تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن

إعداد

عامر إبراهيم سلامة العموش

المشرف

الأستاذ الدكتور كايد عثمان أبو صبحه

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تشرين ثاني، ٢٠١٠م

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن)
وأجيزت بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٠م

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيــــــــــع
الأستاذ الدكتور كايد عثمان أبو صـبحه مـشرفاً	....
أستاذ – سكان ومدن	
الأستاذ الدكتور يحيى الفرحان عضواً	....
أستاذ –طبيعية وجيومورفولوجيا	
الأستاذ الدكتور نسيم برهم عضواً	....
أستاذ جغرافيا اقتصادية	
الدكتور عيسى الشاعر عضواً(جامعة اليرموك)	....

إهداء

إلى أغلى الناس

أبي وأمي .... صاحبي الفضل الكبير عليّ

إلى الذين اعتز بهم

إخوتي وأخواتي

إلى ينبوع البذل والعطاء

زوجتي الغالية (أم إبراهيم)

الشكر

أتقدم بوافر الشكر وتقديري إلى الأستاذ الدكتور كايد أبو صبحه لإشرافه على هذه الأطروحة وعلى حسن توجيهه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة فلهم مني جزيل الشكر والتقدير لتفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر لمن ساهم بشكل مباشر وغير مباشر بانجاز هذه الأطروحة

........................الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن

إعداد

عامر إبراهيم سلامة العموش

المشرف
الأستاذ الدكتور كايد عثمان أبو صبحه

ملخـــــص

تناولت هذه الدراسة التباين التنموي الإقليمي في الأردن على مستوى الألوية هادفة إلى الكشف عن تحديد المعطيات التنموية المتاحة في مناطق الدراسة(الألوية) وذلك من خلال تحديد عدد من المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية .وتم استخدام نتائج تعداد 2004م وبيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2006م على مستوى الألوية في الأردن من اجل اشتقاق الأبعاد والعوامل المؤثرة على المستويات التنموية ولتصنيف الألوية إلى أنماط من اجل معرفة الفجوة التنموية القائمة بين الألوية والتعرف على المشاكل التنموية التي تعاني منها تلك الألوية .

ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة مقياس دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأسلوب التحليل العاملي والتحليل العنقودي ، وبلغت عدد المتغيرات المستخدمة في الدراسة 38 متغيرا تخص 51 لواء ، وقد افرز دليل التنمية البشرية أربعة مستويات وهي تنمية بشرية متوسطة مرتفعة ، وتنمية بشرية متوسطة ،وتنمية بشرية متوسطة منخفضة ، وتنمية بشرية منخفضة .وقد افرز التحليل العاملي أربعة عوامل رئيسية فسرت 80،189 % من مجموع التباين الكلي وهي :العامل الاقتصادي ، الفقر ،التحضر ، الصناعي .أما التحليل العنقودي فقد افرز عدة أنماط متمايزة عن بعضها البعض وهي :النمط التنموي المرتفع ، النمط التنموي فوق متوسط ، والنمط المتوسط ، النمط التنموي المنخفض .

واستطاع الباحث من خلال استخدام الأساليب الثلاثة التعرف على المشاكل التنموية التي تعاني منها الألوية. وفي ضوء المعطيات السابقة يوصي الباحث توفير التمويل المناسب للألوية الأقل تطورا والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنى التحتية والاجتماعية الجاذبة للاستثمارات وصولا إلى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف الألوية في الأردن.

الفصل الأول : مقدمة الدراسة

- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- مبررات الدراسة
- أهداف الدراسة
- تصميم الدراسة

المقدمة:-

(لقد أدركنا في الأردن منذ زمن بعيد، أن الإنسان هو هدف التنمية. ويشهد التقدم الذي حققناه على ما يتمتع به شعبنا الأردني من عزيمة والتزام ، وعلى الجهود التي بذلها في وجه الكثير من التحديات ، لتحقيق المكاسب في مجالات التعليم ، وتوفير فرص العمل ، وتنشئة الأسرة ، وممارسة المواطنة المسؤولة . كما أن علينا ألا نتردد أو نخجل من الإقرار بالمشكلات حين بروزها .ويمثل الفقر واقعا صعبا وشاقا بالنسبة للكثيرين في الأردن . وقد ترسخ في أعماق وعينا الوطني أن كثيرا من الأفراد والمجتمعات المحلية الأردنية تعيش أوضاعا اقتصادية صعبة) . (الملك عبدالله الثاني ، تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص3) .

يضع الأردن قضية التنمية في مصاف الأولويات الوطنية ،فما زالت المملكة تستثمر جانبا مهما من الموارد لتضمن لجميع المواطنين الإفادة من توفر خدمات الصحة والتعليم وفي تحقيق مستوى معيشي ملائم . ومن جهة أخرى يعاني الأردن من شح الموارد الطبيعية وزيادة احتياجات فئة الطفولة المتزايدة من السكان.

لقد نّفذ الأردن في العقود الماضية من تاريخه التنموي خططا إنمائية ، وقد تبين للمسؤولين عند تقويمهم برامج التنمية أن التنمية لم تنجح في تلبية الحاجات الإقليمية ، وتوزيع المكاسب التنموية على المناطق وفق ما تفرضه ظروف كل منطقة . ومن هذا المنطلق لابد من إعادة النظر في التوزيع المكاني للتنمية بشكل يضمن العدالة في توزيع المشروعات التنموية وتحقيق تطوير متوازن لكل الألوية .

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن التباين في مستوى التنمية في الأردن بين الألوية وتحليله وتفسيره من خلال توظيف عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية فضلا عن المؤشرات التي تقيس الخدمات ، من خلال الكشف عن الأنماط التنموية في الأردن بهدف تعيين المناطق الأقل مستوى من الناحية التنموية ، ثم تحديد أولويات الاستثمار فـي المشروعات الهادفة كما وتسعى إلى إزالة التباين في مستويات التنمية ، ورفع وتحسين أوضاعها الاقتصادية ؛ حتى تصل إلى مستويات أعلى في التنمية.

سوف تعتمد الدراسة على عدد من المؤشرات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تم استخلاصها ، بالاستعانة بمؤشرات التنمية التي تعتمدها الأمم المتحدة أو التي طبقت في دراسات سابقة ، كما ستعتمد الأساليب الإحصائية التحليل العاملي **(factor analysis)** والتحليل العنقودي (**Cluster analysis**) ، ودليل التنمية البشرية الصادر عن برامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP**) من اجل تصنيف المناطق التنموية في الأردن ، وسوف تستخدم نتائج تعداد(**Census**) 2004م وبيانات مسح دخل ونفقات الأسرة 2006 م في استخلاص مؤشرات التنمية على مستوى الألوية في المملكة .

ومن اجل بلوغ الأهداف السابقة للدراسة، سوف تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1-ما مقومات التنمية في الأردن ؟

2-ما الأنماط المكانية للتنمية ، وكيف تنتظم هذه الأنماط ؟

3-ما مدى التباين المكاني للأنماط التنموية وكيف يبدو التوزيع المكاني لهذه الأنماط في الأردن؟

4-ما معوقات التنمية في الأردن؟

5-ما الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير المناطق التنموية المختلفة والحد من الفجوة التنموية بين الوحدات المكانية (الألوية)،وتحقيق التوازن التنموي المكاني؟

أهمية الدراسة:

التنمية في مفهومها العام هي التغيير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته حتى يقوى على إشباع الحاجات الأساسية ، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية موضوع الدراسة التي تهدف التعرف على المؤشرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية وتصنيف مناطق (الألوية) إلى أنماط تنموية مكانية تكشف عن مستويات التنمية بين مناطق المملكة المختلفة من اجل العمل على تحقيق توازن تنموي ، مما يمكننا من تلبية حاجات الأفراد وإشباع رغباتهم .

وتسهم التنمية في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية على المستوى الوطني ويتم توزيع المشروعات التنموية وفق حاجات الأقاليم والوحدات الإدارية داخل الوطن بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية .وتصبح التنمية خيارا استراتيجيا لمواجهة مشكلة ارتفاع معدلات نمو السكان وارتفاع الطلب على الغذاء والسكن والصحة والتعليم والبنية التحتية .

تعد التنمية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم القومي، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية.

شهد الأردن عدداً من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هدفت إلى تقليص التباين التنموي بين الأقاليم، والوصول إلى توزيع امثل للسكان، وتوسيع المشاركة الشعبية ، واستغلال المصادر المحلية، وتطوير قدرات المواطن وزيادة طاقاته الإنتاجية وتطوير الخدمات الضرورية والمرافق العامة وخاصة ما يتعلق بالمياه والإسكان والصحة والتعليم والمواصلات في سائر المناطق ، إلا أن هذه الخطط نجحت إلى حد ما وبقيت بعض الأهداف دون أن تحقق . لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن التباين في مستويات التنمية بين التجمعات السكنية في الأردن ودراسة وتحليل مستويات التنمية المختلفة بين مناطق ومحافظات المملكة لبيان المناطق التي لازالت تعاني من ضعف في مستويات التنمية ، من اجل العمل على تنمية متطورة متوازنة ،ثم تصنيفها والعمل على تقويمها.

مبررات الدراسة:

1-قلة الدراسات التنموية التي تعالج التباين التنموي على مستوى الألوية في الأردن .

2-وجود تباين في مستوى التنمية بين مناطق المملكة المختلفة .

3-اهتمام الحكومة الأردنية بمسألة التنمية والتخطيط التنموي الإقليمي منذ وقت مبكر، ووضع العديد من الخطط التنموية المتعاقبة .

4- الوقوف على المشكلات التنموية والضعف في بعض المناطق ، ليصار إلى إعادة توازن من خلال توزيع المشروعات التنموية في الأردن .

أهداف الدراسة:

1-الإفادة من نظريات التنمية الإقليمية الخاصة بالعالم الثالث والدول النامية من اجل تطبيقها في المملكة ما أمكن ذلك .

2-تحليل مقومات التنمية المختلفة من معطيات طبيعية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية للتنمية.

3-التعرف إلى المؤشرات التنموية الخاصة بالأردن.

4 - التوصل إلى الأنماط التنموية الإقليمية في الأردن و توزيعها المكاني ، وتفسيرها .

5-اشتقاق العوامل المؤثرة على التباين التنموي.

6-تفسير التباين التنموي الإقليمي للأردن.

7- إدراك المشاكل التنموية الإقليمية في الأردن.

8-اقتراح سياسات تنموية إقليمية لتحقيق التوازن التنموي في الأردن .

تصميم الدراسة:

اتبع الباحث الخطوات التالية في تصميم الدراسة:

١ -الاطلاع على مصادر المعلومات المتوفرة في الكتب والدوريات العربية والأجنبية والنشرات والتقارير المنشورة وغير المنشورة والأبحاث المنشورة على الانترنت

٢ -الحصول على خريطة أساس تتضمن التقسيمات الإدارية للمملكة الأردنية الهاشمية حسب الألوية من المركز الجغرافي الملكي من أجل رسم الخرائط المتنوعة من خلال برمجية نظم المعلومات الجغرافي التي تخص منطقة الدراسة .

٣ -الحصول على البيانات اللازمة للدراسة وذلك من دائرة الإحصاءات العامة من التعداد العام للسكان والمساكن 2004م(**Census**) ومسح دخل ونفقات الأسرة 2006 م .

وتجدر الإشارة إلى انه سيتم الرجوع إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برامج الإنماء التابعة للأمم المتحدة وتشتمل على قوائم عديدة لمؤشرات التنمية الخاصة بالأقطار العربية.

٤ -سيتم اعتماد التقسيمات الإدارية للأردن على مستوى الألوية البالغ عددها51 لواء كما هي مبينة في الجدول رقم (1).

5 . برمجية **(Arc.GIS)** وإجراء العمليات عليها من خلال إدخال الخرائط وتعريفها احداثيا وإنشاء قاعدة بيانات تخص منطقة الدراسة وإخراج خرائط متنوعة لمنطقة الدراسة .

6 - اختيار وتحديد المؤشرات. تم اختيار المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للتنمية في الأردن وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة إضافة إلى الاستعانة بدائرة الإحصاءات العامة ، التي وظفت عددا كبيرا من المؤشرات في الدراسات المسحية التي أجرتها لعدد كبير من المدن الأردنية، بالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برامج الإنماء التابعة للأمم المتحدة وتشتمل على قوائم عديدة لمؤشرات التنمية الخاصة بالأقطار العربية.

7 - الأسلوب الإحصائي : سوف يستخدم التحليل العاملي **(factor analysis)** وطريقه تحليل المكونات الرئيسية**(Principal Component Analysis)** والتحليل العنقودي **(Cluster analysis)** ودليل التنمية البشرية الصادر عن برامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** للكشف عن مستويات التنمية وتصنيف الألوية إلى مجموعات تنموية بالاستناد إلى المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية .

8-تنظيم الدراسة: تنظم الدراسة في الفصول التالية:

الفصل الأول:مقدمة الدراسة

الفصل الثاني: الخلفية النظرية .

الفصل الثالث:تصميم الدراسة (المنهجية).

الفصل الرابع:مقومات عملية التنمية في الأردن .

الفصل الخامس: تحليل الدراسة .

الفصل السادس:. السياسات التنموية والنتائج والتوصيات

الفصل الثاني :الخلفية النظرية

- **الإطار النظري للتنمية**
- **التطور التاريخي للخطط التنموية في الأردن**
- **الدراسات السابقة**

الإطار النظري للتنمية

1-1 مفاهيم تنموية:

احتل مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية وبد أ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية والمتقدمة. وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال العوامل التالية:

١ -الرخاء المتحقق في البلدان المتقدمة.

٢ -حصلت معظم البلدان النامية على الاستقلال .

٣ -رواج بعض الأفكار النظرية الاقتصادية المتفائلة .

٤ -شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي .

وكان من الطبيعي أن تبرز اختلافات بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص .ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده.(القرشي،2007)

- النمو والتنمية:

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما بصفتهما مرادفين لبعضهما ، وخاصة في الأدبيات الأولى الاقتصادية لكن هناك فروقات أساسية بينهما .فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج الإجمالي لفترة طويلة دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (القرشي،2007)

-التنمية المستقلة:

وهي تعني اعتماد مجتمع معين على نفسه والاعتماد على قدراته الخاصة أو ما يعرف بقدرات أفراده.وما دام الإنسان هو صانع التنمية والمستفيد منها فان عامل الدافعية هو الذي يحمله من اجل تنمية مستقلة .(صالح ،2002)

ويمكن إيجاز مؤشرات التنمية المستقلة فيما يلي (فرجاني،87):

١ -إشباع الحاجات الأساسية بموارد محلية .

٢ -انعدام المديونية الخارجية.

٣ -استقلالية القرار السياسي الوطني.

٤ -التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية

٥ -التوزيع العادل لثمار التنمية.

-التنمية المستدامة :

تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية ، لذا تعرف بانها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية . والسبب هنا هو إن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية في تناقص .وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لان العيش في فقر وحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة . (القرشي ،2007)

-التنمية البشرية أو الإنسانية:

هي عملية توسيع الخيارات. وهذه الخيارات متنوعة ومتعددة؛ فبعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. ونظرًا لأن الإنسان هو محور اهتمام التنمية، فإنه ينبغي العمل من خلال التنمية على توسيع الخيارات المتاحة أمام كل إنسان. بل إن هناك من ينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسة للتنمية الإنسانية. وبشكل عام، فإن توسيع الخيارات أمام الناس يعتمد بشكل رئيس على مدى توفر العناصر التالية: العيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، والموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

(Human Development Reports, 2008)

-التغير والتحديث:

ويعني عملية التطوير والتحسين والتغيير الإيجابي الذي يصاغ في شكل خطط حكومية مبرمجة لإحداث تقدم في هياكل البنى الاجتماعية والاقتصادية ، وتتوافر في مجال التحديث والعصرية كظاهرة اجتماعية ثلاث جوانب :-

١ -الإبداع والتغيير والسيطرة على الظواهر وإخضاعها لصالح الإنسان.
٢ -التنوع والمرونة في البنى الاجتماعية .
٣ - توفير المعارف والمهارات الفردية المعاصرة. (العبادي،90)

2-1- بعض النظريات واستراتيجيات التنمية في العالم الثالث

وقد ظهرت العديد من النظريات واستراتيجيات التي تعالج قضايا التنمية في البلدان والمناطق النامية ومنها:

- نظرية الدفعة القوية :

إن صاحب هذه النظرية هو(**Rodan**) الذي يؤكد القيود المفروضة على التنمية في البلدان النامية وفي مقدمة هذه القيود حجم السوق ،ومن اجل كسر الحواجز وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان النامية ، هذا يتطلب حد ا أدنى من الاستثمار التي يسميها **(Rodan)** بالدفعة القوية التي قدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.

وينطلق في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو السبيل للتنمية في البلدان النامية ومجال لاستيعاب العمالة الفائضة من القطاع الزراعي، وتقوم أيضا دعوة للتخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.(**Jhingan , 99**)

- نظرية النمو المتوازن:

صاحب هذه النظرية هو (**Nurkse**) وتركز هذه النظرية على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستوى الدخل ،وبالتالي ضيق حجم السوق ، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق ، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت .

وتتطلب هذه النظرية تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأس مالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي ، وفي النهاية تحقيق التوازن بين العرض والطلب.(**Jhingan , 99**)

-نظرية النمو غير المتوازن:

صاحب هذه النظرية هو(هيرشمان **Hirshman**) يؤكد أن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية .فـالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية . (القرشي،2007)

ولكي تكسر البلدان النامية الحلقات المفرغة يجب عليها أن تتبع نمط التنمية غير المتوازن ، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بالمعدل نفسه ، بل تركز على القطاعات الرائدة التي تنتج عنها وفورات داخلية وأخرى خارجية وترابطات أمامية وخلفية تسهم في تنمية باقي القطاعات . (صالح،2002)

-نظرية أقطاب النمو (Growth Poles Theory) :

صاحب هذه النظرية هو(بيرو **Parrox**) (عام 1950 م) تنشأ مراكز النمو بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج ايجابية . وتلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها ، وغالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية. (القرشي،2007)

وترى هذه النظرية أن النمو ينطلق من مراكز جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي، أو بعض الموارد الاقتصادية. وتكون هذه المراكز النواة الأولى للتنمية متفوقة على بقية المراكز الأخرى في الدولة. (صالح ،2002)

- نظرية التغير الهيكلي:

تركز النظرية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد على الزراعة التقليدية ، إلى هياكل اقتصادية أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا وتحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات .

وهناك نموذج لهذه النظرية هو نموذج آرثر لوس(Arthur Lewis)وهو نموذج للتنمية الاقتصادية يبين كيفية حدوث التغير الهيكلي لاقتصاد نامي والفرضية هنا هي وجود اقتصاد تسوده

حالة الازدواجية الاقتصادية ،حيث يوجد فيه قطاعان: الأول قطاع ريفي عند مستوى الكفاف، بحيث مستوى إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر ، والقطاع الثاني قطاع حضري صناعي حديث تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعه وأن أجور العمل في هذا القطاع أعلى من أجور العمل في القطاع الزراعي بنسبة معينة ثابتة .فالعمالة تنتقل من الريف إلى القطاع الصناعي في المدن لارتفاع الأجور الصناعية ، وتؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يتم إعادة استثمارها في الصناعة ، مما ينتج عنه ارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل. وهكذا يستمر انتقال العمالة من الريف إلى المدينة ويتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية والتغير الهيكلي في الاقتصاد . (القرشي ،2007)

3-1-مستلزمات التنمية :

إن التنمية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها التي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية . وإضافة لما تقدم فان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعلم ومشاركة الشعب في عملية التنمية. .(Todaro -99 **(99-**

4-1 -أبعاد التنمية:-

-البعد المادي للتنمية:

إن المفهوم المادي للتنمية يبدأ بتراكم رأس المال ، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية .فالبلدان النامية تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي :

أ-تحقيق التراكم الرأس مالي .

ب-تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل .

ج-سيادة الإنتاج السلعي.

د-عملية تكوين السوق الوطنية. .

-البعد الاجتماعي للتنمية:

تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر . وتغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة ،وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية . وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.(القرشي ،2007)

-البعد السياسي للتنمية :

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس مال وتكنولوجيا فانه يجب أن تكون المصادر مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

-البعد الدولي للتنمية:

إن التنمية قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي ، حيث ظهرت الهيئات الدولية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونشأت منظمة الغات أي :الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية.وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.إلا ان مساعي هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ، ولهذا تجد بان التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن(النجار،91).

التطور التاريخي للخطط التنموية في الأردن

تعاني معظم الدول النامية من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، كتدني الدخل ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، وقلة مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية والاستثمار ، ولهذا اتبعت الكثير من هذه الدول أساليب مختلفة من التخطيط وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.وقد تبنت الحكومة الأردنية أساليب مختلفة للتخطيط التنموي من الأعلى ومن الأسفل، والتنمية الشاملة والقطاعية ، وكان آخرها أسلوب التنمية اللامركزية ، وذلك من خلال التخطيط التنموي على مستوى المحافظة للنهوض بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني .

توالت خطط التنمية في الأردن منذ مطلع الستينات من القرن العشرين ، وكانت أولى هذه الخطط الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1962-1967 وكان ابرز أهداف هذه الخطة هو زيادة الإنتاج المحلي ، وزيادة فرص العمل بهدف خفض مستوى البطالة والعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال تشجيع الصناعات المحلية لتنافس الصناعة المستوردة ، لكن سرعان ما عدلت هذه الخطة الخمسية إلى برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1964-1970 وذلك بسبب خفض مستوى المساعدات الأجنبية ، وقد أدى هذا البرنامج إلى تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية ، والاعتماد على الذات وتطوير الموارد المحلية وزيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة ، إلا أن هذا البرنامج قد توقف تنفيذه نتيجة حرب عام 1967.

ثم جاءت خطة التنمية الثلاثية (1972- 1975) لاستئناف النمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بعد أن عطلتها حرب حزيران 1967 ، وقد هدفت هذه الخطة إلى توفير فرص العمل بحيث ترفع نسبة القوى العاملة بمعدل 4% سنويا ،وزيادة الناتج المحلي بمعدل يصل إلى 8% مع التركيز على تنشيط القطاع الزراعي والصناعي ، وقطاع الخدمات في الريف والبوادي للحد من الهجرة إلى المدن ، إضافة إلى زيادة المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات المحلية.

واصلت المسيرة الإنمائية في المملكة الأردنية طريقها بخطة التنمية الخمسية 1976-1980 وقد نجحت هذه الخطة في تحقيق نسبة عالية من النمو فاقت ما كان متوقعا ،وكان ابرز أهدافها توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم جميع مناطق المملكة ، ومن خلال إقامة المشاريع الإنمائية خاصة في المناطق النائية ، والتأكيد على أهداف الخطط التنموية السابقة بزيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المحلية ، وتطوير قانون تشجيع الاستثمار من خلال تقديم الحوافز للمشاريع الصناعية والتعدينية والتحويلية ، والتوسع في الصناعات التصديرية .

وفي خطة التنمية الخمسية 1981-1985، استطاع الأردن أن يحافظ على المسيرة التنموية التي هدفت إلى تحقيق معدل نمو في الإنتاج المحلي قدر في هذه الخطة ب 11%وزيادة فرص العمل من خلال التوسع في مجالات التعليم والتدريب ، ورفع مستوى القدرات الفنية والمهنية ، والحد من التباين بين الأقاليم وإعطاء أولوية رئيسية لمشاريع الإنتاج السلعي، ومشاريع توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وركزت على ضرورة تعميم الخدمات والمرافق العامة في مختلف مناطق المملكة ، وخاصة قطاع المياه والإسكان والصحة والتعليم والمواصلات .

وجاءت خطة التنمية الخمسية 1986-1990 التي تبنت التخطيط الإقليمي إلى جانب التخطيط القطاعي ، لمحاولة التغلب على الفروق في مكتسبات التنمية بين أقاليم المملكة ، والاهتمام بالمناطق النائية التي تحتاج إلى خطط تنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ،وكان من أهم أهدافها العمل على استغلال الموارد المحلية من خلال برامج الاستثمار ؛ لتوفير فرص العمل وتطوير الصناعات القائمة وزيادة قدرتها وكفاءتها ؛ للحد من العجز في ميزان المدفوعات ، و ايلاء القطاع الزراعي عناية خاصة ،ولكن تنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة قد توقفت في السنة الثالثة من الخطة بسبب الظروف الاقتصادية للأردن .

وتشير خطة التنمية الأردنية 1993-1997 إلى أنّ الأردن يتبع سياسة التخطيط التنموي الشامل للموارد الطبيعية والبشرية ؛ لتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهدفت الخطة إلى تطوير الخدمات في المناطق الأقل حظا وتحسين مستوى الدخل بتوفير فرص العمل وخفض مستوى البطالة فيها ، وقد ظهر للقطاع الخاص فيها دور أكبر في عملية الاستثمار والتشغيل والإنتاج .

أما ابرز اهتمامات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية1999-2003م فقد كانت توقيع اتفاقيات تهيئ مناخا استثماريا جيدا ، وتوفير فرص العمل ،وتحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي

للمكاسب التنموية بتوزيع المؤسسات الاستثمارية على مختلف الأقاليم ، وزيادة مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل .

وقد هدفت خط التنمية 2004-2006 الى تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بواسطة المشاركة من القطاعين العام والخاص ، بما يضمن تعزيز دور القطاع الخاص كمشارك رئيس في عمليات الاستثمار في المشاريع التنموية الكبرى ، والحد بين الفقر والبطالة ، وتحسين مستوى الدخل من خلال تنفيذ استثمارات نوعية وكمية في مج الات التنمية المحلية . (وزارة التخطيط ،1962- 2006م)

ورغم النجاحات المتتالية والملموسة التي حققتها خطط التنمية من خلال برامجها الاستثمارية ومشروعاتها الإنتاجية ، فقد تركز ت عائدات النمو والتنمية في المدن والمراكز الحضرية الكبرى الأمر الذي أدى إلى إيجاد تنمية إقليمية غير متوازنة ، وهذا بدوره أدى إلى استفحال ظاهرة الاستقطاب والتنمية المتراكمة في هذه المدن والمراكز على حساب بقية مناطق المملكة(أبو عياش، 88). لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن التباين في مستويات التنمية بين المناطق المختلفة في الأردن وبخاصة بين الألوية في الأردن،كما ستحاول الدراسة تحليل وتفسير التباين التنموي ثم تصنيفها إلى مستويات تنموية والعمل على تقيمها.

الدراسات السابقة :

لقد تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع التنمية البشرية والاقتصادية بخاصة ، والتنمية بشكل عام ، كما ركزت الدراسات الجغرافية على إبراز التباين التنموي على المستوى الإقليمي والقطري ومستوى المراكز الحضرية بالدراسة والتحليل .

وقد درس هذا الموضوع على المستوى الإقليمي من قبل :

- الحنيطي ،(1983)

فقد هدفت دراسته (بعنوان الأنماط التنموية الإقليمية في الوطن العربي) إلى التعرف على الواقع التنموي العربي والتعرف على الأبعاد والأنماط السائدة واتخاذ هذه الأنماط كأساس لتصنيف البلاد العربية إلى أنماط إقليمية تنموية ، وذلك من خلال استخدام العديد من المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية . وقد استخدمت هذه الدراسة التحليل العاملي والتحليل العنقودي من اجل اشتقاق الأنماط التنموية والإقليمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوطن العربي يمكن تقسيمه إلى أربع أنماط تنموية رئيسية وهي : نمط ريفي متخلف ، ونمط خدمات اجتماعية ، ونمط صناعي ، ونمط ديموغرافي وبالاعتماد على التحليل العنقودي (**Cluster A analysis**) تم تقسيم الوطن العربي إلى خمس مناطق إقليمية وهي :نمط ريفي متخلف ،نمط الخدمات الاجتماعية ، نمط صناعي ، نمط قطاع صناعي وخدمات ،نمط التقدم الصناعي وتخلف الخدمات .

كما درس هذا الموضوع على المستوى القطري من قبل :

- الحنيطي، 1978.

حاولت الدراسة (التخطيط التنموي الإقليمي في العالم الثالث ،تطبيق على الأردن) الإجابة على التساؤلات التالية :

1-هل تنتظم اقتصاديات بلدان العالم الثالث بصورة تشكل ثنائية تنموية ؟

2-هل يمكن تقسيم المجتمعات إلى قطاعات حديثة حضرية وقطاعات أخرى زراعية تقليدية ؟

3-هل يوجد تحيز مكاني في برامج التنمية في بلدان العالم الثالث ؟

4-هل يمكن تحديد ثنائية تنموية في الأردن مع تعين أقاليم تنموية ؟

واعتمد الباحث على (32) ناحية حول رغبات السكان وحاجتهم إلى خدمات مستخدما عددا من الأسئلة التي تخص المستوى التنموي .كما استخدم التحليل العاملي لاشتقاق الأبعاد التنموية وإجراء تصنيف لمنطقة الدراسة واستخراج أنماط تنموية.

وقد توصل الباحث إلى نتائج ، وأهمها أن التخطيط القطاعي يؤدي إلى وجود ثنائية وقد حدد خمسة أقاليم تنموية في الأردن وهي :

1 - إقليم القطاع الحديث ويرتبط بالصناعة .

2- إقليم متطور جزئيا في الجنوب.

3 - إقليم زراعي بدائي.

4 – إقليم زراعي تقليدي.

5- إقليم صحراوي

وقد أفرزت هذه الدراسة عدة أنماط متمايزة عن بعضها البعض وهي :النمط التنموي المرتفع ، النمط التنموي فوق متوسط ، والنمط المتوسط ، النمط التنموي المنخفض .

- فيصل كايد ،أثر المتغيرات التنموية على التوزيع الجغرافي للسكان في الأردن عام 1984م.

تناولت الدراسة اثر المتغيرات التنموية في التوزيع الجغرافي للسكان ف ي الأردن عام 1984 م ، والعلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والجغرافية ، وتوصلت الدراسة أن هناك مناطق جذب في الأردن ذات خصائص تنموية عالية ومناطق طرد ذات خصائص تنموية محدودة ، وان الهجرات القسرية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية كان لها دور فاعل في إظهار التباين التنموي وزيادته .

-وقام المسيلم بدراسة التباين التنموي الإقليمي في دولة الكويت 1985م

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تعاني منها الكويت، وتصنيف مناطق الدراسة المختلفة في أقاليم متجانسة ، ومن ثم إبراز الخصائص التنموية للأقاليم ومدى التباين التنموي بينها وذلك خلال استخدام عدة متغيرات منها : المتغيرات الاقتصادية و الديمغرافية والاجتماعية والثقافية وبلغ عدد المتغيرات 47 متغيرا . ونتيجة لتحليل البيانات تم تقسيم منطقة الكويت إلى أربعة أقاليم تنموية يحوي كل إقليم عددا من قرى الدراسة حسب تجانس خصائصها التنموية.

-(Awang and Aiden) (1985) Regional Development Planning in Malaysia .

تهدف هذه الدراسة إلى اختيار عملية التخطيط التنموي الإقليمي بكونه أسلوبا لحل المشكلات وخاصة مع اتساع الفجوات الإقليمية وإعادة توزيع الثروة وخلق تركيب اجتماعي جديد ، والى تخفيض حجم الهجرة المفرطة من الريف إلى المدينة وإنعاش التنمية الزراعية والصناعية في الأقاليم المختلفة وخاصة الريفية وقد ارتكزت على أربع استراتيجيات وهي :

١ - إنشاء مراكز عمرانية جديدة .

٢ - التنمية الريفية .

٣ - إستراتيجية التشتت الصناعي .

٤ - تطوير الريف وإنشاء مراكز نمو جديدة .

- Abe and Alden (1988), Regional Development Planning in Japan.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم المشكلات التي تعاني منها اليابان وقدره التخطيط الإقليمي على مواجهة مشكلة تفاوت الدخل وعجز الحكومة عن الارتقاء بمستوى الحياة بشكل يماثل تقدمها الصناعي وركزت الدراسة على نقل التصنيع من المناطق الحضرية إلى الأقاليم الريفية وهي أفضل إستراتيجية يمكن أن تقلل من التباين التنموي الإقليمي في اليابان ووضع إطار للتنمية الإقليمية صنفت خلاله الخطط إلى أربع مجموعات وهي :

1- خطة استعمالات الأراضي.

2-خطة التنمية .

3- خطة الاستثمارات العامة .

4- إنشاء خطة لأماكن مخصصة

– وقام الحنيطي بدراسة الفجوات التنموية بين المحافظات الأردنية،1991م

هدفت الدراسة إلى إبراز الفجوات التنموية بين المحافظات الأردنية ضمن مقياس متعدد الأبعاد . وقد تبين -من الإطار النظري لمشكلة الدراسة - أن الدول النامية عاجزة عن اتخاذ إستراتيجية قادرة على تخفيف حدة التباين التنموي . وأكدت الدراسة هذه الفرضية ، حيث انه رغم المحاولات الجادة التي قامت بها الحكومة الأردنية لتخفيف حدة التباين التنموي . لاسيما بين محافظات الجنوب والشمال . فقد احتلت محافظات الشمال الرتب الثلاثة الأولى ، في حين احتلت محافظات الجنوب الرتب الأخيرة من السلم التنموي وقد بلغ عدد المتغيرات 12 متغيرا واستخدم الأسلوب الإحصائي مربع المسافة العامة .

-Cecilia Wong .Developing Indicators to Inform Local Economic Development in England, Urban Studies2002.

استخدم الباحث 29 مؤشرا اقتصاديا من خلال تحليل المكونات الأساسية والعلاقة بين المتغيرات لمجموعة من المناطق المحلية في انجلترا والى تصنيف انجلترا إلى أنماط تنموية ظهرت من خلال التحليل . بالإضافة إلى سلسلة نماذجِ الانحدار المتعددِ لتَحرّي القوى النسبية للعلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية. وقام البلحث بتصنيف انجلترا إلى خمسة أنماط بالاستناد إلى العوامل المشتقة من التحليل وهي:

١ - المدن الكبيرة المسيطرة..(**'Big city syndrome' (Factor 1**

٢ - الضواحي المزدهرة.(**'Buoyant suburbia' (Factor 2**

٣ - مناطق ملائمة للعيش والسكن (**'Desirable living environment' (Factor 3**

٤ - مراكز خدمات محلية .(**Local service centers' (Factor 4**

٥ - مناطق الأعمال الصغيرة.(**Small business culture' (Factor 5**

-Junjiewu and Munisamy (2008) ,What Causes Spatial Variations in Economic Development in The United States?

يحاول البحث الكشف وتقييم أسباب التفاوت المكاني في التنمية الاقتصادية بين المقاطعات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نماذج متعددة وعينة من 2635 مقاطعة وبيانات متعلقة بالأجور وأسعار السكن والأراضي والبنى التحتية والبعد .وبينت الدراسة أن السبب الرئيسي للتفاوت المكاني في التنمية الاقتصادية هو المسافه .وتقترح الدراسة إلى توجيه الاستثمارات في المقاطعات ذات المستوى المتدني والى تطوير البنى التحتية ورفع مستوى المهني للعمال من اجل رفع الأجور ومن اجل وزيادة الطلب على العمالة ذات المستوى المرتفع .

كما تناول عدد آخر من الباحثين هذا الموضوع على مستوى المدينة من قبل:

ـ ماجدة أبو زنط ،تخطيط التنمية الإقليمية في شمال الضفة الغربية ، فلسطين ، 2002م

هدف هذا البحث إلى تصنيف التجمعات السكانية المكانية في شمال الضفة الغربية وفقا للأنماط السائدة . وقد اعتمدت الباحثة ثمانية وسبعين متغيرا ، كما طبقت ثلاث أنواع من التحليل وهي: .(Cluster Analysis), (Factor Analysis), (Scale Gram)

وقد أفرزت نتائج تحليل (Scale Gram) ثمانية أنماط رئيسة ، وأربعة مستويات رئيسية ، بينما أظهر التحليل العنقودي أحد عشر نمطا تنمويا صنفت على أساسها التجمعات السكنية . وأفرزت نتائج التحليل العاملي ستة أنماط رئيسة تجمعت حولها متغيرات الدراسة .كما خرجت الباحثة بتوصيات تمثلت بضرورة إتباع سياسات مكانية تتعلق بالنظام الحضري .

ـنعمان يوسف ،التباين التنموي في محافظة عمان ، 1993م

تناولت هذه الدراسة موضوع التباين التنموي في محافظة عمان ، هادفة إلى إظهار التباين التنموي بين مناطق المحافظة وتصنيف وحداتها إلى أنماط تنموية وقد اعتمدت على 32 متغيرا. كما وطبقت فيها نوعين من التحاليل هما: التحليل العاملي والتحليل العنقودي . فأفرز التحليل العاملي خمسة عوامل رئيسة تجمعت حولها متغيرات الدراسة ، بينا افرز التحليل العنقودي خمسة أنماط تنموية متمايزة عن بعضها البعض .

ـ عبلة الوشاح ،التباين التنموي في محافظة البلقاء،1998.

تناولت هذه الدراسة موضوع التباين التنموي في محافظة البلقاء هادفة إلى إظهار التباين التنموي وتصنيف وحداتها حسب الأبعاد التنموية واستخدمت الباحثة 26 متغيرا واستخدمت التحليل العاملي والتحليل العنقودي ،حيث أفرز التحليل العاملي أربعة عوامل رئيسية تجمعت حولها متغيرات الدراسة التي فسرت 87% ، بينما افرز التحليل العنقودي ثمانية أنماط تنموية متمايزة عن بعضها من خلال تصنيف قرى الدراسة إلى مجموعات .

ـليلى المرعي ، التباين المكاني لمدينة العقبة ، 2003م

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التباين التنموي بين مناطق مدينة العقبة ، وتصنيف وحداتها المكانية إلى أنماط، وقد افرز التحليل العاملي أربعة عوامل رئيسية فسرت ما نسبته 65،2% من تشتت مصفوفة المعلومات ، بينما أفرز التحليل العنقودي ثلاثة أنماط متمايزة عن بعضها .وأوصت الدراسة بزيادة الخدمات الصحية والتعليمية وتوزيعها بشكل يتناسب وحجم الأحياء وتحسين نوعية الخدمات وبخاصة الصحية .

- فارس حيدر ، تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء ، 2004 م

استخدم الباحث 33 متغيرا تصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والخدمية من أجل قياس مستوى التنمية وتحديد الأبعاد التنموية في إقليم الدراسة واستخدم الباحث أساليب مختلفة منها التحليل العاملي وأمكن اشتقاق أربع عوامل فسرت التباين الكلي وهي: النمط الحضري ، والنمط الشبة الحضري ، ونمط ريفي متوسط ، ونمط ريفي متخلف . والتحليل العنقودي الذي افرز خمس طبقات وهي: النمط التنموي المرتفع ، والنمط التنموي فوق المتوسط ، والنمط التنموي المتوسط ، والنمط التنموي المتوسط المتدني ، والنمط التنموي المتدني .

- نبيلة السنيني ، التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء ،2004.

هدفت الباحثة الى بيان مقومات التنمية في محافظة صنعاء ، إضافة إلى تحديد الأنماط المكانية للتنمية وقد تم اعتماد (24) متغيرا في الدراسة تصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والخدمية واستخدمت الباحثة أساليب مختلفة منها التحليل العاملي الذي افرز أربعة عوامل رئيسية وتمكنت الباحثة من تصنيف منطقة الدراسة إلى ثلاثة أنماط تنموية متمايزة بناء على التحليل العنقودي وهي :

1- النمط شبة المتقدم

2- النمط النامي

3- النمط الأقل نموا.

-ماجد ابورضوان ، التباين المكاني للتنمية في محافظة جرش 2007.

استخدم الباحث (20) متغيرا لخمسة وخمسين تجمعا سكانيا وقد شملت المتغيرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية من اجل تسهيل عملية المقارنة بين الأقاليم التنموية ، ولكي يتمكن من معرفة مصادر الخلل التنموي استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي ومن نتائج الدراسة وجود تباين تنموي بين مناطق مدينة جرش وتصنيف المدينة إلى أنماط تنموية .

ما يميز انها جاءت هذه الدراسة شاملة للتنمية على مستوى الأردن فاعتمدت الألوية وقامت الدراسة بتحديد عدد من المؤشرات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، بالاستعانة بمؤشرات التنمية التي تعتمدها الأمم المتحدة أو التي طبقت في دراسات سابقة وسيرد تفصيل لهذه المؤشرات في مكان لاحق من الأطروحة . وسوف تعتمد الدراسة الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل العاملي (factor analysis) والأسلوب الإحصائي أيضا المعروف بالتحليل العنقودي من اجل الكشف عن مستويات التنمية و تصنيف الألوية في الأردن ، وسيتم رسم الخرائط لكل نمط من خلال نظام المعلومات الجغرافي .

كما ستعتمد الدراسة على حساب دليل التنمية البشرية حسب مقاييس الأمم المتحدة وتطبيقها على ألوية المملكة المختلفة ورسم خرائط لبيان توزيعها المكاني من خلال نظام المعلومات الجغرافي. وستجمع المؤشرات على مستوى الألوية من خلال نتائج تعداد 2004م وبيانات مسح دخل ونفقات الأسرة 2006 م .

وتم استخدام طريقتين لقياس التباين التنموي بين مناطق الدراسة وهاتان الطريقتان تعتمدان على ما يلي:

الطريقة الأولى : تعتمد على عدد قليل من المتغيرات وهي طريقة يمكن أن تغطي جوانب من عملية التنمية المتمثل باسلوب دليل التنمية البشرية المعتمد من قبل الأمم المتحدة .

الطريقة الثانية :طريقة تعتمد على إدخال عدد كبير من المتغيرات حيث تكون شاملة لمختلف جوانب التنمية المتمثلة باسلوب التحليل العاملي والعنقودي وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق دقه وشمولا ، إضافة إلى تغطيتها لجميع جوانب العملية التنموية ،وسوف يشرح هذا بالتفصيل في الفصل المتعلق بمنهجية الدراسة

الفصل الثالث:تصميم الدراسة (المنـهجيـة)

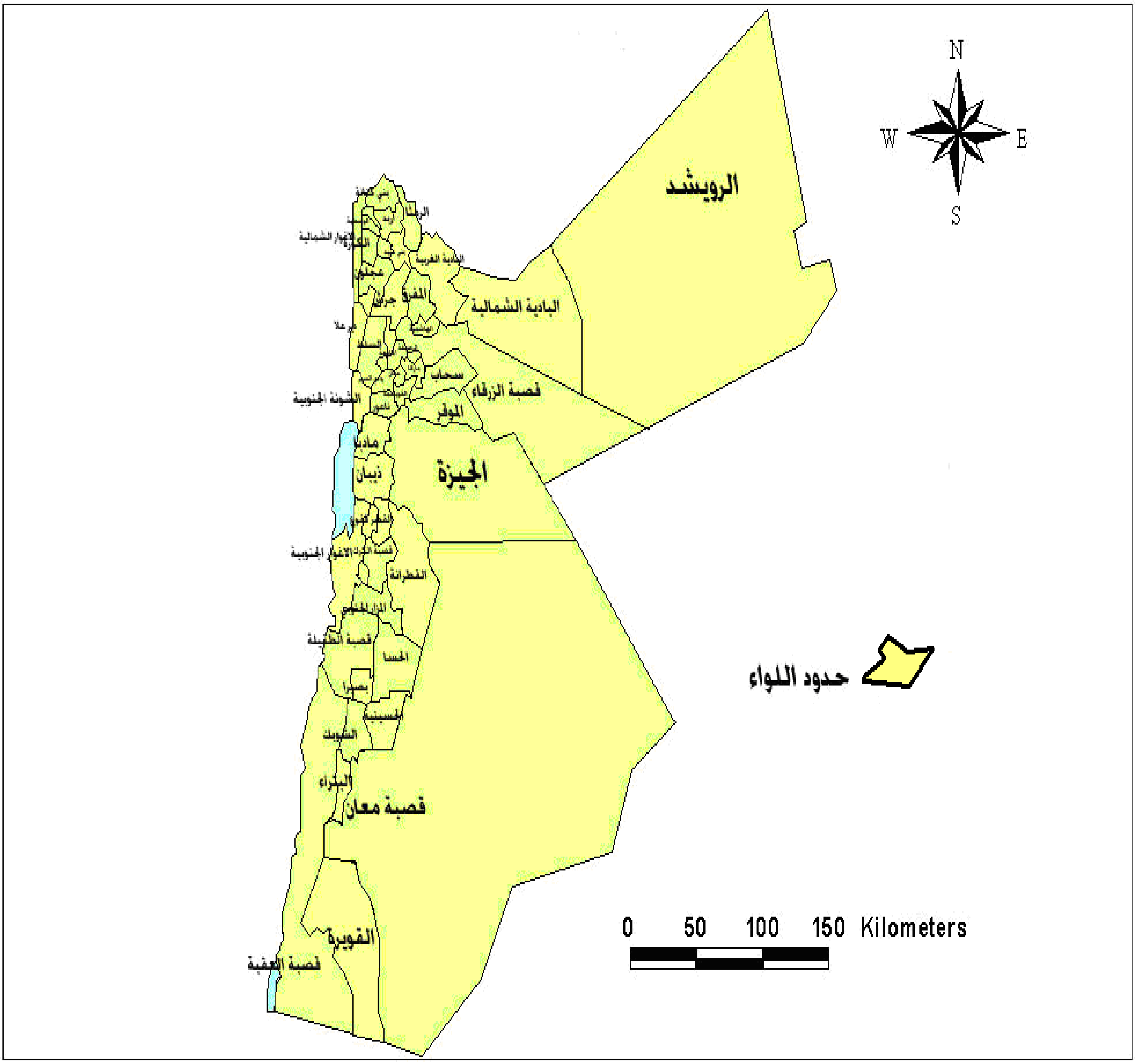
- منطقة الدراسة
- اختيار متغيرات الدراسة
- منـهجيـة وأسلوب الدراسة

منطقة الدراسة :

تشمل منطقة الدراسة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية وعددها 12محافظة بالإضافة إلى الألوية البالغ عددها51 لواء حسب التقسيمات الإدارية كما هو مبين في الجدول رقم (1) الذي يمثل التقسيمات الإدارية للأردن على مستوى اللواء والشكل (1) الذي يمثل خريطة المملكة الأردنية الهاشمية على مستوى الألوية:

	المحافظة	اللواء
1	العاصمة)	قصبة عمان ، القويسمة ، لواء الجامعة ، وادي السير ، سحاب ، الجيزة ، الموقر ، ناعور
2	البلقاء	السلط ،الشونة الجنوبية ، ديرعلا ،عين الباشا ، ماحص والفحيص.
3	الزرقاء	قصبة الزرقاء،الرصيفة ،الهاشمية.
4	مادبا	قصبة مادبا ،ذيبان
5	اربد	قصبة اربد ، الرمثا ، الكورة ، بني كنانة ، الأغوار الشمالية ، بني عبيد ، المزار الشمالي ،الطيبة، الوسطية
6	المفرق	قصبة المفرق ، البادية الشمالية ، البادية الشمالية الغربية ،الرويشد.
7	جرش	قصبة جرش
8	عجلون	قصبة عجلون ،كفرنجة
9	الكرك	قصبة الكرك، المزار الجنوبي ، القصر، الأغوار الجنوبية ،عي ، فقوع ، القطرانة
10	الطفيلة	قصبة الطفيلية ،بصيرا ، الحسا
11	معان	قصبة معان ،البتراء، الشوبك ، الحسينية .
12	العقبة	قصبة العقبة ، القويرة

الجدول رقم (1) التقسيمات الإدارية للأردن على مستوى اللواء .



الشكل (1) خريطة المملكة الأردنية الهاشمية على مستوى الألوية

اختيار متغيرات الدراسة

طرق قياس التنمية :

من اجل الوقوف على مستويات التنمية لا بد من وجود مقاييس معينة لقياس التنمية.وقد تطورت مقاييس التنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث طرق حيث تمكن الباحث من استخدام نوعين منها، وهذه الطرق الثلاث التي تم اختيار نوعين منها وهي :

1- طريقة تعتمد على متغير واحد لتفسير عملية التنمية وهي طريقة لا تغطي جميع جوانب التنمية ، ومن الأمثلة عليها: استخدام مقياس الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي للفرد .

2- طريقة تعتمد على عدد قليل من المتغيرات وهي طريقة يمكن أن تغطي جوانب من عملية التنمية لكنها غير كافية من اجل الوقوف على عملية التنمية وقد استخدم هذا الأسلوب من قبل برامج الأمم المتحدة الإنمائية ومن هذه الأساليب مؤشر نوعية الحياة الذي يعتمد على ثلاث ة متغيرات وهي وفيات الأطفال وتوقع الحياة والقراءة والكتابة .أما الأسلوب الآخر الذي تمكن الباحث من تطبيقه وهو دليل التنمية البشرية على مستوى ألوية الأردن الذي يعتمد على ثلاثة متغيرات سيتم ذكرها فيما بعد .

3- طريقة تعتمد على إدخال عدد كبير من المتغيرات حيث تكون شاملة لمختلف جوانب التنمية الديموغرافية والاقتصادية وا لاجتماعية وغيرها ، وهي عوامل أساسية في عملية التنمية ؛ لذلك استخدم هذا الأسلوب في الكثير م ن الدراسات منها :دراسة(الفرحان والحنيطي ، 1986) في دراستهم لمحافظة البلقاء ، التي تم فيها استخدام 26 متغيرا مختلفا ودراسة فارس حيدر لمدينة الزرقاء حيث استخدم فيها 32متغيرا . أما في هذه الدراسة فقد تم استخدام 38 متغيرا .

عملية اختيار متغيرات الدراسة:

بلغ عدد المتغيرات التي تم انتقا ؤها وإدخالها إلى الحاسوب(38) متغيرا تخص (51) لواء شكلت الحالات الدراسية .

وبعد أن أجري التحليل للمتغيرات المختارة بواسطة مصفوفة الارتباط أظهرت النتائج وجود معاملات ارتباط مرتفعة بين بعضها إذ أمكن التعرف على أهم المتغيرات التي تمثل العملية التنموية. وهذه التشبعات تشير إلى ميزات عامل ما من خلال ظهور المتغيرات ذات التشبع الأكبر على ذلك العامل ، أمكن بواسطة هذه المتغيرات قياس العملية التنموية .والجدول رقم (2) يوضح المتغيرات المستخدمة في الدراسة .

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة التي تخص التحليل العاملي

	متغيرات الدراسة
1	نسبة السكان الحضر
2	نسبة السكان < من 15سنة
3	نسبة السكان 15-64 سنة
4	نسبة السكان 65 سنة فأكثر
5	نسبة السكان الريف
6	متوسط حجم الأسرة
7	العمر المتوقع
8	نسبة العاملين في الزراعة
9	نسبة العاملين في الصناعة
10	نسبة العاملين في التجارة
11	نسبة العاملين في الخدمات
12	نسبة الفقر
13	معدل البطالة
14	متوسط إنفاق الفرد سنويا
15	متوسط دخل الفرد سنويا
16	متوسط إنفاق الأسرة

17	متوسط دخل الأسرة
18	معدل الإعالة
19	نسبة المباني من حجر نظيف
20	نسبة المباني من زنك وشعر وخشب
21	نسبة المساكن من نوع دار
22	نسبة المساكن من نوع فيلا
23	نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر
24	نسبة المساكن من براكية
25	نسبة التعليم الأساسي
26	نسبة حملة شهادة بكالوريوس
27	نسبة الدراسات العليا (دبلوم عالي،ماجستير ،دكتوراه)
28	معدل الأمية
29	دليل التعلم
30	عدد الطلبة لكل معلم
31	نسبة الأفراد الذين ليس لديهم تامين
32	نسبة الأفراد الذين لديهم تامين خاص
33	نسبة الإعاقة
34	نسبة المساكن التي تستخدم شرب المياه المعدنية المنقاة
35	نسبة الأسر التي تستخدم تدفئة مركزية
36	نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي
37	دليل التنمية البشرية
38	نسبة العاملين في التعليم

أما المتغيرات التي تخص دليل التنمية البشرية فيوضحها الجدول رقم (3) الخاص بمتغيرات دليل التنمية البشرية

الجدول رقم (3) متغيرات دليل التنمية البشرية

متغيرات دليل التنمية البشرية	
1	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
2	متوسط المعرفة يقسم إلى قسمين: أ- نسبة محو الأمية للبالغين ويشمل الأعمار من 15سنة فما فوق ب –مجموع نسب الالتحاق الكلية بالمدارس الأساسية والثانوية والجامعات.
3	متوسط دخل الفرد السنوي

منهجية وأسلوب الدراسة :

سيستخدم الباحث أساليب عدة في دراسته لتقيم التباين التنموي الإقليمي في الأردن :

- أسلوب دليل التنمية البشرية للأردن **(HDI) Human Development Index.**
- أسلوب التحليل العاملي **(factor analysis).**
- التحليل العنقودي **(Hierarchical Cluster A analysis).**
- نظم المعلومات الجغرافية **(GIS) .**

- **أسلوب دليل التنمية البشرية للأردن (HDI) Human Development Index**

مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1990 لتحديد مستوى التنمية البشرية في بلد معين. باعتبار أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات، وهذه الخيارات متنوعة ومتعددة؛ فبعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. ونظرًا لأن الإنسان هو محور اهتمام التنمية، فإنه ينبغي العمل من خلال التنمية على توسيع الخيارات المتاحة أمام كل إنسان. ، فإن توسيع الخيارات أمام الناس يعتمد بشكل رئيس على مدى توفر العناصر التالية:

1-العيش حياة طويلة وصحية

2- اكتساب المعرفة،

3-الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

قياس مؤشر التنمية البشرية

تقاس أبعاد التنمية البشرية من خلال ثلاثة متغيرات تأخذ أوزانًا مختلفة. وهذه المتغيرات هي: العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة التعليم (أو البالغون الملمون بالقراءة والكتابة)، ومجموع نسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، والجامعية)، ومتوسط والناتج المحلي الإجمالي . (**Human Development Reports ، 2008 -2007**)

يتزايد باستمرار عدد الدول التي أخذت بإعداد تقرير التنمية البشرية القطري، وذلك نظراً لما لمسته هذه الدول من أثر إيجابي لهذا النوع من النشاط على وضع السياسات بشأن التنمية البشرية في كل دولة. وقد وجد المهتمون بالشأن الإنمائي - وبخاصة في الدول النامية ومنها الأردن- أن دليل التنمية البشرية يعد مقياساً جديداً ومفيداً وعملياً لقياس التنمية الشاملة بعد أن كان المقياس هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي.

ويمكننا توضيح الجوانب الإيجابية لاستخدام دليل التنمية البشرية لتحديد مستوى التنمية الذي وصلت إليه الدولة وهذه الجوانب الايجابية هي :.

1- مقارنة مستوى أداء عملية التنمية مع بلدان أخرى.

2- إعطاء الأولوية للتنمية البشرية. حيث بدأت بعض الدول في إعداد وصياغة إستراتيجية للتنمية البشرية.

3- تسليط الضوء على التفاوت وقياس درجة التفاوت عن طريق دليل التنمية البشرية وبخاصة بين المجموعات المختلفة داخل البلد الواحد.

4- إن كشف التفاوت يولد مبرراً قوياً لإعادة توزيع الدخل وتصويبه/ مما يجعل دليل التنمية البشرية أداة لقياس التفاوت ومبرراً لإعادة التوزيع.

5- يفتح دليل التنمية البشرية آفاقاً جديدة وبخاصة أمام التحليل الأكاديمي والإحصاءات والتقارير التي تحدد لنا مستوى الأداء في مجال التنمية البشرية وتتيح لنا أنواعاً جديدة في المقارنة بين الأقاليم.

6- استخدام دليل التنمية البشرية للاستفادة من سياسات الدعم والمعونة الدولية وبخاصة من قبل الدول المانحة، وخلق حوار إيجابي حول سياسة العون الإنمائي ومخصصات المعونة.
(الكفري،2004)

- **أسلوب التحليل العاملي (Factor analysis).**

يهدف أسلوب التحليل العاملي إلى تلخيص المتغيرات المتعددة في عدد أقل تسمى(عوامل) بحيث يكون لكل عامل من هذه العوامل دالة تربطه ببعض (أو كل) هذه المتغيرات. ويمكن من خلال هذه الدالة إعطاء تفسير لهذا العامل بحسب المتغيرات التي ترتبط معه بشكل قوي. ولقد نشأ هذا الأسلوب أساساً من أجل تحليل التجارب والمقاييس النفسية بحيث يمكن إرجاع مجموعة معينة من الاختبارات إلى عامل الذكاء وأخرى إلى عامل الذاكرة وهكذا، وإن كان هذا لا يعني أن هذا الأسلوب لا يستخدم في مجالات أخرى.

وترتكز فكرة التحليل العاملي على استخلاص مجموعة من العوامل المرتبطة بالمتغيرات الأصلية، بحيث تفسر هذه العوامل أكبر نسبة ممكنة من التباين في المتغيرات الأصلية. ويمكن استخدام التحليل العاملي لتحويل مجموعة مرتبطة من المتغيرات إلى مجموعة أخرى مستقلة تربطها بالمجموعة الأولى علاقات خطية.

ويعرف أسلوب التحليل العاملي بأنة وسيلة لدراسة مزيج معقد من العلاقات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات كالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وخصائص المساكن ، هذه الخصائص تمثل المتغيرات التي يمكن قياسها لمناطق مختلفة من المدينة ،ويهدف هذا الأسلوب الإحصائي إلى تلخيص العلاقات المهمة في عدد محدود من الأنماط أو الأبعاد أو العوامل . (أبو صبحه، 1983)

ويسعى أسلوب التحليل العاملي إلى استخلاص العوامل من المتغيرات بحيث:

1) يكون العامل الأول هو أكثرها ارتباطًا بالمتغيرات أو أكثرها تفسيًرا للتباين المشترك ثم يليه العامل الثاني وهكذا.

2) أن يكون في كل عامل عدد غير قليل من المعاملات الصفرية.

3) أن يسهل تفسير هذه العوامل على ضوء علاقاتها بالمتغيرات.

مراحل إجراء التحليل العاملي :

لإجراء التحليل **العاملي** لابد من المرور بثلاث مراحل أساسية:

1- يتم تكوين مصفوفة الارتباط **R-matrix** لتحتوي على معاملات الارتباط لجميع أزواج المتغيرات .

2-من مصفوفة الارتباط (**R-matrix**) يتم حساب العوامل **factors** وهي أكثر طريقة استخداما هي الطريقة التي تعرف باسم المركبات الأساسية **Principal Components.**

3- تدوير المحاور **Rotated** بهدف جعل العلاقات بين المتغيرات وبعض هذه العوامل أقوي ما يمكن .

- **التحليل العنقودي التراتبي (Hierarchical Cluster A nalysis)**

يهدف التحليل العنقودي إلى تصنيف الألوية إلى فئات تنموية تتميز بخصائص معينة والتي تعتمد على الدرجات العاملية التي يتم من خلالها تصنيف الألوية إلى مجموعات يكون التباين بينها اكبر ما يمكن ، وفي الوقت ذاته يكون كل إقليم تنموي متشابه الخصائص بين ألويته .

- **نظام المعلومات الجغرافية .**

دخلت نظم المعلومات الجغرافية (**GIS**) حياة الإنسان المعاصر من أوسع الأبواب وأصبحت واحدة من أهم أدوات البحث العلمي في أي ظاهرة تشغل حيزا مكانيا (عودة،2005)

حيث سيتم استخدام تقنية نظام المعلومات الجغرافي لتسهيل التعامل مع كبر مساحة الأردن ، والتعامل مع كم هائل من البيانات من خلال قدرة النظام على الربط بين البيانات الكمية والوصفية والمكانية وقابلية التمثيل على الخرائط .

خطوات إعداد الخرائط بنظام المعلومات الجغرافي :-

١ -الحصول على خريطة أساس تتضمن التقسيمات الإدارية للمملكة الأردنية الهاشمية حسب الألوية.

٢ -جمع المعلومات والبيانات عن منطقة الدراسة سواء أكانت معلومات مكانية أو وصفية لتحضير قاعدة للمعلومات الخاصة بمنطقة الدراسة حيث أمكن جمع البيانات المكانية من الخرائط المتنوعة والبيانات الوصفية من دائرة الإحصاءات العامة .

٣ -تحديد الظواهر الجغرافية على الخرائط وخاصة المساحية(**Area Feature**).

٤ -إدخال البيانات الوصفية التي سيتم التوصل إليها من نتائج التحليل الإحصائي التي يمكن من خلالها إعداد الخرائط المرتبطة بالنتائج النهائي

الفصل الرابع

مقومات عملية التنمية في الأردن

- المقومات الطبيعية
- المقومات البشرية

المقومات الطبيعية للأردن :

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل شيء يملكه الإنسان أو يستطيع الحصول علية أو استثماره لتعزيز قوته والمتوفرة بشكل طبيعي والواقعة ضمن مجالات نشاطات الإنسان فان أساس الثروة الطبيعية لأية منطقة يتكون من إجماع عناصر الأرض والهواء والموقع .
وتتنوع المتغيرات الجغرافية الطبيعية الموجهة للتنمية في الأردن ومن أبرزها الموقع، الأرض، المناخ، النباتات، التربة، المياه.

-الموقع:

يحظى الأردن بموقع جغرافي ذي أهمية إستراتيجية وتعتبر من أبرز السمات الجغرافية المميزة للأردن إذ من خلاله يمكن دراسة الكثير من القضايا الجغرافية المتعلقة بالمجالين الطبيعي والبشري، فهو يتوسط الأقطار العربية . حيث يقع بين دائرتي عرض (29-33)درجه شمالا وبين خطي طول (34-39) شرقا. إنّ امتداده باستطالة -عبر أكثر بقليل من أربع درجات عرضية، وغير بعيد عن الواجهة البحرية للحوض الشرقي للبحر المتوسط- من شأنه تحقيق تنوع واضح في مناخه و بيئته الطبيعية .
ومن ابرز الحقائق التي تفصح عنها الخريطة السياسية للأردن مايلي :
1- الطول المفرط للحدود حيث إن كل ألف كيلو متر مربع من أراضية يخصه نحو خمسين كيلو مترا من الحدود البرية ، وهذا يعني أنه قد اجتمع للأردن أضيق رقعة في أوسع حدود ومن هذه الناحية تعتبر الحدود البرية للأردن عقبة في وجه التنمية في الأردن من خلال زيادة أعباء توفير الخدمات ،خاصة طرق المواصلات ، ومراقبة الحدود منعا للعبور غير المشروع .

2-الموقع القاري الداخلي وهو ذو نافذة بحرية صغيرة على خليج العقبة وتمثل منفذا وحيدا للأردن على البحر مما يعد عقبة في وجه التنمية في الأردن ويعتبر المنفذ البحري الوحيد للأردن.
3-أما مشكلة المشاكل ، فهي المواجهه المباشرة مع آلة الحرب العسكرية الإسرائيلية ، وذلك على امتداد بري يزيد على 500كم في الوقت الذي يفتقر الأردن للوزن العسكري بسبب تواضع الموارد الاقتصادية وهذا ما شكل عقبة أمام التنمية في الأردن .(البحيري ،91)

- الأرض

تبلغ مساحة الأردن 89,287 كم2 حيث تشمل المساحة عدد ا من النظم البيئية التي تحددها مجموعة من العناصر الطبيعية المترابطة وفي مقدمتها التركيب الصخري حيث تتألف الصخور السطحية بالأردن من أنواع شتى ناتجة عن موقع الأردن من ال ناحية الشمالية الغربية للدرع العربي حيث تميزت بانعدام الاستقرار فكانت مسرحا لطغيان مياه البحر فترسبت على قاعة مجموعات من الصخور المتطبقة تلتها بعد انحسار مياه البحر ،ترسبت عليها طبقات أخرى وتعرضت إلى عمليات الحركات الباطنية التي شكلت هذه الصخور :

أ-الصخور النارية : يشكل نطاقا يمتد من الحدود السعودية على خليج العقبة حتى شمالي بئر غرندل ويشكل هذا النطاق حائطا جبليا يحد القسم الجنوبي من وادي عربة والنطاق الآخر يظهر بمساحة واسعة شمال شرقي الأردن . وهناك بقاع أخرى متفرقة في منطقة ماعين ووادي اليرموك ، وتعرف هذه الصخور في الأردن باسم الحرة .

ب-الصخور الرملية :تغطي هذه الصخور مساحات واسعة من الأراضي الأردنية الواقعة جنوبي رأس النقب وتظهر أيضا على امتداد الجروف المطلة على الجان ب الشرقي للبحر الميت ومقاطع الأودية الكبرى كنهر الزرقاء ووادي شعيب ومنخفض البقعة .

ج-الصخور الكلسية : تعتبر هذه الصخور أوسع التكوينات انتشارا في الأردن ، إذ إنها تشكل كتلة هضاب شرق الأردن ، وأراضي البادية . (البحيري ،91)

- المناخ

يسهم المناخ في التأثير على المسيرة التنموية إذ نجد لكل إقليم خصوصيته التي تنعكس على اختيار المشروعات التنموية التي تتواءم وظروف الإقليم على سبيل المثال: في الأقاليم الرطبة تتوافر البيئة المناسبة للتنمية الزراعية بينما تتوافر في الأقاليم المناخية شبة الجافة بيئة مناسبة للمراعي .و يمثل مناخ أي منطقة محصلة عامة لتفاعل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر عليه ، وتجعله يختلف عن مناخ المناطق الأخرى .ومن أهم العوامل المؤثرة على مناخ الأردن :

1 - الموقع

يعتبر موقع الأردن - بامتداده طوليا بين دائرتي عرض (29-33)درجه شمالا وبين خطي طول (34-39) شرقا - ذا موقع فلكي يجعل مناخيه جزءا من المناطق المدارية في الصيف وفي الوقت نفسه يجعله جزءا من المناطق المعتدلة في الشتاء. من ناحية أخرى فان موقعه هو الضابط الأساسي للأحوال المناخية في الأردن ، حيث ترتفع درجة الحرارة وتقل كمية الأمطار في الجنوب والشرق ، وفي الوقت نفسه تتدنى درجة الحرارة وتزداد كمية الأمطار في الشمال والغرب .

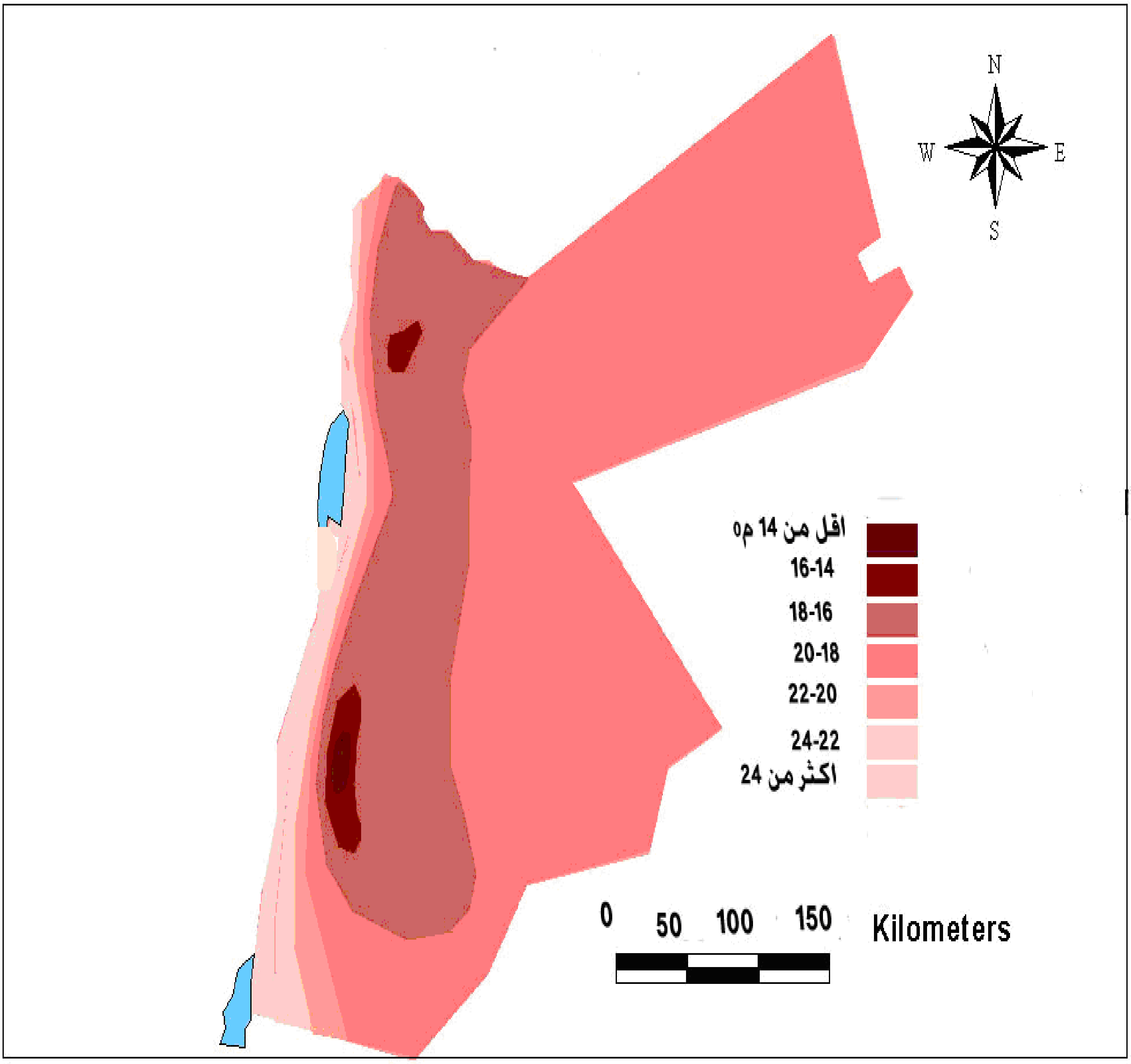
2 - التضاريس

تعتبر التضاريس أكثر العوامل الجغرافية تأثيرا في التباين المكاني لعناصر المناخ في الأردن . حيث يؤثر بشكل واضح على درجات الحرارة والأمطار في الأردن وله الدور الكبير في تنوع أقاليمه المناخية وهي كما يلي :

١ -المناخ المداري الجاف الذي يسود في وادي الأردن .
٢ -مناخ الاستبس الدافئ الذي يسود في السفوح الغربية للمرتفعات الجبلية .
٣ -مناخ البحر المتوسط الدافئ الذي يسود في معظم المرتفعات الجبلية .
٤ -مناخ البحر المتوسط البارد الذي يسود في المرتفعات الجبلية العالية .
٥ -المناخ الصحراوي الجاف الذي يسود في البادية الشرقية.(شحاده ، 90)

-الحرارة في الأردن:-

يتمتع الأردن بمناخ معتدل ساعد على تباين درجة الحرارة و تنوع مظاهر ه التضاريسية وشدة تباين الارتفاع ضمن مسافات أفقية قصيرة مما أدى إلى تباين درجات الحرارة من منطقة إلى أخرى. حيث إن المعدل السنوي في معظم المرتفعات الجبلية يقل عن 18 درجة مئوية ويقل عن 16 درجة مئوية في المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 1200م كما هو الحال في جبال عجلون والشراة ، ويبلغ المعدل السنوي لدرجة الحرارة في وادي الأردن 23,3 درجة مئوية حيث تزداد درجة الحرارة في غور الأردن من الشمال إلى الجنوب إذ يصل المعدل السنوي لها في غور الصافي إلى 25درجة مئوية وهو يعتبر اشد مناطق الأردن انخفاضا وأشدها حرارة حيث تصل كما بلغت درجة الحرارة العظمى فيه 37.7درجة مئوية والشكل رقم (2) يبين المعدلات السنوية لدرجة الحرارة في الأردن .(شحاده ، 90)



الشكل رقم (2) المعدلات السنوية لدرجة الحرارة في الأردن

المصدر: عمل الباحث عن(شحادة ،1990م)

ويقدر المعدل السنوي لدرجة الحرارة في البادية ب17.7 درجة مئوية ويصل معدل درجة الحرارة العظمى في الرويشد 37,7 درجة مئوية ويوضح الجدول رقم (4) المعدل الفصلي بين مناطق الأردن الثلاث وادي الأردن والمرتفعات الجبلية والبادية الأردنية تبعا للارتفاع.

جدول(4)معدل درجة الحرارة الفصلي بين مناطق الأردن

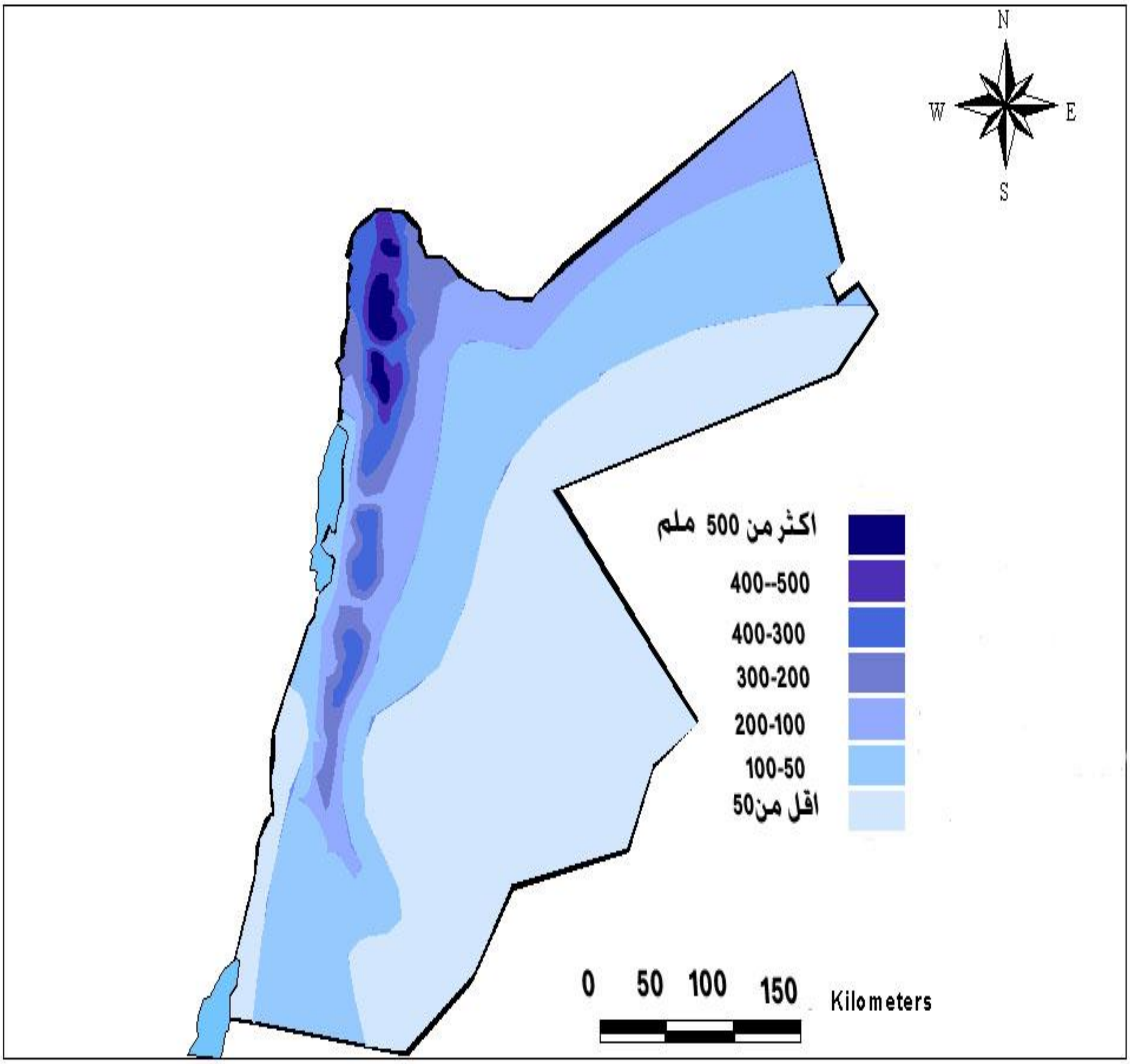
المنطقة	الارتفاع	الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
وادي الأردن	تحت مستوى البحر	15,3	22,2	30,4	25.3
المرتفعات الجبلية	اكثر1000م	8,5	15	23,2	18,4
البادية	0-1000	9	13	25,4	19,5

المصدر: (شحادة ، 1990م)

الأمطار في الأردن :-

تحدد الأمطار المساحات المزروعة في الأردن سنويا لأن 93% من المساحة هي مساحات مستغلة في الزراعة البعلية ، كما تحدد كمية الأمطار وتوزيعها الفصلي الإنتاج كمّا وكيفا ، وتؤثر الأمطار على المياه الجوفية ، ولذا تؤثر على الزراعة المروية .(الروسان 2001)

يقدر المعدل السنوي للأمطار في الأردن ب 113مم وهو معدل ليس بالكبير ، وأكثر من 90%من مساحة البلاد يقل معدل أمطارها عن 200مم ولا يزيد عن 500مم إلا في مساحة صغيرة تتركز في الجهات المرتفعة ، وأهم عامل مؤثر على معدل الأمطار السنوية في الأردن وقوعه إلى الجنوب من المسارات الرئيسية للمنخفضات الجوية . كما هو موضح في الشكل (3) الذي يتناول معدلات الأمطار السنوية وأماكن توزعها وتناقصها من الشمال إلى الجنوب (شحاده ، 90)



الشكل رقم(3) معدلات السنوية للإمطار في الأردن.

المصدر: عمل الباحث من (البحيري -91)

ويمكن تقسيم الأردن إلى أربع مناطق تبعا لمعدلات الأمطار السنوي:

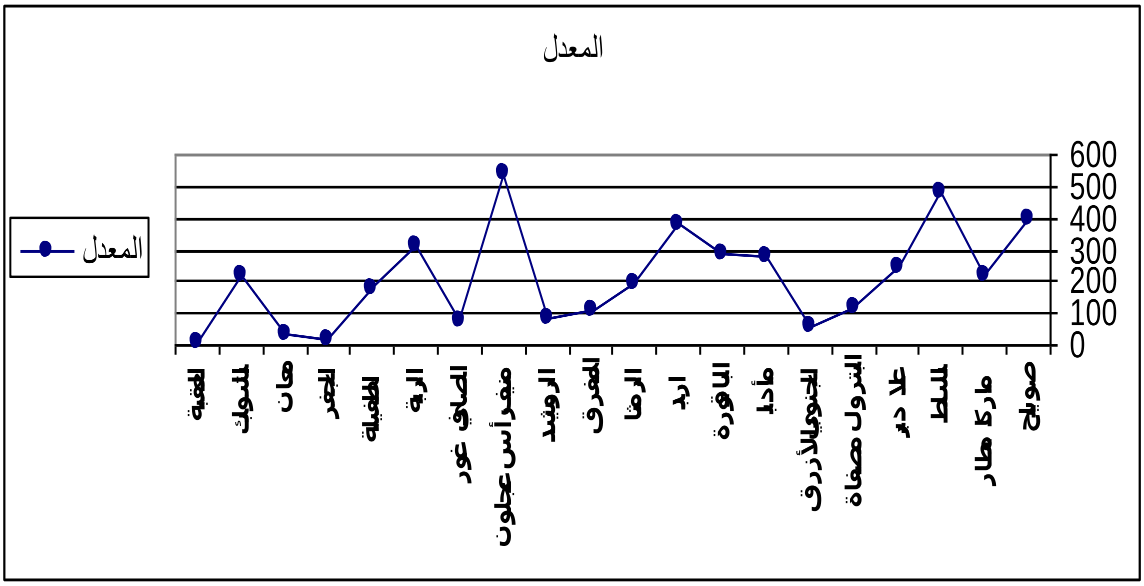
١ - منطقة البادية الأردنية: وهي المناطق التي يقل أمطارها عن 200ملم وتقدر مساحتها 91% من مساحة الأردن

٢ - المنطقة الحدية ومعدل أمطارها 200-350 ملم وتقدّر مساحتها ب 6,5 %من مساحة الأردن .

٣ - المنطقة شبة الرطبة ومعدل أمطارها 350-500 ملم وتقدّر مساحتها ب 1,5% من مساحة الأردن .

٤ - المنطقة الرطبة ومعدل أمطارها أكثر من 500 ملم وتقدّر مساحتها ب1% من مساحة الأردن

يبين الشكل رقم (4)والجدول رقم (5) التباين في معدلات الأمطار في مختلف مناطق المملكة التي تتمثل في المحطات المنتشرة في جميع مناطق المملكة(2004-2008م)



شكل (4) تباين معدلات الأمطار بين مختلف مناطق الأردن2004- 2008م

المصدر: **الكتاب الإحصائي السنوي 2008م**

جدول رقم (5) كميات الأمطار ومعدلاتها في الأردن

	الموسم					
المحافظة/المحطة	2004	2005	2006	2007	2008	المعدل
العاصمة						
صويلح	286,9	507	425	441	335	400
مطار ماركا	195	263	191	239	203	218
مطار الملكة علياء	97	164	128	189	98	135
البلقاء						
السلط	384	600	562	536	338	484
مزرعة الجامعة	125	214	230	128	96	158.6
دير علا	181	281	309	281	152	241
الزرقاء						
مصفاة البترول	118	134	123	108	97	116
وادي الضليل	104	118	96	98	91	101
الأزرق الجنوبي	94	111	18	36	35	59
مأدبا	208	408	304	404	70	279
اربد						
الباقورة	290	280	295	351	240	291
وادي الريان	202	331	290	256	183	252
اربد	392	500	305	401	288	377
الرمثا	208	232	178	210	143	194
المفرق	123	142	105	84	105	112
الصفاوي	85	73	32	39	37	53
الرويشد	93	111	51	120	46	84
عجلون/رأس منيف	505	704	502	624	368	540
الكرك						
غور الصافي	87	152	42	63	37	76
الربة	246	425	305	392	187	311
القطرانة	92	130	136	110	59	105
الطفيلة	165	179	176	176	172	174
معان						
الجفر	11	20	19	23	17	18
معان	64	16	23	39	28	34
الشوبك	222	267	165	291	137	216
وادي موسى	222	147	101	149	156	155
العقبة	15	6	9	8	6	9

- **المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي 2008م**

-التربة والنبات الطبيعي

يؤثر عامل المنسوب على الغطاء النباتي فعلى المستويات التي دون سطح البحر تنمو شجيرات صحراوية فقيرة مثل السدر والسنط ، وإذا ارتقينا الحافة الصدعية متجهين شرقا تزداد النباتات كثافة وتنوعا خاصة في أعالي الجبال والهضاب حيث تتمثل بأحراج البحر المتوسط مثل أشجار البلوط والصنوبر وإذا اتجهنا شرقا التقينا بالبادية الأردنية ذات الطابع الخاص حيث نجد نطاقا من النباتات الشوكية الصحراوية والشكل رقم (5) يمثل أصناف النباتات في الأردن . (البحيري ،91)

التربة:

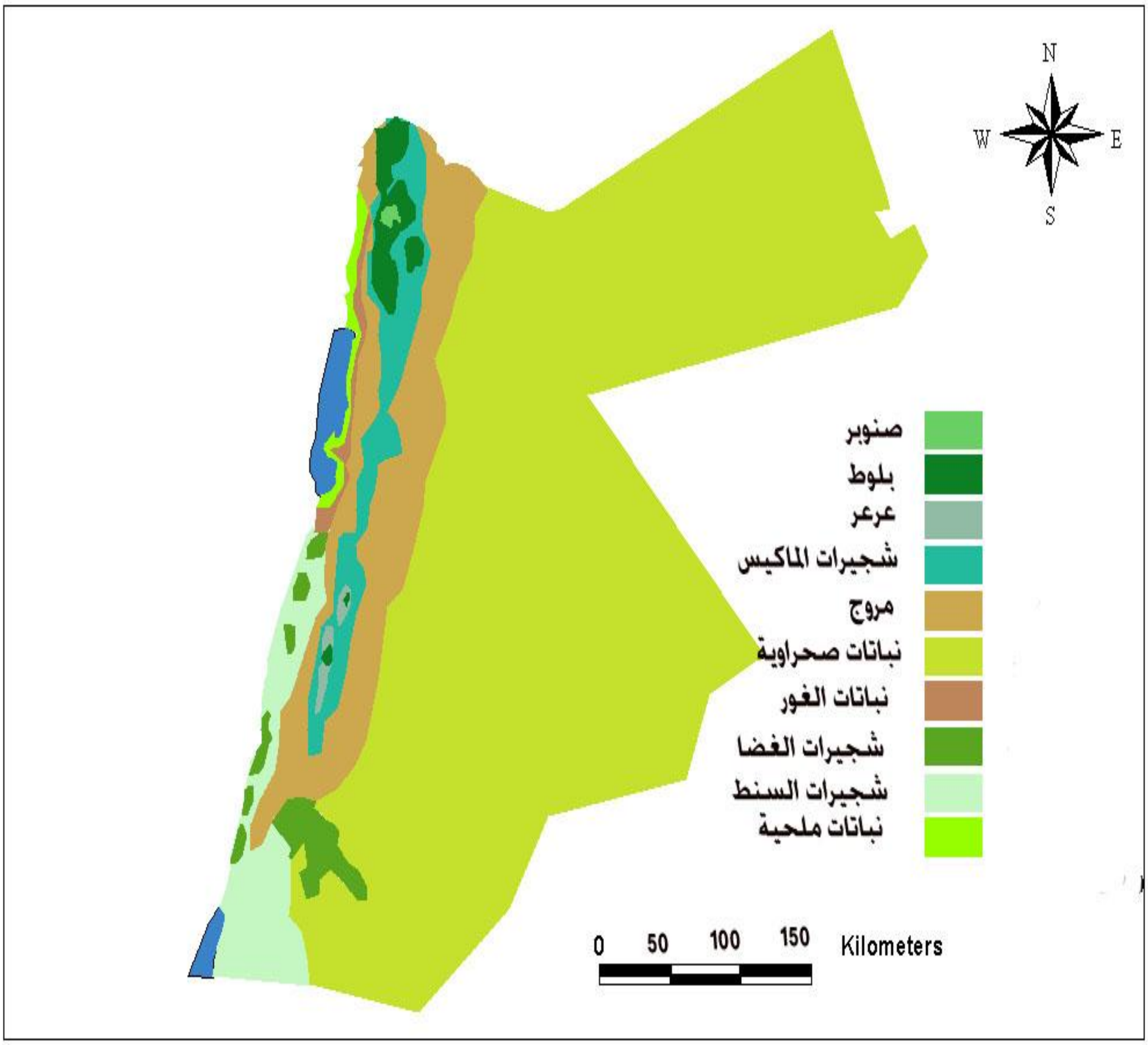
التربة عنصر أساسي في النظام الحيوي ، وهي نتاج للظروف المناخية والأحوال النباتية ونوع الصخور ومن أهم أنواع التربة في الأردن :-

١ - التربة الصحراوية الرمادية تغطي 50% من مساحة الأردن وتوجد في معظم المناطق الصحراوية

٢ - التربة الصفراء توجد في مناطق الاستبس في المنطقة الانتقالية بين البادية والمرتفعات ومعدل أمطارها 100-200ملم

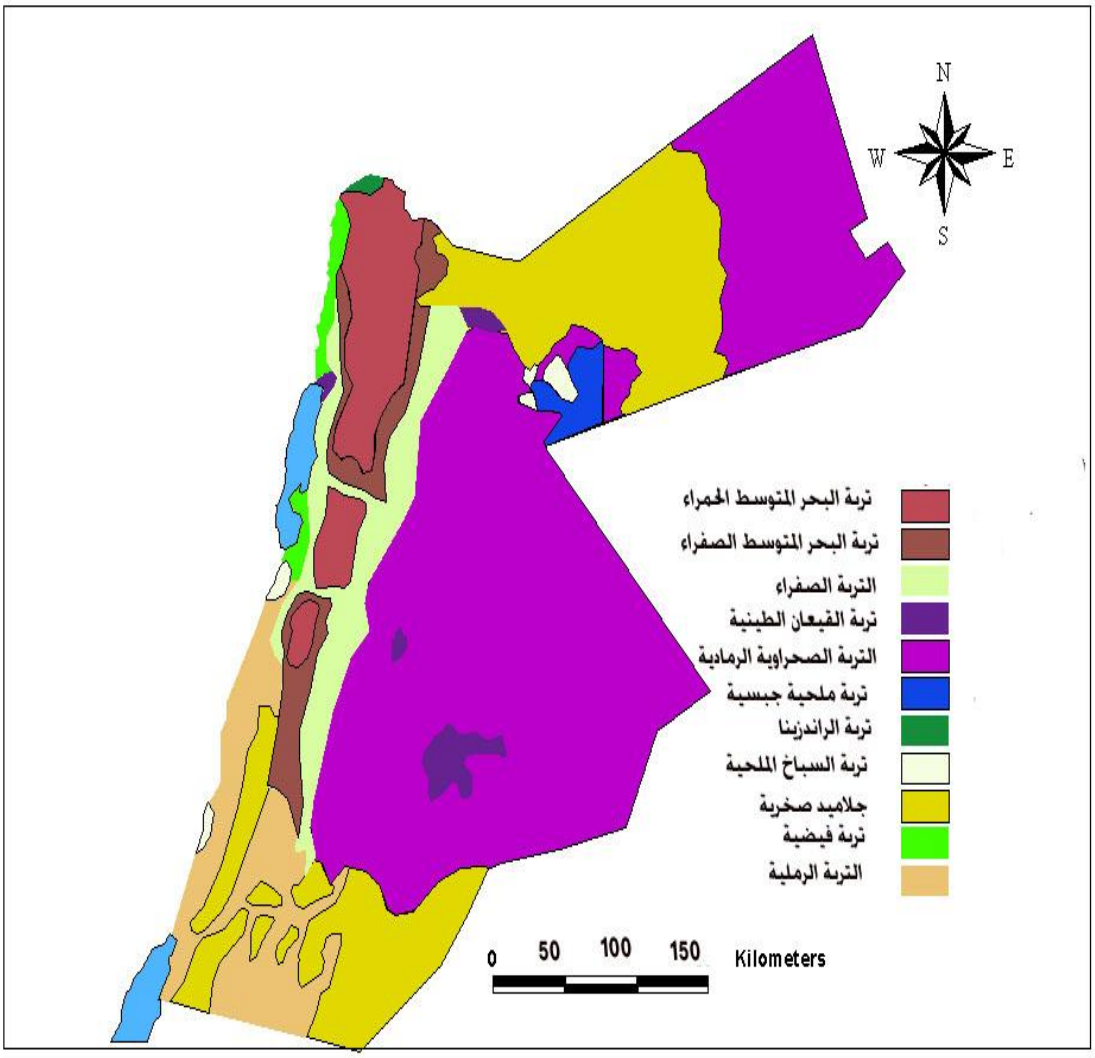
٣ - تربة البحر المتوسط الحمراء و تتمركز فوق المرتفعات والمناطق التي يزيد معدل أمطارها عن350 ملم وهي من أجود أنواع الترب في الأردن (الروسان ،2001) . وهناك أصناف أخرى يبينها الشكل رقم (6)

وما من شك في أن هذه المقومات الطبيعية تسهم في التنمية من خلال إمكانية الاستغلال الأمثل حيث نجد لكل إقليم في الأردن طابعا خاصا به من حيث الموقع والمناخ والتربة والنبات مما ينعكس على اختيار المشروعات التنموية التي تتواءم وظروف كل إقليم.



المصدر : عمل الباحث من (البحيري ،91)

الشكل رقم (5) أصناف النباتات في الأردن



شكل رقم (6) أصناف التربة في الأردن

المصدر: عمل الباحث من (البحيري ،91)

- الموارد المائية في الأردن.

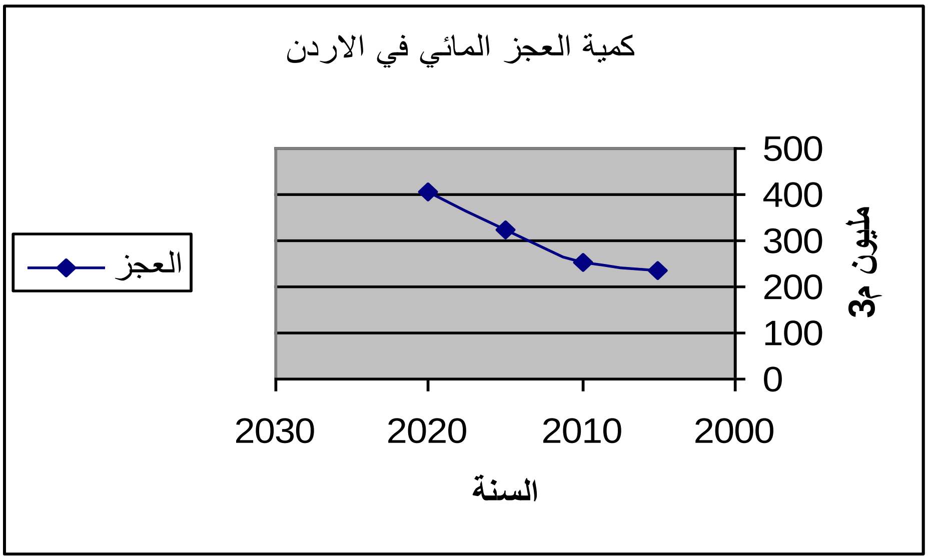
لا تقل المياه أهمية عن العوامل الطبيعية باعتبارها متغير يؤثر في التنمية ، وهي عنصر أساسي لمختلف المجالات سواء الزراعية أو الصناعية أو الأغراض المنزلية أو الشرب وغيرها من الاستعمالات الأخرى .وتشير إحصاءات وزارة المياه و الري إلى أن الأردن يستهلك سنويا 1.299 مليار م3 ويبلغ معدل مصادر المياه المتجددة والقابلة للتطوير 870 مليون م3 منها 505 مليون م3 مياه سطحية 275 مليون م3 مياه جوفية بالإضافة إلى مخزون المياه العذبة غير المتجددة في حوض الديسي 140 مليون م3 سنويا أي أن هناك عجز مائي بنسبة 13%سنويا لذلك لا بد من توسيع المشاريع لسد العجز .

إن مشكلة المياه في الأردن ذات أبعاد عدة . فمن جهة يؤدي الشح الطبيعي في كمية الموارد المائية ، إلى جعل الأردن واحدا من الدول التي تعتبر فقيرة في مصادرها المائية .ومن ناحية أخرى هناك ارتفاع في نسبة النمو السكاني البالغة 2،3%(2005 م) ومضاعفة السكان خلال عقود ساهم في زيادة الطلب على المياه . والجدول رقم (6)يبين كميات التزويد المائي والاحتياجات المتوقعة والعجز خلال السنوات العشر القادمة .

الجدول رقم (6) كميات التزويد المائي والاحتياجات المتوقعة حتى سنة 2020م .

السنة	منزلي	زراعي	صناعي	المجموع	التزويد المائي	العجز
2005	411	900	96	1407	1169	238
2010	438	900	119	1457	1206	251
2015	522	900	128	1550	1225	325
2020	760	900	142	1658	1250	408

المصدر :بيانات وزارة المياه والري

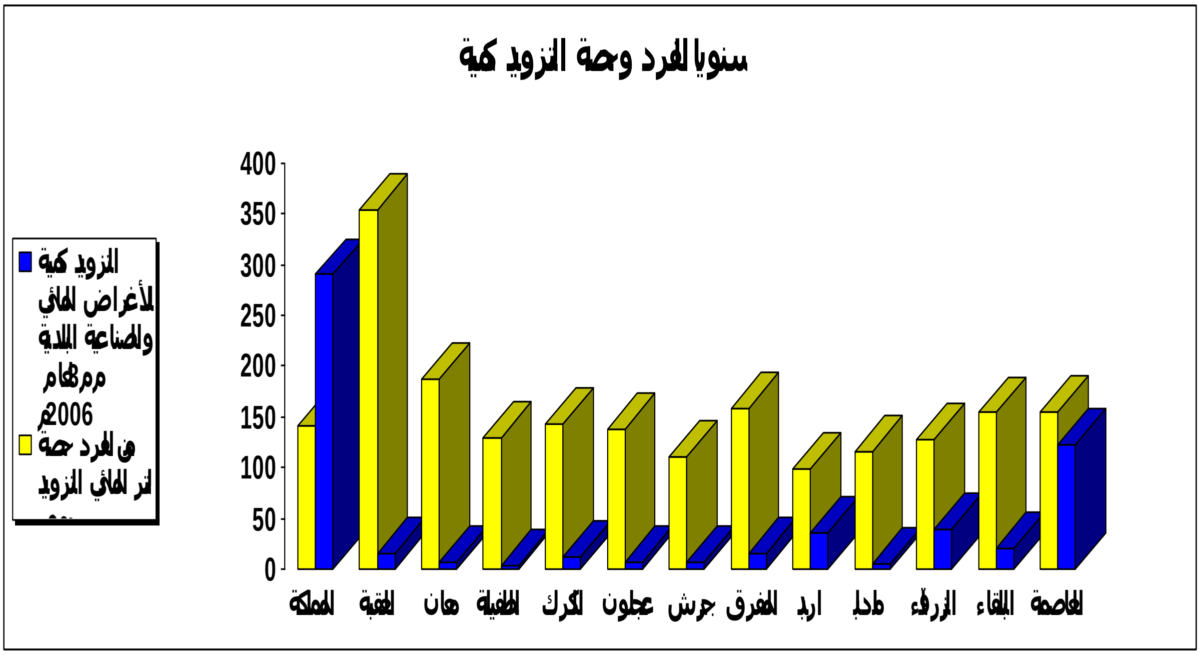


الشكل رقم (7) كميات العجز المائي المستقبلية في الأردن مليون متر مكعب

الجدول رقم (7) كمية التزويد المائي م م3 وحصة الفرد من المياه بين المحافظات لعام 2006م

المحافظة	كمية التزويد المائي للأغراض البلدية والصناعية م م3 لعام 2006م	حصة الفرد من التزويد المائي لتر يومي لعام2006م
العاصمة	122.7	154.7
البلقاء	21.1	154.1
الزرقاء	38.7	127.1
مادبا	5.9	115.5
اربد	35.7	98.1
المفرق	15.2	158.2
جرش	6.8	110.9
عجلون	6.5	138.3
الكرك	11.4	143
الطفيلة	3.7	129.3
معان	7.3	188
العقبة	15.2	354.1
المملكة	290.2	141.9

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (2007).



المصدر: مؤشرات المحافظات (2007).

الشكل رقم(8) تباين كمية التزويد المائي م م3 وحصة الفرد من المياه بين المحافظات لعام 2006م

يلاحظ من خلال الجدول (7) و الشكل رقم (8)أن هناك تباين في حصة الفرد من المياه بين سكان المحافظات ، إذ نلاحظ أنّ السكان في محافظة العقبة يحظون بأعلى كمية تزويد مائي في المملكة ، بينما يعاني سكان محافظات الشمال بسبب تزويدهم بأقل كمية مياه في المملكة .

المقومات التنموية البشرية للأردن

تلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث إن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في الوقت نفسه. لذلك فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان.وبما أن الإنسان هو وسيلة التنمية فانه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية. كما تشكل الموارد البشرية نصف موارد المجتمع الاقتصادية ولعل الإنسان هو النصف الأكثر أهمية منها إذ لا يمكن لعناصر الإنتاج أن تنتج بمعزل عن الإنسان ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية. (القرشي، 2007)

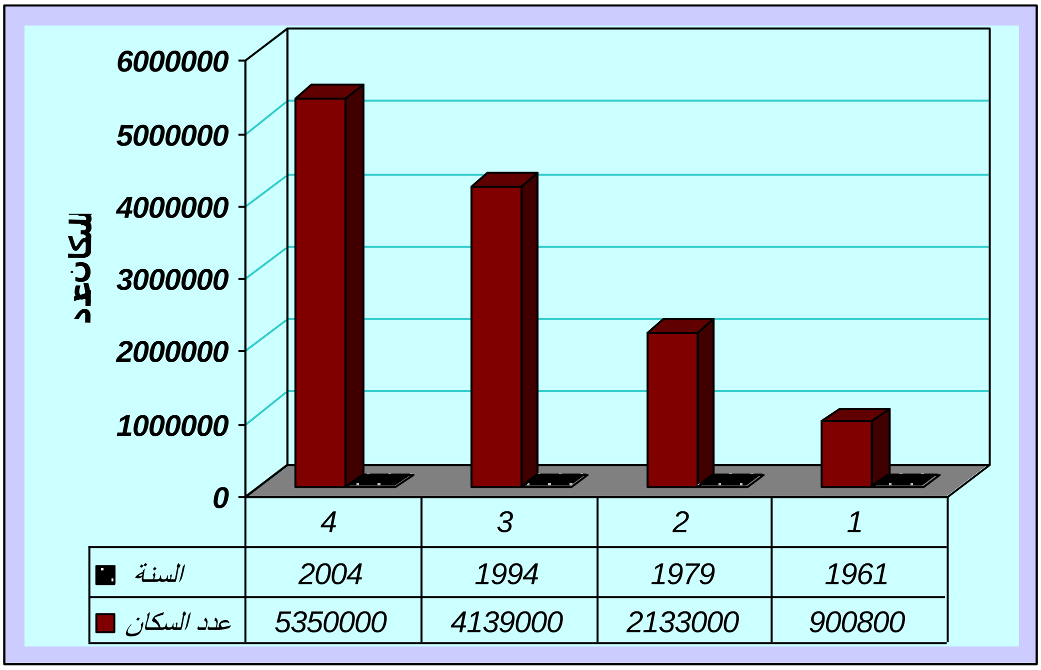
وتتنوع المقومات البشرية للتنمية في الأردن وفيما يلي تقديم لأهم المقومات التي تلعب دورا مهما في عملية التنمية وهي كما يلي :

- السكان :

1-عدد السكان

تشير الإحصاءات إن عدد سكان الأردن بعد الاستقلال بلغ 400 ألف نسمة وبعد ثلاث سنوات شهدت المملكة طفرة حيث تجاوز عدد السكان 586 ألف نسمة ويرجع ذلك إلى نزوح أهالي فلسطين إلى الأردن وفي عام 1961م بلغ عدد السكان 900800 نسمة بمعدل نمو سكاني4.8% . وفي تعداد 1979 م بلغ عدد سكان الأردن2,133,000 نسمة بمعدل نمو سكاني بلغ 4.4 %أما في تعداد 1994 م بلغ عدد سكان الأردن 4.139.000نسمة بمعدل نمو سكاني بلغ 2.5% أما في تعداد 2004م بلغ عدد سكان الأردن5,350.000نسمة بمعدل نمو سكاني بلغ 2.3% (الاحصاءت العامة) والشكل رقم (9) يوضح تطور أعداد السكان في الأردن .

ويترتب على ذلك زيادة المتطلبات من الغذاء والموارد المائية والطاقة والسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة. وكي تنجح التنمية في تحقيق المطلوب منها فانه يجب أن يرافق النمو السكاني نمو اقتصادي يفوق النمو السكاني وإلا فان الزيادة السكانية ستمتص المكاسب المترتبة على تنفيذ الخطط التنموية التي ستضعها الحكومة .



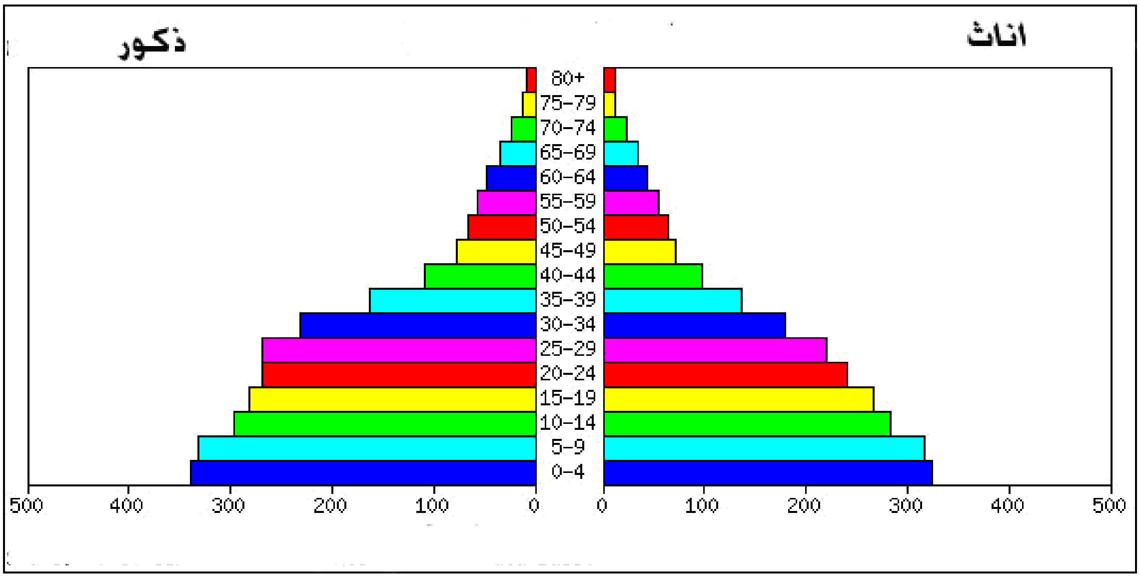
المصدر : بيانات دائرة الإحصاءات العامة

الشكل رقم (9) تطور أعداد السكان في الأردن

2-التركيب العمري

يشير الهرم السكاني إلى كبر حجم فئة صغار السن حيث بلغت تلك النسبة مقارنة بمجموع السكان في عام 2004م 37.3 % ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل الخصوبة والهجرة وانخفاض الوفيات ويلاحظ من الشكل (10) الذي يمثل الهرم السكاني الأردني أن قاعدته عريضة و هذا يعني أن المجتمع الأردني مجتمع فتي يلقي أعباء على الموارد والاقتصاد. وتعتبر هذه الفئة – بالإضافة إلى فئة كبار السن أي فئة 65 سنة فأكثر والبالغة نسبتها لعام 2004م 3.2 % من مجموع السكان - عبئا كبيرا يحتاج إلى نفقات تقع على كاهل فئة (15- 64سنة)حيث تبلغ معدل الإعالة العمرية في الأردن 68.1 فردا.

أما بالنسبة إلى فئة (15- 64سنة)فهي الفئة القادرة على العطاء والتي تقوم برفع مستوى التنمية ويبلغ نسبة هذه الفئة لعام 2004م 59.5 %.



الشكل (10) الهرم السكاني الأردني2004م

3-الكثافة السكانية

تحسب الكثافة السكانية لأي منطقة بقسمة السكان على المساحة. ويبين الشكل رقم (11) توزيع الكثافة حسب محافظات المملكة حيث ترتفع الكثافة السكانية في المحافظات التالية: اربد وجرش وعجلون والبلقاء والعاصمة حيث بلغت الكثافة حسب دائرة الإحصاءات العامة لعام 2004مفي هذه المحافظات 605 ، 392، 293، 318 ،273 نسمة لكل كم 2 على التوالي . ويعود السبب في ذلك إلى إن نسبة تلك المحافظات من مجموع السكان تتجاوز 68% و نسبة مساحة تلك المحافظات إلى مساحة المملكة يبلغ 12.5 % وهذا يعني وجود عدد سكان كبير في مساحة صغيرة .

وفي الجهة المقابلة فانه في العام نفسه تنخفض الكثافة السكانية في المحافظات (معان ،العقبة، الطفيلة، المفرق) حيث بلغت لعام 15.9 ، 3.1 ،34,9 ، 9,4 نسمة لكل كم على التوالي وهذا يعود إلى أن نسبة تلك المحافظات مقارنة بمجموع السكان تبلغ 6% نسمة لكل كم2 ونسبة المساحة في تلك المحافظات مقارنه بمجموع مساحة المملكة تبلغ 77% أي وجود عدد سكان قليل في مساحة كبيرة كما هو مبين في الجدول رقم (8).

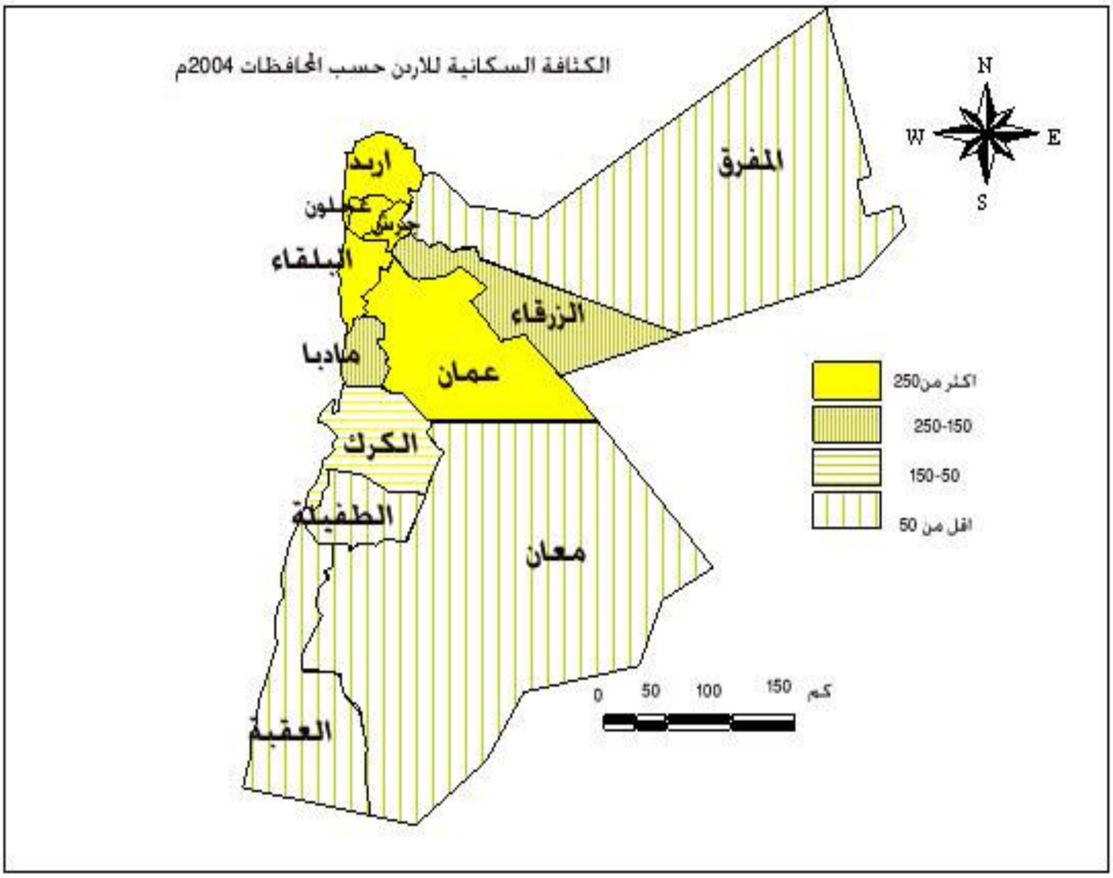
جدول رقم (8) عدد السكان والمساحة والكثافة للأردن 2004م

المحافظة	المساحة/ كم2	عدد السكان / إلف نسمة	الكثافة نسمة لكل كم 2
العاصمة	7579	2074	273.7
البلقاء	1119	356	318.1
الزرقاء	4761	799	167.8
مادبا	940	135	143.6
اربد	1572	952	605.6
المفرق	26541	250	9.4
جرش	410	161	392.7
عجلون	420	123	292.9
الكرك	3495	211	60.4
الطفيلة	2209	77	34.9
معان	32832	102	3.1
العقبة	6900	110	15.9
الأردن	**88778**	5350	60.3

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة 2004م

الشكل رقم (11) الكثافة السكانية للأردن حسب المحافظات (نسمة/كم2)

المصدر: عمل الباحث



4- توزيع السكان بين الحضر والريف :

إن الأردن كغيرة من دول كثيرة تعاني من عدم توازن في توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية والسبب الرئيسي لارتفاع نسبة سكان الحضر في مدن الأردن الكبرى هو فرص العمل وتقديم الخدمات المختلفة .

تشير الإحصاءات السكانية في الأردن إلى أنّ نسبة الحضر لعام 2004م بلغت82.6 % مع العلم أن التعدادات السابقة تشير إلى أن نسبة الحضر كانت في 1952م 11%وفي تعداد 1961م 35% وفي تعداد 1979 م تزايدت النسبة إلى 57 % وفي تعداد 1994 م بلغت 78% و ذلك يعود إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى الهجرة الخارجية لسكان الريف.

أما على مستوى الألوية فنلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن هناك ألوية نسبة السكان في الحضر فها 100% وهي لواء قصبة عمان ولواء ماركا والقويسمة والجامعة و وماحص والحسا وهناك ألوية نسبة الحضر فيها 0% وهي الجيزة والموقر والبادية الشمالية ولواء القصر وفقوع والقطرانة والشوبك والحسينية .

إن التركز الشديد للسكان والنمو السريع لعدد محدود للمدن الكبرى يؤدي إلى تفريغ الريف والبادية من السكان وخاصة من هم قادرون على العمل مع أن الدولة بمقدورها العمل على تنمية تلك المناطق وتطويرها ،أما تزايد سكان الحضر يؤدي إلى الكثير من المشاكل منها الازدحام والسكن والبطالة وغيرها من المشاكل .الأمر الذي يستدعي معالجة تلك المعضلة من خلال تحقيق التوازن السكاني قدر المستطاع من خلال تطوير المناطق الريفية وذلك بتوزيع الاستثمارات الاقتصادية على عدد كبير من التجمعات العمرانية مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستواها التنموي.

جدول رقم (9) نسبة سكان الحضر حسب الألوية 2004م

اللواء	نسبة الحضر في اللواء%	اللواء	نسبة الحضر في اللواء %
لواء قصبة عمان	100	لواء الوسطية	33
لواء ماركا	100	لواء قصبة المفرق	63
لواء القويسمة	100	لواء الباديةالشمالية	0
لواء الجامعة	100	لواء الباديةالشمالية	14
لواء وادي السير	88	لواء الرويشد	0
لواء سحاب	77	لواء قصبة جرش	51
لواء الجيزة	0	لواء قصبة عجلون	63
لواء الموقر	0	لواء كفرنجة	80
لواء ناعور	30	لواء قصبة الكرك	31
لواء قصبة السلط	67	لواء المزارالجنوبي	39
لواء الشونة	56	لواء القصر	0
لواء دير علا	15	لواء الأغوار ج	73
لواء عين الباشا	77	لواء عي	49
لواء ماحص	100	لواء فقوع	0
لواء قصبة الزرقاء	94	لواء القطرانة	0
لواء الرصيفة	93	لواء قصبة الطفيلة	68
لواء الهاشمية	82	لواء بصيرا	36
لواء قصبة مادبا	69	لواء الحسا	100
لواء ذيبان	20	لواء قصبة معان	52
لواء قصبة اربد	88	لواء البتراء	59
لواء الرمثا	90	لواء الشوبك	0
لواء الكوره	64	لواء الحسينية	0
لواء بني كنانة	17	لواء قصبة العقبة	94
لواء الاغوار ش	79	لواء القويره	43
لواء بني عبيد	93		
لواء المزار ش	44		
لواء الطيبة	73		

المصدر : بيانات من دائرة الإحصاءات العامة 2004م

الاقتصاد:

شهد الاقتصاد الأردني منذ نشأته العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية التي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطته الديموغرافية وتوجهاته الاقتصادية، هذا بالإضافة للخصائص الطبيعية كصغر المساحة ومحدودية الموارد الطبيعية. وكان للأحداث الإقليمية انعكاسات كبيرة على الأردن، حيث أثرت هذه التطورات على حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، إذ تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات خلال الفترة 1952-2004، يتركز معظمهم في المدن الرئيسية، حوالي 37.3% منهم دون سن 15 سنة، وحوالي59.5% من الفئة العمرية 15-64 سنة ، مما يعني أعدادا متزايدة من الداخلين لسوق العمل كل عام.

لقد انعكست هذه الزيادات السكانية السريعة والمرتفعة ومسبباتها على عملية التنمية، وزادت من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد.

وانتهج منذ مطلع السبعينيات أسلوب التخطيط التنموي المرتكز على الانفتاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بموارده البشرية المدربة والمهيأة علمياً وفنياً ومهنياً و هي مكمن قوته الذاتية. وغني عن القول أن زيادة الإنتاج تأتي من خلال الزيادة في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الرئيسية الثلاث (رأس المال، القوى العاملة، الموارد الطبيعية) . وبما أن الأردن يعاني من محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال، فان القوى العاملة هي الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق رفع مستواها التعليمي والتدريبي ويعتبو الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والنامية على مستوى العالم نظرا لشح الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلي.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة والتي تزيد عن 70% خلال الأعوام الثلاثة السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي 30%.

أما بالنسبة للقطاعات الإنتاجية غير السلعية (الخدمية)، وهي القطاعات المهيمنة على الاقتصاد الأردني فإنها تساهم بما يزيد عن 70% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويحتل منتجو الخدمات المالية والعقارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة تصل إلى 21٫4% يليها منتجو

الخدمات الحكومية وبنسبة 16.7%. أما قطاع النقل والاتصالات فقد وصلت نسبة مساهمته إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي بعد حصول التطور الكبير الذي طرأ على هذا القطاع وظهور الهاتف النقال وتطور تكنولوجيا المعلومات.

أهم المشكلات والقضايا التي تواجه الاقتصاد الأردني (النعيمات -2005)

١. البطالة.
٢. الفقر.
٣. صغر حجم السوق .
٤. عدم استقرار المنطقة سياسيا وأمنيا.
٥. ارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة بعد أحداث العراق .
٦. المديونية.
٧. ضعف القاعدة الإنتاجية.
٨. عجز الميزان التجاري.
٩. عجز الموازنة العامة .

جدول(10): الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي

القطاع	1997	2000	2004
الزراعة	4.5	3.4	3.8
التعدين والمحاجر	3.2	2.9	3
الصناعات التحويلية	14.5	15.8	17
الكهرباء والمياه	2.6	2.7	2.9
التشييد	6.3	5.1	5.7
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	31.1	29.9	32.4
التجارة والمطاعم والفنادق	13.5	11.9	11.3
النقل والاتصالات	14.7	17.6	18.1
خدمات المال وال تأمين والعقارات وخدمات الأعمال	20.2	20	20.1
خدمات اجتماعية وشخصية	3.6	3.8	4
منتجو الخدمات الحكومية	17.4	17.6	16.7
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	1.2	1.2	1.1
الخدمات المنزلية	0.1	0.2	0.2
مجموع قطاعات الإنتاج الخدمي	70.7	72.3	71.5
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس(قبل إضافة الرسوم والضرائب)	100	100	100

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية سنوية 97-2004.

تتنوع الخصائص الاقتصادية التي يمكن دراستها على مستوى الأردن وسنقدم مجموعة منها من اجل إعطاء صورة واضحة للوضع الاقتصادي في الأردن.

١ -القوى العاملة الأردنية :

إذا أردنا تحديد امكانيه مشاركه الفرد في النشاط الاقتصادي يجب علينا معرفة ما إذا كان في سن العمل ومن خلال ذلك يمكن تقسيم سكان الأردن إلى فئتين :

الفئة الأولى: التي تشمل السكان خارج العمل وتشمل صغار السن وكبار السن وتشكل نسبتهم بالنسبة للأردن 37.3 +3.2 =40.5% ويقدر عددهم حسب تعداد 2004م2166750 نسمة .

الفئة الثانية: وتشمل فئة السكان في سن العمل وتقع مابين 15-64 سنة وتشكل 59.5 % من إجمالي السكان أي حوالي 3183250 نسمة .وتقسم هذه الفئة الى قسمين قسم السكان النشطاء اقتصاديا وقسم السكان خارج قوة العمل وهم غير نشيطين اقتصاديا مثل الطلبة وربات البيوت .

- التركيب الاقتصادي للقوى العاملة .

من خلال النظر في البيانات الواردة في الجدول رقم (11) لتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي على مستوى الألوية نجد هناك تباين ا بين الألوية في توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية ونلاحظ أن هناك انخفاضا ملحوظا في نسب النشاط الزراعي ماعدا المنطقة الغورية حيث ترتفع هذه النسبة في لواء الشونة والأغوار الشمالية والجنوبية ودير علا باعتبارها منطقة زراعية من الدرجة الأولى وتنخفض هذه النسبة في بقية الألوية بسبب سيطرة الأيدي العاملة الوافدة ووجود نشاطات اقتصادية أخرى ذات مردود أكثر من النشاط الزراعي حيث تحول كثير من الأيدي العاملة مع الوقت إلى قطاع الخدمات ، حيث تزيد النسبة في الكثير من الألوية عن 70% من نسبة الأيدي العاملة أما قطاع الصناعة فترتفع في النسبة في بعض الألوية لتصل إلى أكثر من 25 % كما هو في لواء القويسمة ولواء سحاب وتنخفض تلك النسبة في الكثير من الألوية لتصل إلى 5% من نسبة العاملين مثل لواء البتراء وألوية المنطقة الغورية كما هو مبين في الجدول رقم (11)

الجدول رقم (11) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي على مستوى الألوية2004م

اللواء	نسبة العاملين في الزراعة %	نسبة العاملين في الصناعة %	نسبة العاملين في التجارة	نسبة العاملين في الخدمات %	المجموع %
لواء قصبة عمان	0.8	15	22.2	62	100
لواء ماركا	0.5	16.5	20.1	62.9	100
لواء القويسمة	1.6	30	20	48.4	100
لواء الجامعة	0.9	9	16.4	73.7	100
لواء وادي السير	1.7	11	16.1	71.2	100
لواء سحاب	2.5	37	10.3	50.2	100
لواء الجيزة	25	17.6	7.1	50.3	100
لواء الموقر	8.3	21	5.1	65.6	100
لواء ناعور	6.6	14.5	9.3	69.6	100
لواء قصبة السلط	5.3	6.5	7.4	80.8	100
لواء الشونة ج	41.1	4	4.7	50.2	100
لواء دير علا	41.7	3.5	4.7	50.1	100
لواء عين الباشا	4.8	15	15	65.2	100
لواء ماحص	2.9	12.3	10.8	74	100
لواء قصبة الزرقاء	2.7	24	17	56.3	100
لواء الرصيفة	0.8	24	15.6	59.6	100
لواء الهاشمية	5.1	21.5	10.5	62.9	100
لواء قصبة مادبا	4.1	10.5	11.2	74.2	100
لواء ذيبان	6.6	6	3.7	83.7	100
لواء قصبة اربد	1.7	13	18.3	67	100
لواء الرمثا	2	35	9	54	100
لواء الكوره	3	4.5	5.7	86.8	100
لواء بني كنانة	4	6.5	5.3	84.2	100
لواء الأغوار الشمالية	30	5.6	5.8	58.6	100

اللواء	نسبة العاملين في الزراعة	نسبة العاملين في الصناعة	نسبة العاملين في التجارة	نسبة العاملين في الخدمات	المجموع
لواء بني عبيد	2.4	11	10	76.6	100
لواء المزار الشمالي	2.2	7	6.3	84.5	100
لواء الطيبة	3.7	7	7.1	82.2	100
لواء الوسطية	2.5	7	9.5	81	100
لواء قصبة المفرق	5.9	6.5	10	77.6	100
لواء البادية الشمالية	18.5	2	2.2	77.3	100
لواء البادية الشمالية غ	10.1	7.3	4.8	77.8	100
لواء الرويشد	32.5	0.5	11	56	100
لواء قصبة جرش	5.6	5.5	9.8	79.1	100
لواء قصبة عجلون	4	4	6	86	100
لواء كفرنجة	6.1	3	4.8	86.1	100
لواء قصبة الكرك	3.5	20	7.9	68.6	100
لواء المزار الجنوبي	2.5	10	5.1	82.4	100
لواء القصر	7	4	5.7	83.3	100
لواء الأغوار الجنوبية	31	20	3.6	45.4	100
لواء عي	5.9	7	2.7	84.4	100
لواء فقوع	5.4	7	4.2	83.4	100
لواء القطرانة	7.6	15	7.2	70.2	100
لواء قصبة الطفيلة	4.7	9	5.5	80.8	100
لواء بصيرا	1.6	15	3.2	80.2	100
لواء الحسا	2.6	46	3	48.4	100
لواء قصبة معان	10.2	10.3	6.6	72.9	100
لواء البتراء	1.3	3	6	89.7	100
لواء الشوبك	20	4	3.8	72.2	100
لواء الحسينية	5.6	14.5	5.2	74.7	100
لواء قصبة العقبة	12.3	10.6	10.1	67	100
لواء القويره	30	7	5.1	57.9	100

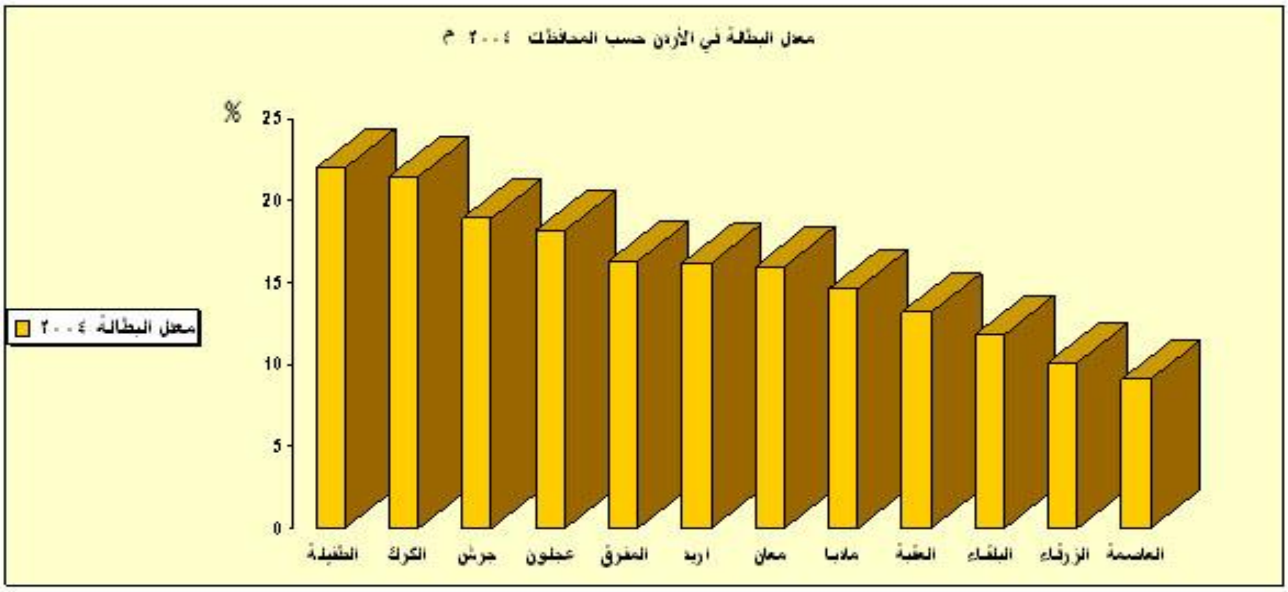
المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة 2004

- البطالة

يعاني الأردن من ارتفاع معدل البطالة الناتجة عن أسباب كثيرة منها ارتفاع معدل النمو السكاني ومنافسة القوى العاملة الوافدة بالإضافة إلى عدم التناسق بين سوق العمل والمخرجات التعليمية الأكاديمية وعدم قدرة الاقتصاد الأردني على توفير فرص عمل كافية . (الظاهر،2004).

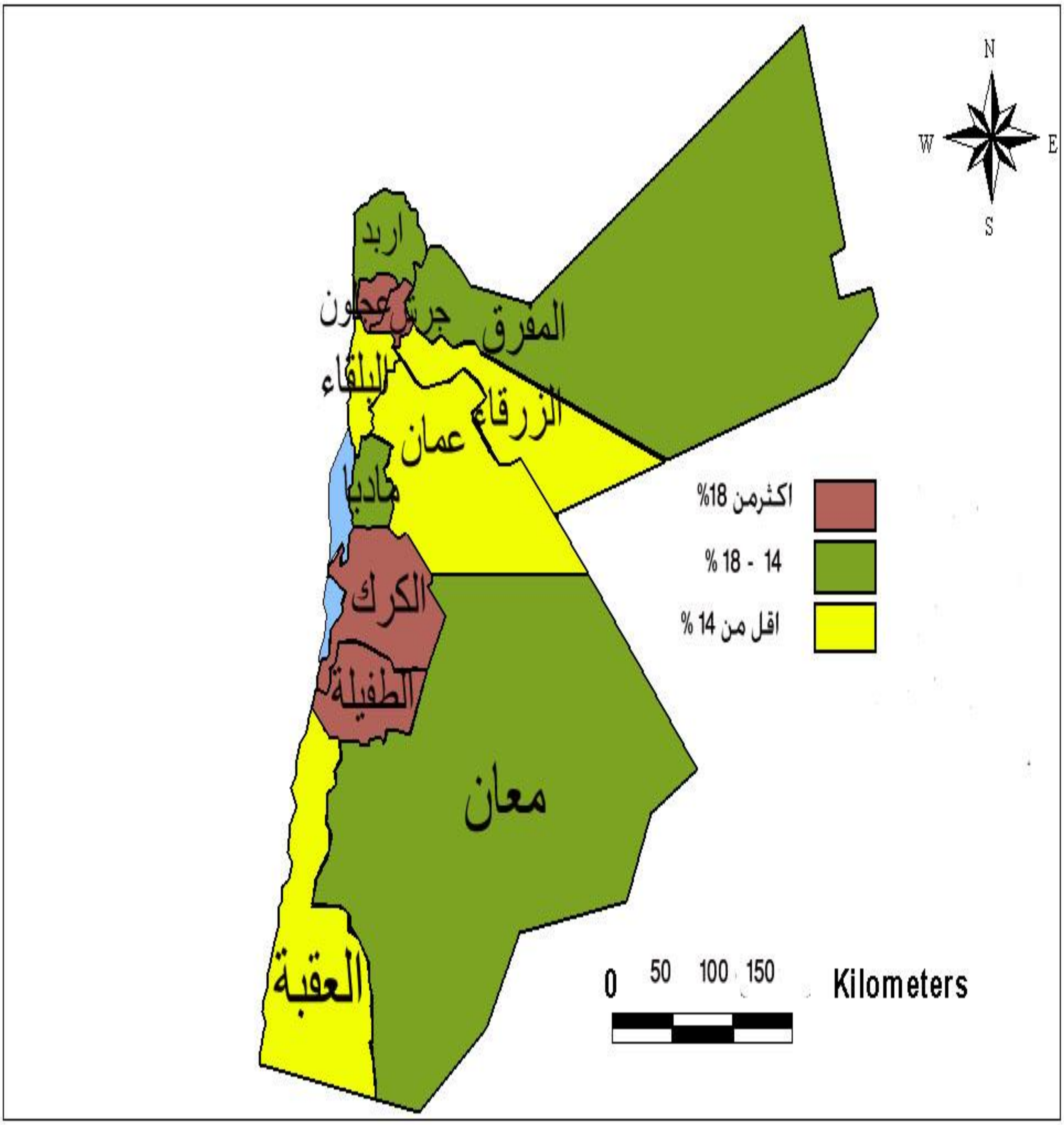
نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) الذي يمثل معدل البطالة حسب المحافظات أن هناك محافظات ينخفض فيها معدل البطالة اقل من 14%مثل عمان الزرقاء البلقاء والعقبة والسبب الرئيسي لانخفاض تلك النسبة هو أ ن الأنشطة الاقتصادية متركزة في تلك المحافظات . أما المحافظات التي يرتفع فيها معدل البطالة فهي الكرك الطفيلة وجرش وعجلون بسبب بعدها عن مراكز العمل وقلة المشروعات التنموية التي تقيمها الحكومة في تلك المحافظات .

يبدو أن مشكلة البطالة في الأردن معضلة ليس من السهل تلافيها في بلد تنقصه الموارد والإمكانيات وفي بلد ذ ي معدل نمو سكاني وه و 2.3%ومعنى ذلك وجوب تهيئة فرص عمل لأكثر من120 ألف فرصة عمل من الذكور والإناث لذلك ست ظل الموارد المالية قاصرة عن تشغيل هؤلاء لذلك تعتبر البطالة من العوامل التي تعرقل المسيرة التنموية للأردن .



المصدر :بيانات دائرة الإحصاءات العامة 2004م

شكل رقم (12) معدل البطالة في الأردن حسب المحافظات



المصدر :عمل الباحث بناء على بيانات دائرة الإحصاءات العامة 2004م

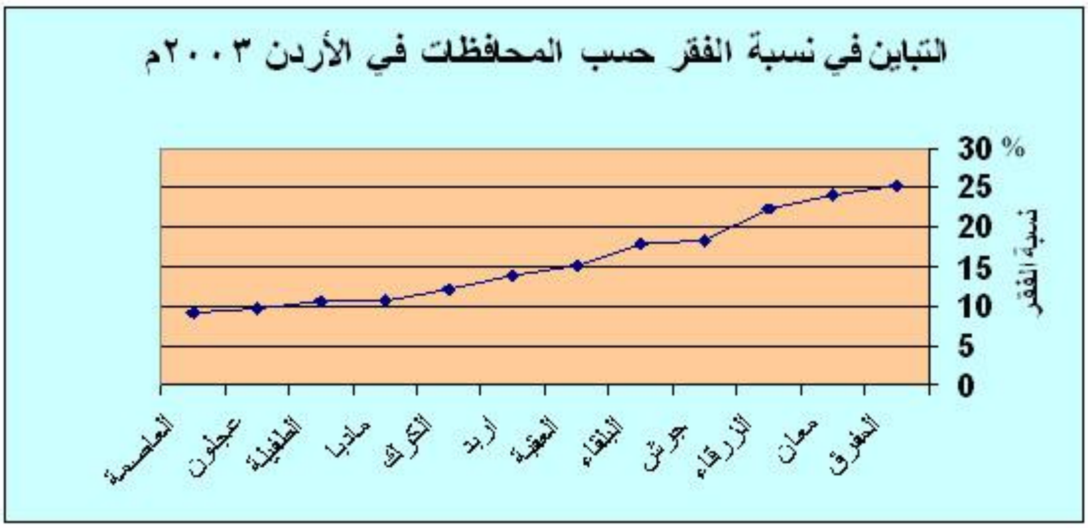
الشكل رقم (13): التوزيع المكاني لمعدل البطالة في الأردن حسب المحافظات 200

- الفقر

تعرف نسبة الفقر بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

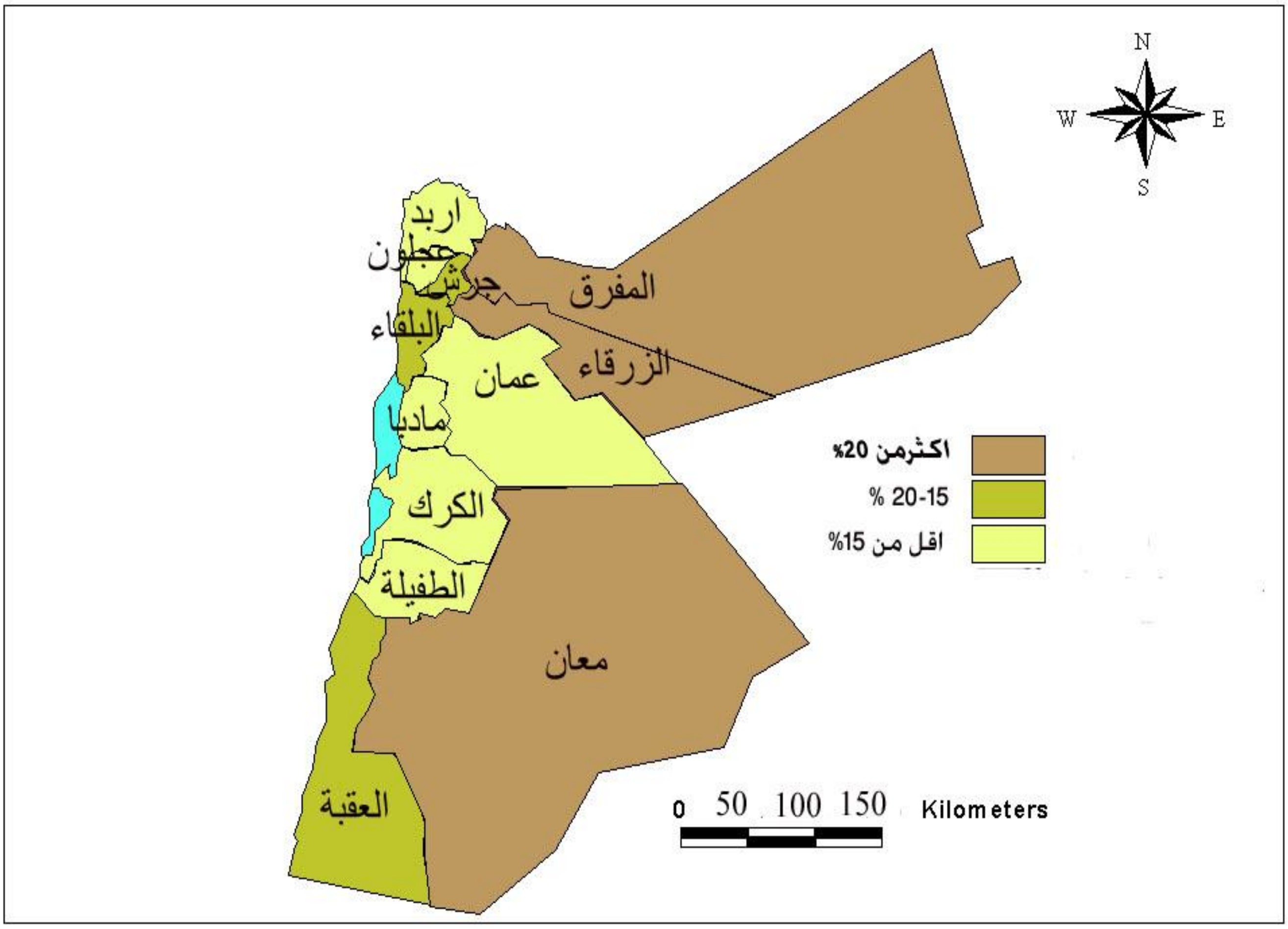
تزايد الاهتمام بظاهرة الفقر في الأردن أواخر الثمانينيات من القرن الماضي في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الأردني نتيجة لثقل حجم المديونية الخارجية وعجز الاقتصاد الأردني عن تحمل أعباء خدمتها ونتج عن هذه الأزمة إعادة تقييم سعر صرف الدينار الأردني، الأمر الذي أدى إلى تدهور في مستوى معيشة فئات واسعة من المجتمع ودفع بها تحت خط الفقر، كما كان لبرامج التصحيح الاقتصادي التي انتهجها الأردن طوال عقد التسعينيات آثار اجتماعية زادت من صعوبات الحياة للمواطنين بتبني برامج إلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية والأساسية وخاصة المحروقات.

يعاني الأردن من ارتفاع نسبة الفقر حيث وصلت حسب إحصائيات 2003م الى14.2 % أي إن أكثر من 750الف نسمة في الأردن يعانون من الفقر ويبين الشكل رقم (14) التباين بين المحافظات بالنسبة لنسبة الفقر . تزداد هذه النسبة في محافظات معان المفرق والزرقاء إذ تسجل أكثر من 20% هذا ناتج عن قلة الإمكانيات وعدم التوزيع المتكافئ للثروات والمشاريع الوطنية من أجل القضاء على الفقر وتنخفض هذه النسبة في كل من مح افظة عمان ومادبا وعجلون والطفيلة حيث تنخفض هذه النسبة إلى 11%



المصدر : دائرة الاحصاءات العامة (مؤشرات المحافظات) (2007)

الشكل رقم (14)التباين في نسبة الفقر بين المحافظات الأردنية



المصدر : عمل الباحث بناء على بيانات من دائرة الإحصاءات العامة

الشكل رقم (15) التوزيع المكاني لنسب الفقر في الأردن

الفصل الخامس :تحليل الدراسة

- التنمية البشرية في الأردن Human Development Index (HDI) .
- التباين التنموي الإقليمي في الأردن: التحليل العاملي.
- الأنماط التنموية في الأردن : التحليل العنقودي

التنمية البشرية للأردن Human Development Index (HDI) .

مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1990 لتحديد وضعية التنمية البشرية في بلد معين .والذي بدأ في عام 1990م في بلورة مقياس لقياس التنمية (HDI) الذي يحاول ترتيب البلدان أو الأقاليم على مقياس يبدأ من الصفر ، وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية .

وقد استخدم هذا المقياس لقياس التنمية البشرية في الأردن على مستوى (الألوية) بناء على ثلاثة متغيرات وهي :

١ -العمر المتوقع عند الميلاد.

٢ -التحصيل العلمي من خلال مؤشرين هما:

أ - نسبة التعليم (أو البالغون الملمون بالقراءة والكتابة)

ب -نسبة الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، والجامعية)،

3-متوسط دخل الفرد السنوي.

وقد جاء هذا التصور أو النموذج الشامل لمنظومة التنمية البشرية، ليحل محل تلك المعايير الأحادية والاقتصادية التي شاع استعمالها لقياس نتائج التنمية في الماضي وبخاصة الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك وغير ذلك.

تتم دراسة الأوضاع المجتمعية وتحديد التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع عادة بالاعتماد على ثلاثة محاور أساسية :

الأول – هو محور الزمن، أي ما يحدث لدليل التنمية البشرية ومؤشراتها من تطور إيجابي أو سلبي أو استقرار خلال فترة زمنية محددة.

الثاني – هو محور مقارنة دليل التنمية البشرية ومؤشراتها في دولة معينة، لمعرفة درجة تطور المجتمع في الإطار الدولي، الذي أضحت فيه المقارنات أداة مهمة من أدوات دفع التنمية نحو الأمام.

الثالث – هو محور توزيع نتائج وثمار التنمية بين السكان.

ويوضح لنا المحور الأول – محور الزمن – التطور الذي يمكن أن تحققه دولة ما خلال فترة زمنية محددة. أما المحور الثاني فيوضح لنا درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية بين مختلف المناطق والألوية. ويوضح لنا المحور الثالث كيفية توزيع الدخل والثروة في المجتمع بهدف الحد من الفقر والقضاء على التخلف.

لتوضيح طريقة حساب دليل التنمية البشرية **Human Development Index** على مستوى الأقاليم أو الألوية نعرض حالة قصبة عمان وستحدد القيمة العليا والدنيا من خلال الجدول رقم (12) :

أ- **دليل العمر المتوقع**(Life Expectancy Index) =

العمر المتوقع الفعلي –القيمة الدنيا للعمر المتوقع
القيمة العليا للعمر المتوقع – القيمة الدنيا للعمر المتوقع

دليل العمر المتوقع لقصبة عمان = $\frac{78-25}{85-25}$ =0.88

(بيانات دائرة الإحصاءات العامة 2004)

ب- دليل التحصيل التعليمي(Education Index) (**بيانات دائرة الإحصاءات العامة 2004**)

1-دليل معرفة القراءة والكتابة للبالغين =

نسبة التعليم (أي البالغون الملمون بالقراءة والكتابة) الفعلية- القيمة الدنيا لتلك النسبة
القيمة العليا نسبة التعليم (أو البالغون الملمون بالقراءة والكتابة) - القيمة الدنيا لتلك النسبة

دليل معرفة القراءة والكتابة للبالغين في قصبة عمان =$\frac{90.9 - 0}{100 - 0}$ = 0.909

2- دليل نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي والعالي =

نسبة الالتحاق الفعلية – القيمة الدنيا لتلك النسبة
القيمة العليا لنسبة الالتحاق – القيمة الدنيا لنسبة الالتحاق

دليل نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي والعالي لقصبة عمان = $\frac{87 - 0}{100 - 0} = 0.87$

دليل التحصيل التعليمي = $\frac{2(\text{دليل معرفة القراءة والكتابة}) + 1(\text{دليل نسب الالتحاق})}{3}$

دليل التحصيل التعليمي لقصبة عمان = $\frac{2(0.909) + 1(0.87)}{3} = 0.896$

ج- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product Index)

دليل متوسط دخل الفرد السنوي =

$$\frac{\text{لوغاريتم (متوسط دخل الفرد السنوي)} - \text{لوغاريتم(الحد الأدنى متوسط دخل الفرد السنوي)}}{\text{لوغاريتم (الحد الأقصى متوسط دخل الفرد)} - \text{(لوغاريتم الحد الأدنى لدخل الفرد)}}$$

دليل متوسط دخل الفرد السنوي لقصبة عمان = (بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة 2006 م على مستوى اللواء) .

$$\frac{\text{لوغاريتم (1282.7)} - \text{لوغاريتم(100)}}{\text{لوغاريتم (40000)} - \text{لوغاريتم (100)}} = \frac{3.108 - 2}{4.6 - 2} = 0.43$$

دليل التنمية البشرية=

$$\frac{\text{دليل العمر المتوقع} + \text{دليل التحصيل التعليمي} + \text{دليل متوسط دخل الفرد السنوي}}{3}$$

دليل التنمية البشرية لقصبة عمان = $\frac{0.88 + 0.896 + 0.43}{3} = 0.737$

جدول رقم (12) القيمة الدنيا والعليا لحساب أدلة دليل التنمية البشرية

القيمة الدنيا	القيمة القصوى	مؤشر البعد
25	85	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
0	100	نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%)
0	100	نسبة القيد الإجمالي في التعليم (%)
لو 100	لو 40000	لوغاريتم متوسط دخل الفرد السنوي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

المصدر : (Human Development Reports 2008 -2007)

أنواع مستوى التنمية البشرية:

بعد حساب المؤشرات الثلاثة السابقة ، يتم تحديد ثلاث مستويات من التنمية البشرية:

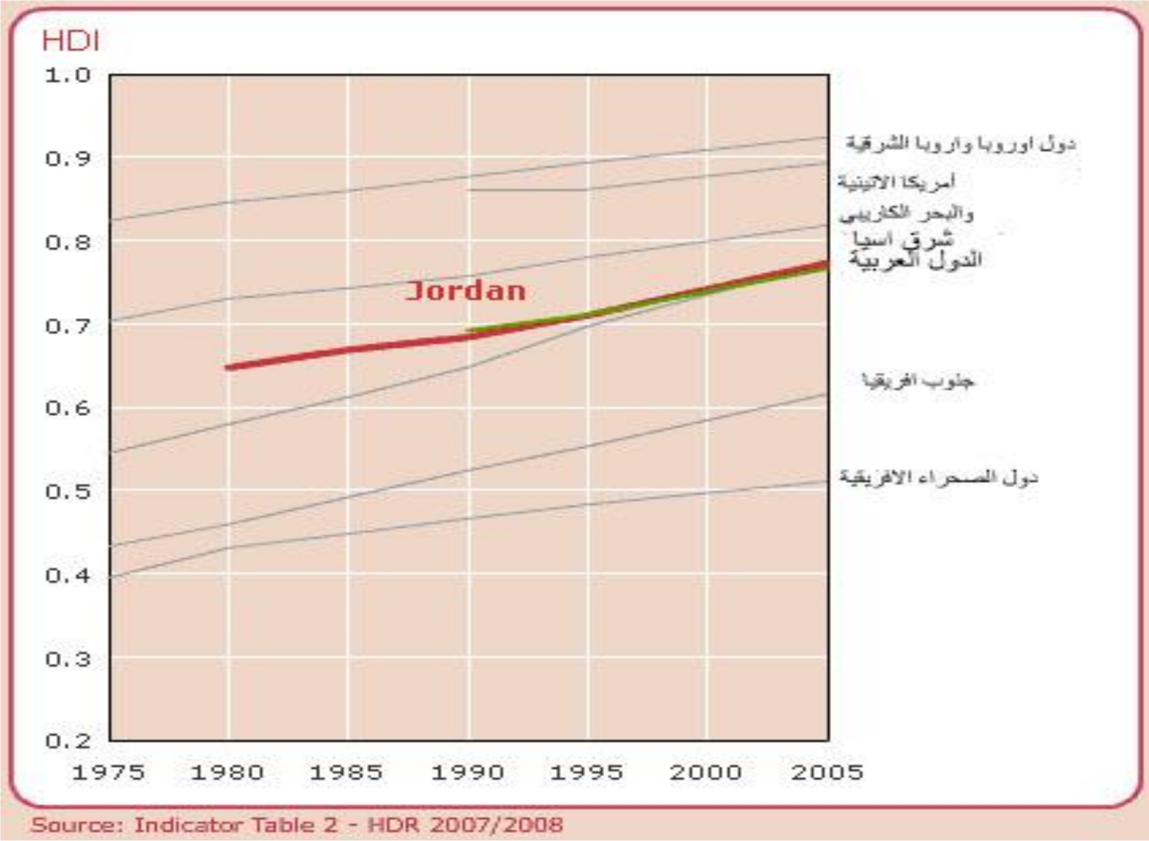
1- تنمية بشرية منخفضة إذا كان مستوى المؤشر اقل من 0.500

2- تنمية بشرية متوسطة إذا كان حاصل مؤشر التنمية ما بين 0.500 - 0.799

3- تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية 0.800 فاكثر

يضع الأردن قضية التنمية البشرية في مصاف الأولويات الوطنية فما زالت المملكة تستثمر جانبا مهما من الموارد لتضمن لجميع المواطنين الإفادة من توفر خدمات الصحية والتعليم والتمتع بمستوى العيش الكريم وبالرغم من شح الموارد الطبيعية واحتياجات القطاعات الفتية المتزايدة من السكان فقد حقق الأردن تقدما بطيئا ولكنه تقدم مطرد نحو أهداف التنمية البشرية ، غير أن التفاوت مازال موجودا بين الألوية الأردنية لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن هذا التباين وتحليله ومحاولة تفسيره وتصنيفه حسب مستويات التنمية البشرية .

وقد ارتفعت قيمة دليل التنمية البشري ة بمقدار 0.12 مابين أعوام 1980 -2005م و هذا التحسن ناتج عن ارتفاع المستوى الصحي والتعليم بناء على تقرير الأمم المتحدة الإنمائي 2007-2008م والشكل رقم (16)يوضح المقارنة بين الأردن والدول المتقدمة والمنطقة العربية والأسيوية والإفريقية .



المصدر: تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن الأردن 2007-2008م

الشكل رقم (16) المقارنة بين الأردن والدول المتقدمة والمنطقة العربية والأسيوية والإفريقية .

ونلاحظ أن الأردن قد احتلت المرتبة 86 من بين 177 دولة تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة والمرتبة 11 من بين 108 من الدول النامية .

وباستخدام المكونات الثلاث واستخدام معادلة معقدة للبيانات العائدة لنحو 51 لواء في الأردن لتحديد مقدار التباين في التنمية البشرية تم استخراج النتائج المعروضة في الجدول رقم(13)

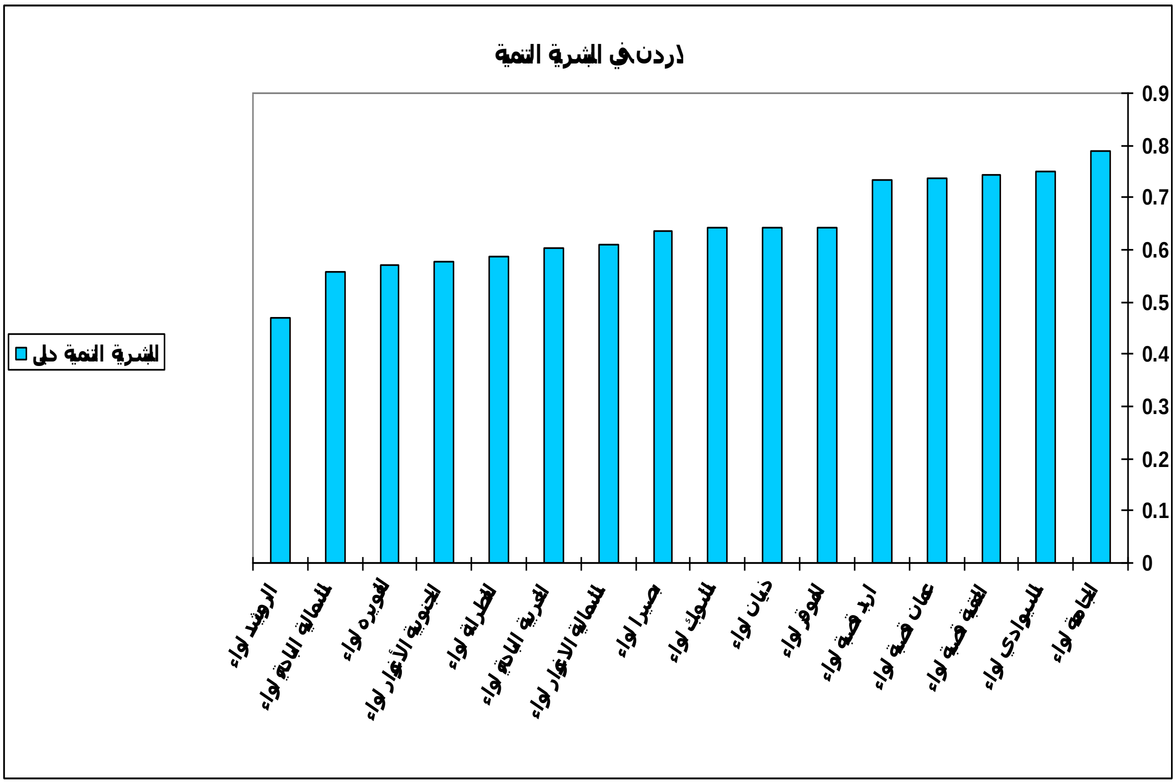
وقد لاحظ الباحث خلال فحص نتائج معادلة دليل التنمية البشرية وجود تباين بين الأقاليم والألوية حيث بلغ دليل التنمية البشرية بين (**0.79** ، **0.469**) و كان أعلاها لوا ء الجامعة التابع لمحافظة عمان وأدناها لواء الرويشد التابع لمحافظة المفرق وتم ترتيب الألوية في 51 مرتبة وفي أربعة مستويات ، وبناء على نتائج دليل التنمية البشرية يبين الشكل رقم (17) مقدار التباين التنموي بين الألوية في الأردن.

جدول رقم(13) نتائج دليل التنمية البشرية حسب الألوية .

مكونات دليل التنمية البشرية حسب الألوية2004 في الأردن					
اللواء	دليل العمر المتوقع عند الولادة	دليل التحصيل العلمي	دليل متوسط الدخل السنوي للفرد	دليل التنمية البشرية	المرتبة
لواء قصبة عمان	0.88	0.896	0.43	0.737	4
لواء ماركا	0.84	0.913	0.40	0.718	10
لواء القويسمة	0.825	0.896	0.38	0.70	18
لواء الجامعة	0.916	0.93	0.52	0.79	1
لواء وادي السير	0.872	0.902	0.48	0.75	2
لواء سحاب	0.785	0.871	0.362	0.673	25
لواء الجيزة	0.762	0.735	0.415	0.634	37
لواء الموقر	0.767	0.806	0.359	0.644	33
لواء ناعور	0.817	0.869	0.46	0.715	11
لواء قصبة السلط	0.817	0.841	0.396	0.685	22
لواء الشونة الجنوبية	0.722	0.714	0.334	0.59	45
لواء دير علا	0.728	0.729	0.385	0.614	42
لواء عين الباشا	0.803	0.855	0.363	0.674	24
لواء ماحص والفحيص	0.858	0.882	0.436	0.725	7
لواء قصبة الزرقاء	0.873	0.878	0.367	0.706	14
لواء الرصيفة	0.857	0.852	0.336	0.682	23
لواء الهاشمية	0.858	0.863	0.39	0.704	16
لواء قصبة مادبا	0.937	0.851	0.375	0.721	9
لواء ذيبان	0.822	0.795	0.316	0.644	34
لواء قصبة اربد	0.918	0.894	0.39	0.734	5
لواء الرمثا	0.835	0.812	0.347	0.665	29
لواء الكوره	0.868	0.854	0.367	0.696	19
لواء بني كنانة	0.857	0.831	0.386	0.691	20
لواء الأغوار الشمالية	0.74	0.767	0.326	0.611	43

اللواء	دليل العمر المتوقع عند الولادة	دليل التحصيل العلمي	دليل متوسط الدخل السنوي للفرد	دليل التنمية البشرية	المرتبة
لواء بني عبيد	0.845	0.817	0.402	0.688	21
لواء المزار الشمالي	0.857	0.867	0.39	0.705	15
لواء الطيبة	0.853	0.885	0.397	0.712	12
لواء الوسطية	0.897	0.892	0.394	0.728	6
لواء قصبة المفرق	0.868	0.84	0.413	0.707	13
لواء البادية الشمالية	0.718	0.659	0.298	0.558	50
لواء البادية الغربية	0.74	0.721	0.346	0.602	44
لواء الرويشد	0.703	0.498	0.206	0.469	51
لواء قصبة جرش	0.83	0.843	0.343	0.672	26
لواء قصبة عجلون	0.917	0.858	0.391	0.722	8
لواء كفرنجة	0.85	0.813	0.327	0.663	30
لواء قصبة الكرك	0.828	0.866	0.418	0.704	17
لواء المزار الجنوبي	0.785	0.836	0.395	0.672	27
لواء القصر	0.775	0.8	0.395	0.672	28
لواء الأغوار الجنوبية	0.708	0.694	0.329	0.577	48
لواء عي	0.77	0.795	0.37	0.645	32
لواء فقوع	0.775	0.799	0.331	0.634	38
لواء القطرانة	0.748	0.686	0.329	0.588	46
لواء قصبة الطفيلة	0.778	0.83	0.353	0.654	31
لواء بصيرا	0.757	0.801	0.346	0.635	36
لواء الحسا	0.745	0.749	0.395	0.63	40
لواء قصبة معان	0.822	0.71	0.364	0.632	39
لواء البتراء	0.755	0.763	0.361	0.626	41
لواء الشوبك	0.752	0.746	0.433	0.644	35
لواء الحسينية	0.767	0.677	0.328	0.59	46
لواء قصبة العقبة	0.97	0.861	0.405	0.745	3
لواء القويره	0.702	0.663	0.35	0.572	49

المصدر : عمل الباحث (بيانات ،الإحصاءات العامة 2004 ،ومسح دخل ونفقات الاسرة 2006م



المصدر : عمل الباحث

الشكل رقم (17) مقدار التباين التنموي بين ألوية مختارة في الأردن.

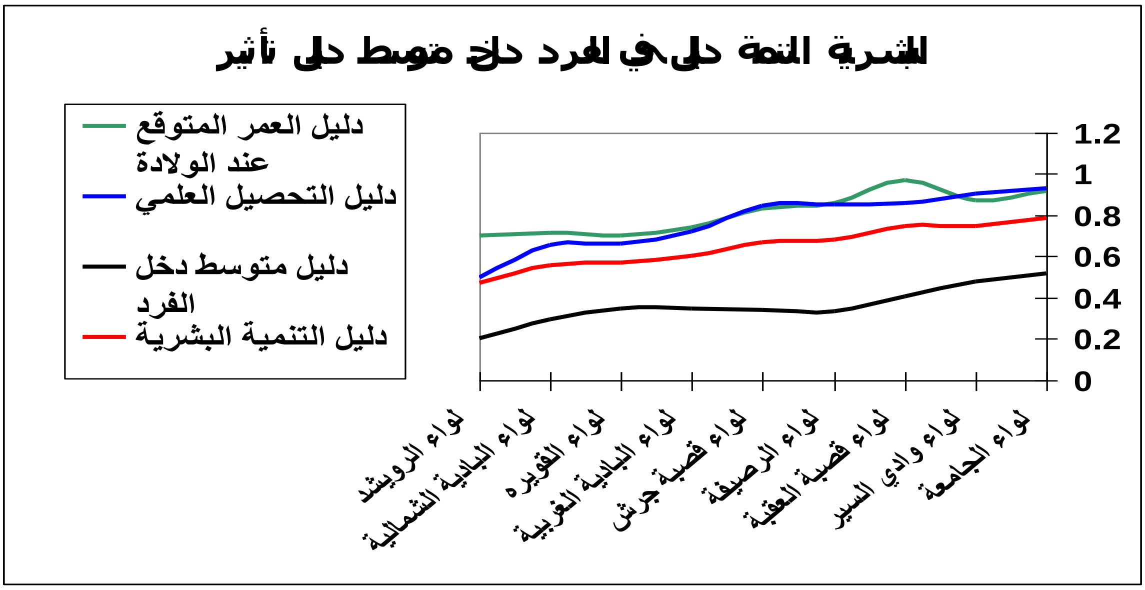
حيث تم تقسيم هذه الألوية والأقاليم إلى أربعة مستويات تنموية بناء على دليل التنمية البشرية

١ ـالمستوى التنموي الأول:

يضم هذا المستوى الألوية ذات المستوى التنموي المتوسطة المرتفعة أي أكثر من **0.70** حيث يتراوح دليل التنمية البشرية ضمن المستوى بين الألوية مابين **0.79** في لواء الجامعة 0.70 وفي لواء القويسمة وضم هذا المستوى 18 لواء بالترتيب كما هو مبين في الجدول رقم (14) حيث كان أكثر الألوية من حيث معدل التنمية البشرية هو لواء الجامعة إذ بلغ دليل التنمية البشرية **0.79** في المرتبة الأولى ثم لواء وادي السير الذي بلغ دليل التنمية البشرية فيه **0.75** ليكون في المرتبة الثانية ثم لواء قصبة العقبة الذي بلغ دليل التنمية البشرية فيه **0.745** مما جعله في المرتبة الثالثة.

والسبب في ارتفاع دليل التنمية البشرية كما هو مبين في الجدول رقم (13)هو الارتفاع النسبي لدليل متوسط الدخل السنوي للفرد في هذا المستوى الذي بلغ في أعلى مستوى له في لواء الجامعة حيث بلغ 0.52 ثم لواء وادي السير الذي بلغ **0.48** ثم لواء ناعور الذي بلغ **0.46** ثم

لواء قصبة عمان الذي **0.43** أي إن دخل الفرد السنوي في تلك الألوية هو 2272.8و 1738.7 و 1566 و 1282.7 دينارا على التوالي (دخل ونفقات الأسرة 2006 م). في المقابل نجد مستوى التنمية البشرية المنخفض الذي شكّل دليل متوسط الدخل السنوي للفر د في كل من لواء الرويشد **0.206** ولواء البادية الشمالية **0.298** والقويرة **0.35** وساهم بشكل كبير في انخفاض دليل التنمية البشرية في تلك الألوية . لذلك يعتبر الدخل الفردي العامل الرئيسي في تحديد مستويات التنمية البشرية بين الألوية الأردنية كما هو مبين في الشكل رقم (18)..



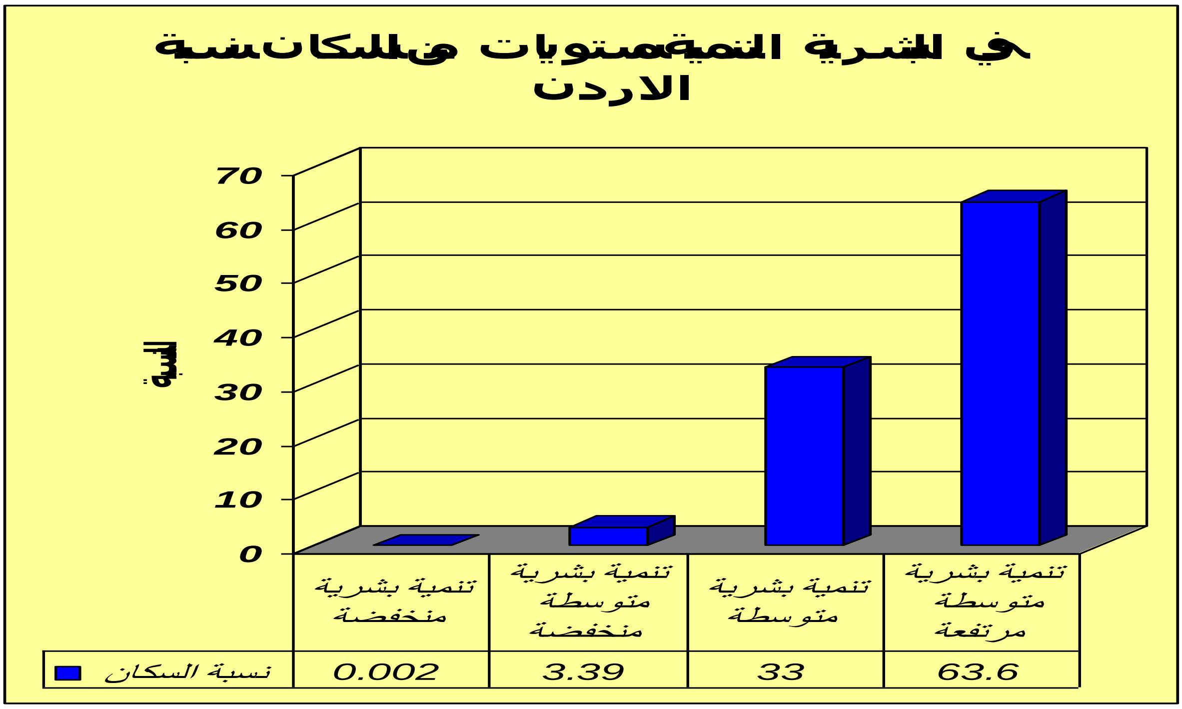
الشكل رقم (18) مدى تأثير دليل متوسط الدخل في دليل التنمية البشرية

و من خلال النظر في خريطة التوزيع المكاني للتنمية البشرية في الأردن شكل رقم (20) نستنتج أن هذه الألوية ذات المستوى المتوسط المرتفع تتركز معظمها في المناطق الوسطى والشمالية ماعدا لواء قصبة العقبة باعتبار أن العقبة شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في جميع المجالات باعتبارها منطقة اقتصادية حرة مما انعكس ايجابيا على المستوى الصحي والتعليمي والاهم وهو ارتفاع مستوى الدخل الذي رفع من قيمة دليل التنمية البشرية ، حيث بلغ متوسط دخل الفرد فيها 1126.4 دينارا بالمقارنة مع الألوية ذات المستويات الأخرى .

جدول رقم (14) ألوية مستوى التنمـيق البشرية المتوسطة المرتفعة

اللواء	دليل التنمية البشرية	المرتبة
لواء الجامعة	**0.79**	**1**
لواء وادي السير	**0.75**	**2**
لواء قصبة العقبة	**0.745**	**3**
لواء قصبة عمان	**0.737**	**4**
لواء قصبة اربد	**0.734**	**5**
لواء الوسطية	**0.728**	**6**
لواء ماحص والفحيص	**0.725**	**7**
لواء قصبة عجلون	**0.722**	**8**
لواء قصبة مادبا	**0.721**	**9**
لواء ماركا	**0.718**	**10**
لواء ناعور	**0.715**	**11**
لواء الطيبة	**0.712**	**12**
لواء قصبة المفرق	**0.707**	**13**
لواء قصبة الزرقاء	**0.706**	**14**
لواء المزار الشمالي	**0.705**	**15**
لواء الهاشمية	**0.704**	**16**
لواء قصبة الكرك	**0.704**	**17**
لواء القويسمة	**0.70**	**18**

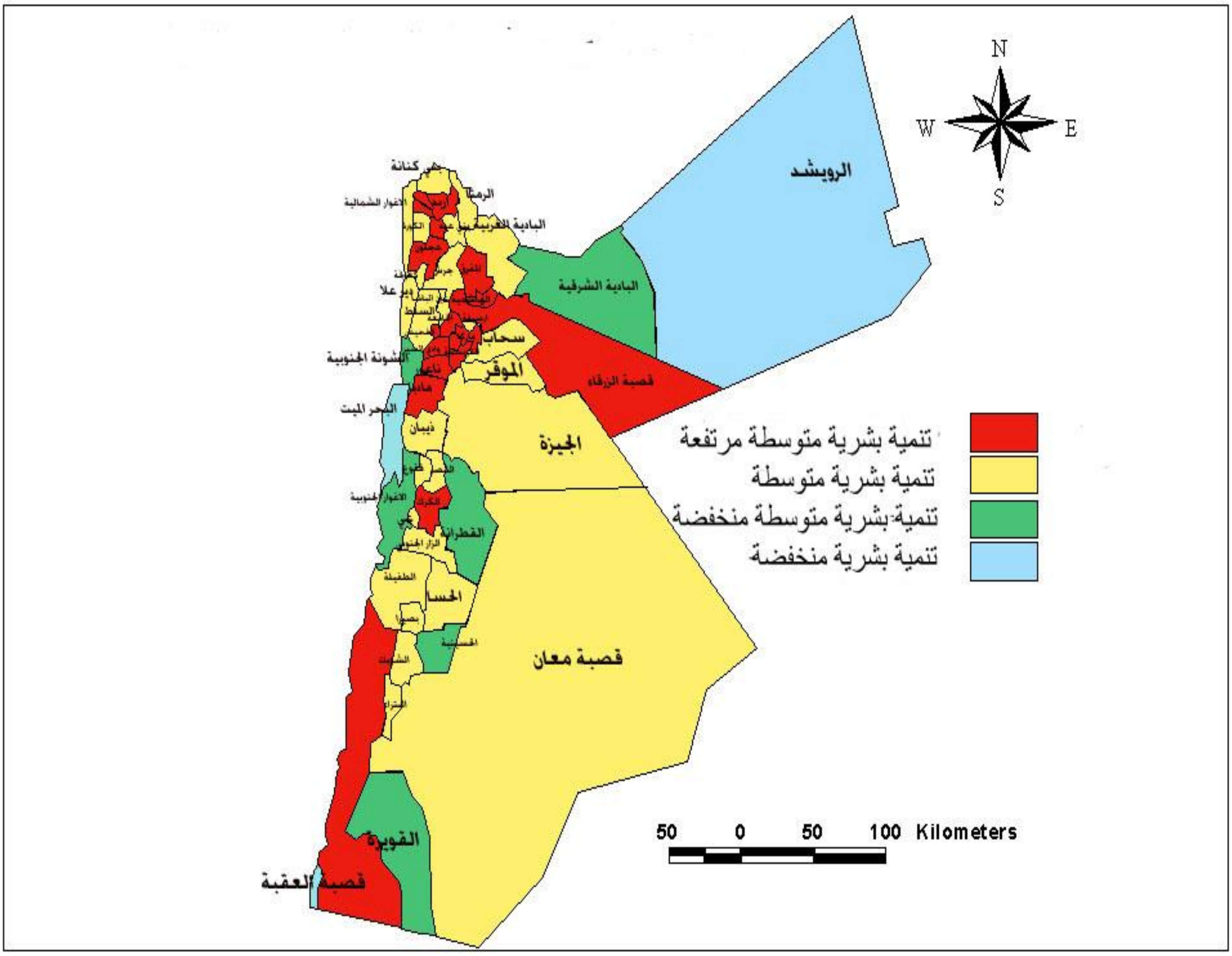
ومن الملاحظ أن عدد السكان في ألوية هذا المستوى الذي يتمتع إفراده بتنمية بشرية متوسط ة مرتفعة على مستوى الأردن يشكلون3249130 نسمة أي ما نسبة 63.6 % من مجموع السكان كما هو مبين في الشكل رقم (19)



شكل رقم (19) نسبة السكان من مستويات التنمية البشرية

المصدر :(بيانات تعداد 2004 م)

ومن اللافت للنظر أيضا أن معظم السكان هم من ألوية محافظات عمان الزرقاء واربد هذا دليل على أن المحافظات الكبرى في الأردن تتميز بتنمية بشرية متوسطة مرتفعة ناتجة عن قرب المحافظات من بعضها من جهة وقربها من العاصمة عمان من ناحية أخرى .



شكل رقم (20) التوزيع المكاني للتنمية البشرية في الأردن

٢ -المستوى الثاني :

وهو يضم الألوية ذات المستوى التنموي المتوسط حيث يض م هذا المستوى 26 لواء وأخذت المرتبة ما بين 19-44 كما هو مبين في الجدول رقم (15)حيث يشمل الألوية ذات التنمية البشرية بين 0.70 -0.60 وأعلاها لواء الكوره العائد لمحافظة اربد وسجلت قيمة التنمية البشرية فيه0.696 مما جعلها تحمل المرتبة 19 وأدناها في هذا المستوى لواء البادية الغربية وسجلت قيمة التنمية البشرية فيه 0.602 وتحمل المرتبة 44 والسبب الرئيسي في انخفاض دليل التنمية البشرية هو الانخفاض الملحوظ في مستوى دخل الفرد بالمقارنة مع الدخول السنوية للأفراد على مستوى الألوية ذات المستوى المرتفع . كما هو مبين من خلال الشكل رقم (18)

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (19) أن عدد سكان الذين يتمتعون بتنمية متوسطة على مستوى الأردن 26لواء يشكلون1683404 نسمة أي ما نسبة 33% من مجموع السكان.

جدول رقم (15) ألوية مستوى التنمية البشرية المتوسطة

اللواء	*دليل التنمية البشرية*	*المرتبة*
لواء الكوره	0.696	19
لواء بني كنانة	0.691	20
لواء بني عبيد	0.688	21
لواء قصبة السلط	0.685	22
لواء الرصيفة	0.682	23
لواء عين الباشا	0.674	24
لواء سحاب	0.673	25
لواء قصبة جرش	0.672	26
لواء المزار الجنوبي	0.672	27
لواء القصر	0.672	28
لواء الرمثا	0.665	29
لواء كفرنجة	0.663	30
لواء قصبة الطفيلة	0.654	31
لواء عي	0.645	32
لواء الموقر	0.644	33
لواء ذيبان	0.644	34
لواء الشوبك	0.644	35
لواء بصيرا	0.635	36
لواء الجيزة	0.634	37

لواء فقوع	0.634	38
لواء قصبة معان	0.632	39
لواء الحسا	0.63	40
لواء البتراء	0.626	41
لواء دير علا	0.614	42
لواء الاغوار الشمالية	0.611	43
لواء البادية الغربية	0.602	44

٣ -المستوى الثالث:

وهو يضم الأقاليم والألوية ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة المنخفضة حيث يضم هذا المستوى6الوية وأخذت مراتب من 45-50 كما هو مبين في الجدول رقم (16)حيث يشمل الألوية ذات التنمية البشرية بين 0.50 -0.60- و كان أعلاها لواء الشونة الجنوبية التابع لمحافظة البلقاء إذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية فيه 0.59 وأدناها لواء البادية الشمالية الشرقية التابع لمحافظة المفرق إذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية فيه 0.558 و السبب الرئيسي في انخفاض دليل التنمية البشرية هو الانخفا ض الملحوظ في مستوى دخل الفرد السنوي ليصل إلى أدنى مستوياته حيث شكل دليل متوسط الدخل السنوي للفر د في كل من لواء البادية الشمالية **0.298** والقويرة **0.35** كما هو في الجدول رقم (13)الذي يوضح نتائج دليل التنمية البشرية مما ساهم بشكل كبير في انخفاض دليل التنمية البشرية في تلك الألوية أي إن متوسط الدخل في تلك الألوية هو 594 دينارا للواء البادية الشمالية ، 813 دينارا للواء القويرة كما هو مبين من خلال الشكل رقم (18) الخاص بمدى تأثير دليل متوسط الدخل في دليل التنمية البشرية .

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (19) أن عدد سكان الذين يتميزون بتنمية منخفضة على مستوى الأردن في 6 ألوية يشكلون1711055 نسمة أي ما نسبته9 3,3% من مجموع السكان . والملاحظ أيضا من خلال خريطة التوزيع المكاني للتنمية البشرية في الأردن شكل رقم (20) أن هذه الألوية ذات المستوى المنخفض هي مناطق نائية ذات مساحات كبيرة تتركز في المنطقة الجنوبية والشرقية والأغوار.

جدول رقم (16) ألوية مستوى التنمية البشرية المتوسطة المنخفضة .

اللواء	*دليل التنمية البشرية*	*المرتبة*
لواء الشونة الجنوبية	0.59	45
لواء الحسينية	0.59	46
لواء القطرانة	0.588	47
لواء الأغوار الجنوبية	0.577	48
لواء القويره	0.572	49
لواء البادية الشمالية	0.558	50

٤ -المستوى الرابع :

المستوى المنخفض و يمثل هذا المستوى لواء واحد فقط وأخذ المرتبة 51 وهي المرتبة الأخيرة فهذا اللواء هو لواء الرويشد التابع لمحافظة المفرق الذي يبلغ عدد السكان فيه 9805 نسمة إذ شكلت نسبة السكان فيه 0.002%من سكان الأردن.

جدول رقم (17) ألوية مستوى التنمية البشرية المنخفضة

اللواء	*دليل التنمية البشرية*	*المرتبة*
لواء الرويشد	0.469	51

التباين التنموي الإقليمي في الأردن : التحليل العاملي.

تشير عملية قياس التنمية إلى وجود تباين تنموي على مستوى الألوية في الأردن بالاستناد إلى متغيرات مقاييس التنمية التي تندرج ضمن مجموعة من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمات . وقد بلغ عدد المتغيرات (38) متغيرا تخص 51 لواء تشكل الحالات الدراسية. وترتبط البيانات ببيانات دائرة الإحصاءات العامة2004م وبيانات دخل ونفقات الأسرة 2006م .

ويعرف أسلوب التحليل العاملي بأنة وسيلة لدراسة مزيج معقد من العلاقات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات كالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وخصائص المساكن ، هذه الخصائص تمثل المتغيرات التي يمكن قياسها لمناطق مختلفة،ويهدف هذا الأسلوب الإحصائي إلى تلخيص العلاقات المهمة في عدد محدود من الأنماط أو الأبعاد أو العوامل .

(أبو صبحة1983)

وللوقوف على التباين التنموي في الأردن استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي شكل المكونات الأساسية وهو وسيلة مهمة من وسائل البحث الجغرافي ويهدف إلى تحويل المتغيرات المستخدمة في الدراسة إلى عدد محدود من العوامل Factors التي ترتبط بمجموعة معينة من المتغيرات.

وقد أمكن التعرف على هذه العوامل من خلال ارتباطها بالمتغيرات الأصلية أو تشبعات العوامل من خلال الجدول رقم (18)

الجدول رقم (18) تشبعات العوامل

الرقم	المتغيرات في الوحدات المكانية	العامل الاقتصادي الاجتماعي	عامل الفقر	عامل التحضر	العامل الصناعي التعديني
1	نسبة السكان في الحضر	0.124	-0.302	0.707	0.31
2	نسبة السكان اقل من 15سنة	-0.792	-0.057	-0.248	0.415
3	نسبة السكان ف 15-64 سنة	0.789	0.126	0.247	-0.375
4	نسبة السكان أكثر من65 سنة	0.578	-0.266	0.187	-0.48
5	نسبة السكان في الريف	-0.124	0.302	-0.707	-0.31
6	متوسط حجم الاسرة	-0.409	0.763	-0.218	-0.022

7	العمر المتوقع	0.255	-0.549	0.586	-0.231
8	نسبة العاملين في الزراعة	-0.098	0.72	-0.318	0.054
9	نسبة العاملين في الصناعة	-0.114	-0.174	0.269	0.814
10	نسبة العاملين في التجارة	0.329	-0.042	0.862	0.108
11	نسبة العاملين في الخدمات	0.026	-0.487	-0.216	-0.644
12	نسبة الفقر	-0.338	0.661	-0.372	0.039
13	معدل البطالة	-0.376	0.513	-0.646	-0.024
14	متوسط إنفاق الفرد سنويا	0.862	-0.383	0.192	0.068
15	متوسط دخل الفرد سنويا	0.865	-0.373	0.067	0.118
16	متوسط إنفاق الأسرة	0.808	-0.388	0.107	0.135
17	متوسط دخل الأسرة	0.807	-0.366	-0.059	0.211
18	معدل الإعالة	-0.592	0.434	-0.444	-0.04
19	نسبة المباني حجر نظيف	0.777	-0.208	0.462	0.129
20	نسبة المباني من زنك وشعر وخشب	-0.113	0.842	-0.059	-0.085
21	نسبة المساكن من نوع دار	-0.382	0.37	-0.792	0.036
22	نسبة المساكن من فيلا	0.866	-0.108	0.169	0.149
23	نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر	-0.005	0.833	0.129	-0.192
24	نسبة المساكن من براكية	-0.124	0.724	-0.377	0.031
25	نسبة التعليم الأساسي	-0.821	-0.347	-0.089	0.074
26	نسبة حملة البكالوريوس	0.847	-0.342	0.157	-0.163
27	نسبة الدراسات العليا (دبلوم عالي،ماجستير ،دكتوراه)	0.837	-0.212	0.198	-0.153
28	معدل الأمية	-0.257	0.81	-0.47	0.033
29	دليل التعلم	0.258	-0.767	0.471	-0.002
30	عدد الطلبة لكل معلم	0.048	-0.336	0.847	-0.003
31	نسبة الأفراد ليس لديهم تامين	0.26	0.46	0.64	0.246
32	نسبة الأفراد لديهم تامين خاص	0.367	-0.118	0.264	0.704

33	نسبة الإعاقة	-0.557	0.435	-0.337	-0.219
34	نسبة المساكن التي تستخدم للشرب المياه المعدنية المنقاة	0.849	-0.102	0.283	0.103
35	نسبةالأسر التي تستخدم تدفئة مركزية	0.776	-0.13	0.389	0.137
36	نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي	0.274	-0.167	0.807	0.155
37	دليل التنمية البشرية	0.435	-0.729	0.458	-0.068
38	نسبة العاملين في التعليم	.005	.145	-.264	0.711

المصدر : عمل الباحث(بناءا على بيانات دائرة الإحصاءات العامة ،برمجية spss)

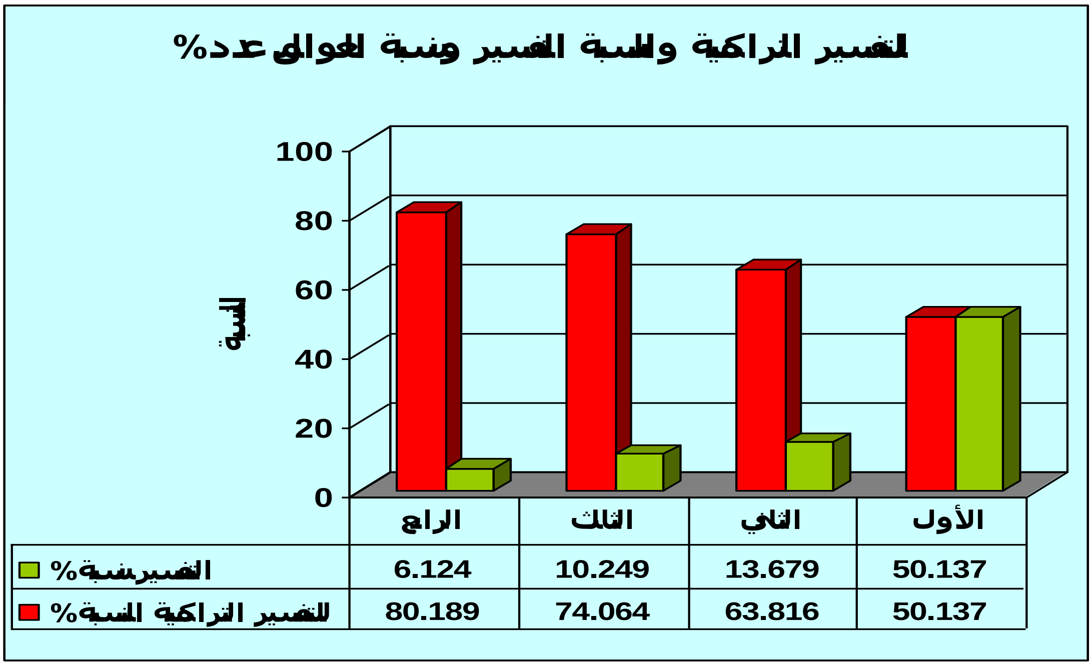
وقد أمكن اشتقاق أربعة عوامل فسرت 80.189 % من مجموع التباين الكلي كما هو في الجدول رقم (19) والشكل رقم (21) الذي يبين أهمية العوامل المشتقة في تفسير التباين الكلي على أساس القيمة المميزة (Eigen values) لكل عامل.

ومن خلال ذلك نجد أن العامل الأول يفسر تقريبا نصف التباين الكلي المفسر بينما فسرت باقي العوامل حوالي 30% من مجمل التباين المفسر البالغ 80.189 %، ولا بد من دراسة كل عامل على حدة وتحليله من أجل توضيح الأنماط المختلفة التي تنتظم في الإقليم ثم تصنيف الدرجات العاملية لكل عامل، ثم رسم خرائط لدرجات العاملية من اجل بيان التوزيع المكاني لتلك العوامل.

جدول رقم (19) عدد العوامل ونسبة التفسير والنسبة التراكمية للتفسير والقيم المميزة

العوامل	القيم المميزة	نسبة التباين المفسر %	النسبة التراكمية للتباين المفسر %
العامل الأول(الاقتصادي الاجتماعي)	19.052	50.137	50.137
العامل الثاني(الفقر)	5.198	13.679	63.816
العامل الثالث(التحضر)	3.895	10.249	74.064
العامل الرابع(الصناعي التعديني)	2.327	6.124	80.189

.



الشكل رقم (21) عدد العوامل ونسبة التفسير والنسبة التراكمية للتفسير

تركيب الأنماط (العوامل)

تشير درجات تشبعات العوامل إلى مقدار الارتباط بين العامل المحدد والمتغيرات وتتراوح قيمة الارتباط في المصفوفة الأصلية بين ارتباط ايجابي تام (+1)وارتباط سلبي تام (-1).وتشير درجات التشبع (صفر)إلى عدم وجود أي ارتباط بين كل متغير من المتغيرات مع ذلك العامل .

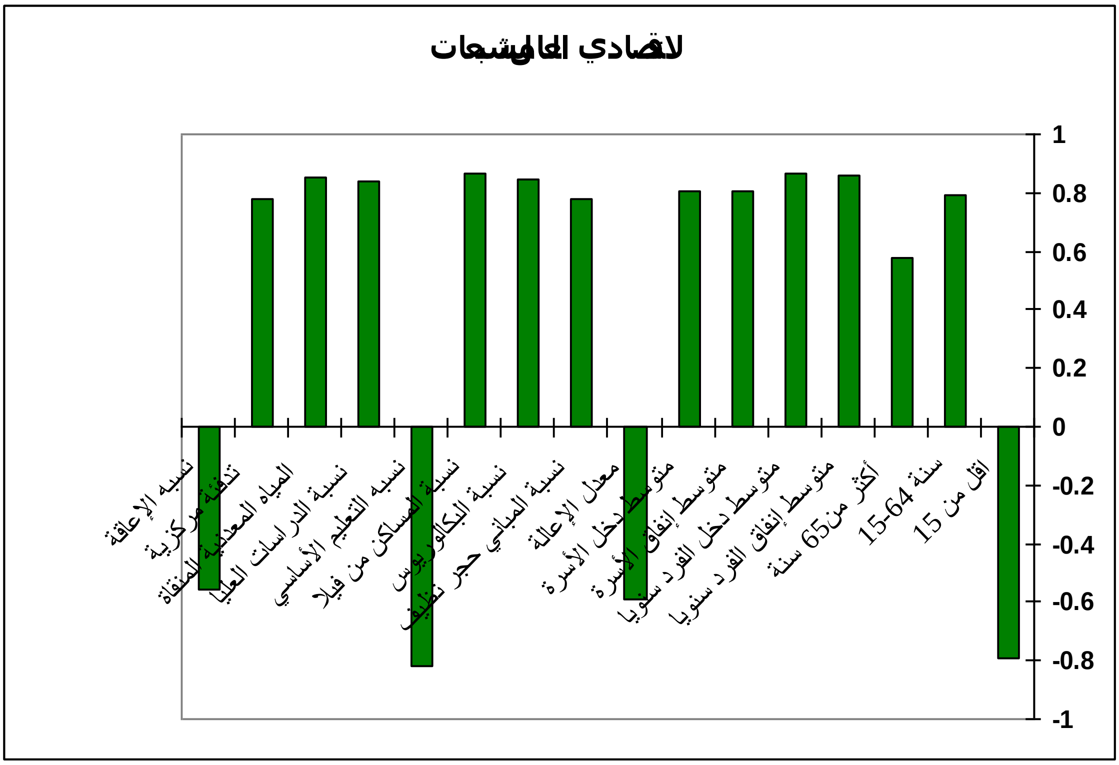
وان هذه الارتباطات السل بيۃ والموجبة توضح نوع الارتباط واتجاهه بين كل متغير من المتغيرات والعامل المحدد في التحليل. ويتم تفسير العوامل حسب أهميتها في الدراسة من اجل معرفة الخصائص التنموية المختلفة لمنطقة الدراسة .

1- العامل الأول (الاقتصادي الاجتماعي)

يعد هذا العامل من أهم العوامل المفسرة للتباين التنموي الذي ظهر في منطقة الدراسة ومن خلال الجدول رقم (19) تبين أن نسبة التباين المفسر في هذا العامل 50.137 % وبقيمة مميزة نسبتها 19.052 %. في حين فسر هذا العامل في دراسة لمدينة الزرقاء (فارس حيدر 2004) 57% وفسر هذا العامل لمدينة البلقاء (عبلة الوشاح 1998) 66.2%. وقد تم رصد التشبعات العالية لهذا العامل في الجدول التالي رقم (20)

الجدول رقم (20) تشبعات العامل الأول (العامل الاقتصادي الاجتماعي)

الرقم	اسم المتغير	تشبعات العامل
1	نسبة السكان اقل من 15سنة	-0.792
2	نسبة السكان ف 15-64 سنة	0.789
3	نسبة السكان أكثر من65 سنة	0.578
4	متوسط إنفاق الفرد سنويا	0.862
5	متوسط دخل الفرد سنويا	0.865
6	متوسط إنفاق الأسرة	0.808
7	متوسط دخل الأسرة	0.807
8	معدل الإعالة	-0.592
9	نسبة المباني حجر نظيف	0.777
10	نسبة البكالوريوس	0.847
11	نسبة المساكن من فيلا	0.866
12	نسبه التعليم الأساسي	-0.821
13	نسبة الدراسات العليا (دبلوم عالي،ماجستير ،دكتوراه	0.837
14	نسبة المساكن تستخدم مياه الشرب من المياه المنقاة	0.849
15	نسبه الأسر التي تستخدم تدفئة مركزية	0.776
16	نسبه الإعاقة	-0.557



الشكل رقم (22) تشبعات العامل الأول (العامل الاقتصادي الاجتماعي)

يظهر من خلال الجدول رقم (20) المتغيرات التي ترتبط في هذا العامل بدرجات تشبع مختلفة منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي بحيث تنتظم تحت العامل الاقتصادي الاجتماعي عدد من المتغيرات التي تصفه ، حيث بلغ عددها 16 متغيرا .إن أهم تشبعات هذا العامل ذات الارتباط الايجابي هو نسبة المساكن من نوع فيلا (0.866) و متوسط دخل الفرد سنويا (0.865) و متوسط إنفاق الفرد سنويا (0.862) و نسبة المساكن التي تستخدم مياه الشرب من المياه المعدنية المنقاة (0.849)و نسبة البكالوريوس (0.847) و نسبة الدراسات العليا (دبلوم عالي،ماجستير ، دكتوراه) (0.837)وغيرها من المتغيرات .

لذلك نلاحظ من خلال تشبعات هذا العامل أن ارتفاع الدخل والمستوى التعليمي انعكس على طبيعة المسكن سواء أكان من نوع فيلا أو من خلال الحجر النظيف وعلى نوعية المياه المستخدمة للشرب وارتفاع مستخدمي التدفئة المركزية وأدى أيضا إلى انخفاض نسبة الإعاقة التي بلغت في هذا العامل (-0.557) وهذا دليل على تحسن المستوى الصحي .

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (20)ارتفاع نسبة السكان الذين هم ضمن الفئة السكانية (15-64) سنة وهي الفئة القادرة على العمل وهي المسؤولة عن معدل الإعالة الذي انخفض في هذا

العامل وبلغت (0.592-) بالإضافة إلى انخفاض نسبة السكان اقل من 15سنة وبلغت (-0.792)وهي الفئة غير القادرة على العمل وهي الفئة المسؤولة عن نسبة الإعالة وارتبط في هذا المتغير نسبة التعليم الأساسي حيث انخفضت في هذا العامل فبلغت (0.821-) .

ونلاحظ أيضا من خلال هذا العامل أن هناك ارتباطا وثيقا بينه وبين الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والصحية والمسكن . إذ صاحب عملية التنمية تحسن المستوى الصحي من خلال ارتفاع نسبة السكان الذين هم في الفئة العمرية أكثر من 65 سنة و تناقص في نسبة الإعاقة ومعدل الإعالة ورافق عملية التنمية نهضة تعليمية من خلال ارتفاع نسبة التعليم العالي ونسبة البكالوريوس بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة الناتجة عن ارتفاع مستوى الدخل لذلك تم تسمية هذا العامل بالعامل الاقتصادي الاجتماعي.

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (العامل الاقتصادي الاجتماعي)

لقد تم توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (العامل الاقتصادي الاجتماعي)على خريطة الأردن شكل (23) التي تمثل 51 لواء وقسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات اثنتان منهما موجبان واثنتان سالبان. أما الموجبتان فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي 1- (أكثر من 1) 2 - (من صفر إلى 1) .وأما السالبتان فتتوزع درجاتهم العاملية كما يلي : 1- (من صفر - 1) 2- (اقل من - 1) ويمثل الجدول رقم (21) الدرجات العاملية للعامل الاقتصادي الاجتماعي للألوية في الأردن .

الجدول رقم (21) الدرجات العاملية للعامل الاقتصادي الاجتماعي للألوية في الأردن

الواء	**العامل الاقتصادي** الاجتماعي	**الواء**	**العامل الاقتصادي** الاجتماعي
لواء قصبة عمان	**0.88934**	**لواء الطيبة**	**-0.45716**
لواء ماركا	**0.05887**	**لواء الوسطية**	**-0.15896**
لواء القويسمة	**-0.3426**	**لواء قصبة المفرق**	**-0.27953**
لواء الجامعة	**4.60691**	**لواء البادية ش**	**-0.62541**
لواء وادي السير	**2.95631**	**لواء البادية الغربية**	**-0.72856**
لواء سحاب	**-0.36568**	**لواء قصبة العقبة**	**0.12726**
لواء الجيزة	**0.91328**	**لواء قصبة جرش**	**-0.64551**
لواء الموقر	**-0.29329**	**لواء قصبة عجلون**	**-0.34499**
لواء ناعور	**1.06338**	**لواء كفرنجة**	**-1.22742**
لواء قصبة السلط	**0.48671**	**لواء قصبة الكرك**	**0.51465**
لواء الشونة الجنوبية	**-0.29307**	**لواء المزار ج**	**0.30324**
لواء دير علا	**0.28948**	**لواء القصر**	**0.50215**
لواء عين الباشا	**-0.4734**	**لواء الاغوار ج**	**-0.70766**
لواء ماحص	**2.05024**	**لواء عي**	**0.31393**
لواء قصبة الزرقاء	**-0.6002**	**لواء فقوع**	**-0.61559**
لواء الرويشد	**-1.4834**	**لواء القطرانة**	**-0.40824**
لواء الهاشمية	**-0.50173**	**لواء قصبة الطفيلة**	**-0.44033**
لواء قصبة مادبا	**-0.02428**	**لواء بصيرا**	**-0.80948**
لواء ذيبان	**-0.50824**	**لواء الحسا**	**-0.50829**
لواء قصبة اربد	**0.2009**	**لواء قصبة معان**	**-0.14435**
لواء الرمثا	**-0.6032**	**لواء البتراء**	**-0.22443**
لواء الكوره	**-0.59442**	**لواء الشوبك**	**0.81375**
لواء بني كنانة	**0.14488**	**لواء الحسينية**	**-0.46373**
لواء الاغوار الشمالية	**-0.83829**	**لواء الرصيفة**	**-0.17468**
لواء بني عبيد	**0.38331**	**لواء القويره**	**-0.41682**
لواء المزار الشمالي	**-0.31565**		

التوزيع المكاني للنمط الأول (الاقتصادي الاجتماعي) :

وتتوزع أنماط الدرجات العاملية للعامل الأول على خريطة الأردن على النحو التالي:

1- النمط ذو المستوى المرتفع للخصائص الاقتصادية الاجتماعية للسكان (أكثر من 1) ويشمل الألوية التالية : لواء الجامعة ، لواء وادي السير ، لواء ماحص والفحيص ،لواء ناعور.

2-النمط ذو المستوى فوق المتوسط للخصائص الاقتصادية الاجتماعية (من صفر إلى 1) ويشمل الألوية التالية: لواء الجيزة ، لواء قصبة عمان ، لواء الشوبك ، لواء قصبة الكرك ،لواء القصر ، لواء قصبة السلط ، لواء بني عبيد ، لواء عي ،لواء المزار الجنوبي ،لواء دير علا ، لواء قصبة اربد ،لواء بني كنانة ،لواء قصبة العقبة ،لواء ماركا.

3-النمط ذو المستوى المتوسط للخصائص الاقتصادية الاجتماعية (من صفر -1) ويشمل الألوية التالية :

لواء قصبة مادبا ، لواء قصبة معان ، لواء الوسطية ، لواء البتراء ، لواء قصبة المفرق ، لواء الشونة الجنوبية ، لواء الموقر ، لواء المزار الشمالي ، لواء القويسمة ، لواء قصبة عجلون ، لواء سحاب ، لواء القطرانة ، لواء القويره ، لواء قصبة الطفيلة ، لواء الطيبة ، لواء الحسينية ، لواء عين الباشا ، لواء الهاشمية ، لواء ذيبان ، لواء الحسا ، لواء الكوره ، لواء قصبة الزرقاء ، لواء الرمثا ، لواء فقوع ، لواء البادية الشمالية ، لواء قصبة جرش ، لواء الأغوار الجنوبية ، لواء البادية الغربية ، لواء بصيرا ، لواء الأغوار الشمالية.

4-النمط ذو المستوى المتدني للخصائص الاقتصادية الاجتماعية للسكان (اقل من -1) ويشمل الألوية التالية : لواء الرويشد ، ولواء كفرنجة.

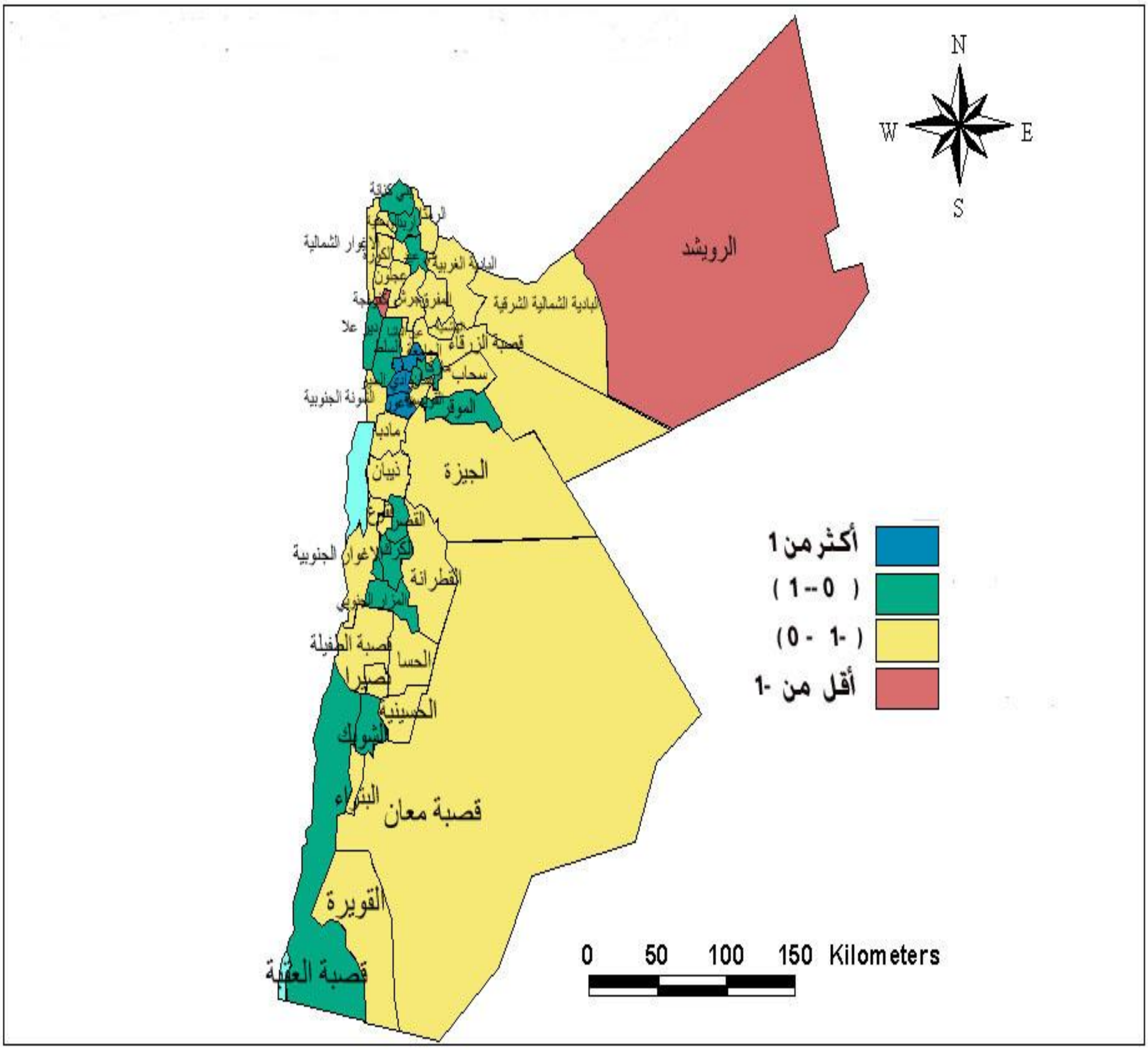
يستدل من هذا التصنيف على ارتباط العامل الاقتصادي الاجتماعي بالفئة الأولى ارتباطا قويا وهي ألوية (لواء الجامعة ، لواء وادي السير ، لواء ماحص والفحيص ،لواء ناعور) حيث تتمتع بمستوى معيشي مرتفع انعكس ذلك على المستوى الصحي من خلال انخفاض نسبة الإعاقة وانعكس أيضا على المستوي التعليمي من خلال ارتفاع نسبة المتعلمين تعليم ا عاليا وانعكس ذلك على مستوى الدخل الذي بدوره انعكس على طبيعة السكن ونوعية مياه الشرب .

ويعد ارتباط العامل الأول (الاقتصادي الاجتماعي) مع الفئة الثانية من الألوية ارتباطا قويا لكنه اقل ارتباطا من الفئة الأولى وهذا ناتج عن انخفاض مستوى المعيشة بشكل اقل من الفئة

الأولى وضمت هذه الفئة 14 لواء كما هو ملاحظ من الشكل رقم (23) الذي يمثل خريطة التوزيع المكاني للعامل الأول والملاحظ ان التوزيع المكاني لتلك الفئة تنتشر في شمال ووسط وجنوب الأردن .

أما الفئة الثالثة فهي ذات المستوى المتوسط للعامل الاقتصادي الاجتماعي ، وهي الأكثر في عدد الألوية وانتشارها إذ تضم 31 لواء حيث ترتبط مع العامل الاقتصادي بقيمة سلبية ناتجة عن تواضع مستوى الدخل والمستوى التعليمي والصحي.

أما الفئة الأخيرة التي لها ارتباط سلبي مع العامل الاقتصادي الاجتماعي الناتج عن تدني مستوى الدخل والمستوى المعيشى والتعليمي والصحي فتضم هذه الفئة لواءين هما الرويشد التابع لمحافظة المفرق ولواء كفرنجة التابع لمحافظة عجلون.

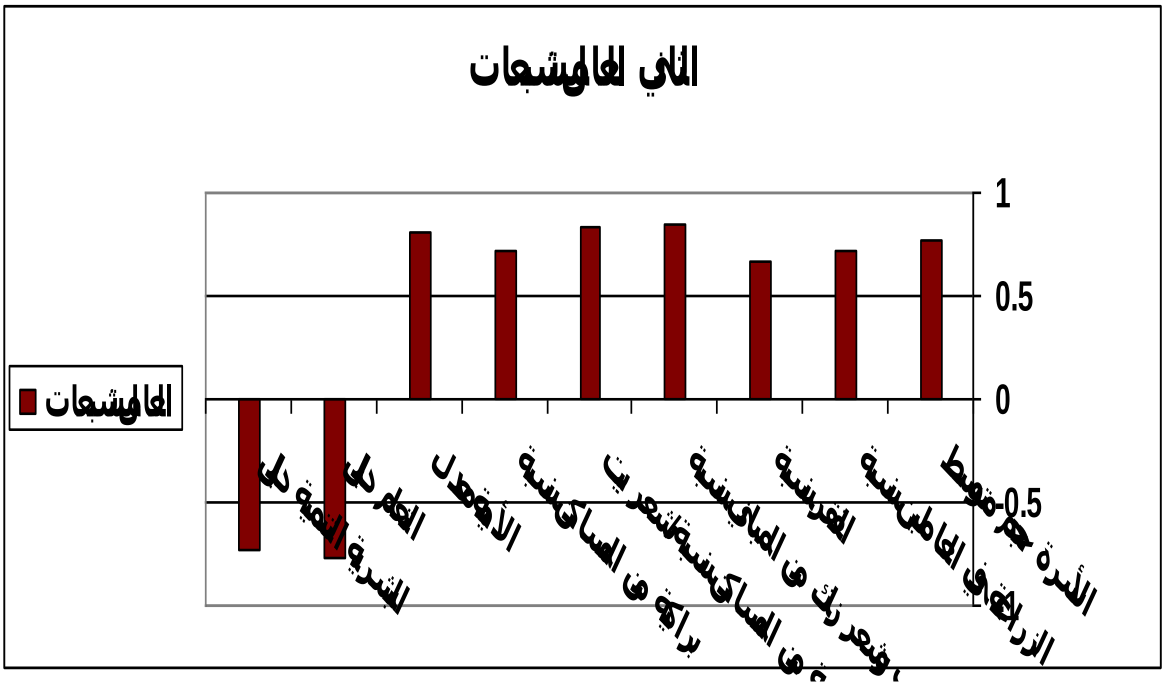


الشكل رقم (23) التوزيع المكاني للدرجات العاملية للعامل الأول(الاقتصادي الاجتماعي)

2- العامل الثاني: يحتل عامل (الفقر) المرتبة الثانية من بين العوامل التي تم استخلاصها من تحليل البيانات. إذ انه فسر ما نسبته 13.679%من إجمالي التباين الكلي في مصفوفة البيانات، وبقيمة مميزة نسبتها 5.198 %. في حين فسر هذا العامل لدراسة لمدينة الزرقاء (فارس حيدر2004) 12,3% وفسر هذا العامل لمدينة البلقاء (عبلة الوشاح 1998) 6,8%ويتضمن الجدول رقم (22) المتغيرات التي ترتبط بهذا العامل بدرجات مختلفة .

جدول رقم (22) تشبعات العامل الثاني (الفقر)

الرقم	اسم المتغير	تشبعات العامل
1	متوسط حجم الأسرة	0.763
2	نسبة العاملين في الزراعة	0.72
3	نسبة الفقر	0.661
4	نسبة المباني من زنك وشعر وخشب	0.842
5	نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر	0.833
6	نسبة المساكن من براكية	0.724
7	معدل الأمية	0.81
8	دليل التعلم	-0.767
9-	دليل التنمية البشرية	-0.729



شكل رقم (24) تشبعات العامل الثاني (الفقر)

يظهر من خلال الشكل رقم (24) والجدول رقم (22) أن هذا العامل يرتبط بمتغيرات خاصة بالفقر و أهم تشبعات هذا العامل ارتفلع نسبة المباني من زنك وشعر وخشب (0.842) و وارتفلع نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر (0.833) و ارتفلع معدل الأمية (0.81) و وانخفاض دليل التعلم (-0.767) وارتفاع متوسط حجم الأسرة (0.763) وارتفاع نسبة العاملين في الزراعة (0.72) وانخفاض دليل التنمية البشرية (-0.729) وارتفاع نسبة الفقر (0.661) .

ونلاحظ من خلال تشبعات هذا العامل ارتباط جميع المتغيرات مع بعضها البعض فارتفاع نسبة الفقر انعكس تلقائيا على طبيعة المساكن فارتفعت نسبة المساكن والمباني ذات المستوى المتدني وانعكس ارتفاع نسبة الفقر على ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض دليل التعلم(نسبة الأفراد الذين أعمارهم 15 فأكثر و يستطيعون القراءة والكتابة) يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

و ارتفاع نسبة الفقر له علاقة طردية مع ارتفاع متوسط حجم الأسرة لذلك يرتفع نسبة التشبع لمتوسط حجم الأسرة و حجم الأسرة من أكثر المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر، حيث تزيد نسبة الفقر مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة، إذ بينت نتائج (مسح نفقات ودخل الأسرة 2006) أن نسبة الفقر 4% للأسر التي لديها طفل أو اثنان، و 15% للأسر التي لديها 5 أطفال، و46% للأسر التي لديها 8 أطفال أو أكثر.

ويرتبط هذا العامل بنسبة العاملين في الزراعة حيث ترتفع نسبة التشبع عند العاملين في الزراعة ومن الملاحظ أيضا انخفاض دليل التنمية البشرية (وهو مزيج من ثلاثة متغيرات وهي الدخل والعمر المتوقع والتعليم) لذلك تم تسمية هذا العامل الفقر لان المناطق التي تمثل القيمة الأعلى من الدرجات العاملية معظمها مناطق نائية وسنلاحظ فيما بعد كيفية التوزيع المكاني لتلك الدرجات .

توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني (الفقر)

لقد تم توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني (الفقر)على خريطة الأردن شكل رقم (25)التي تمثل 51 لواء وقسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات اثنتين منها موجبتين واثنتين سالبتين. أما الموجبتين فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي 1- (أكثر من 1) 2 – (من صفر إلى 1) . وأما السالبتين فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي :1- (من صفر -1) 2- ب- (اقل من -1) ويمثل الجدول رقم (23) الدرجات العاملية لعامل الفقرلهذه الألوية في الأردن .

الجدول رقم (23) الدرجات العاملية للعامل الثاني للألوية في الأردن

الواء	العامل الثاني	الواء	العامل الثاني
لواء قصبة عمان	-0.08162	لواء الطيبة	-1.06301
لواء ماركا	-0.25847	لواء الوسطية	-0.89181
لواء القويسمة	-0.07113	لواء قصبة المفرق	-0.3749
لواء الجامعة	-1.34126	لواء البادية الشمالية	0.8946
لواء وادي السير	-1.01973	لواء البادية الغربية	0.12131
لواء سحاب	-0.10137	لواء الرويشد	5.55925
لواء الجيزة	0.71794	لواء قصبة جرش	-0.31955

لواء الموقر	-0.18521	لواء قصبة عجلون	-0.74461
لواء ناعور	-1.09224	لواء كفرنجة	-0.75775
لواء قصبة السلط	-0.23428	لواء قصبة الكرك	-0.51514
لواء الشونة الجنوبية	1.68636	لواء المزار الجنوبي	-0.51077
لواء دير علا	1.20438	لواء القصر	0.07511
لواء عين الباشا	-0.02721	لواء الأغوار الجنوبية	1.14524
لواء ماحص والفحيص	-0.45625	لواء عي	-0.22728
لواء قصبة الزرقاء	0.0436	لواء فقوع	-0.48398
لواء الرصيفة	-0.35797	لواء القطرانة	0.81249
لواء الهاشمية	-0.49597	لواء قصبة الطفيلة	-0.3024
لواء قصبة مادبا	-0.32339	لواء بصيرا	-0.95035
لواء ذيبان	-0.44596	لواء الحسا	-0.31974
لواء قصبة اربد	-0.29468	لواء قصبة معان	0.69628
لواء الرمثا	-0.20295	لواء البتراء	-0.08001
لواء الكوره	-0.75583	لواء الشوبك	0.31206
لواء بني كنانة	-0.73179	لواء الحسينية	0.10166
لواء الاغوار الشمالية	0.45162	لواء قصبة العقبة	-0.24022
لواء بني عبيد	-0.22922	لواء القويره	1.26735
لواء المزار الشمالي	-0.84925		

التوزيع المكاني للعامل الثاني (الفقر) :

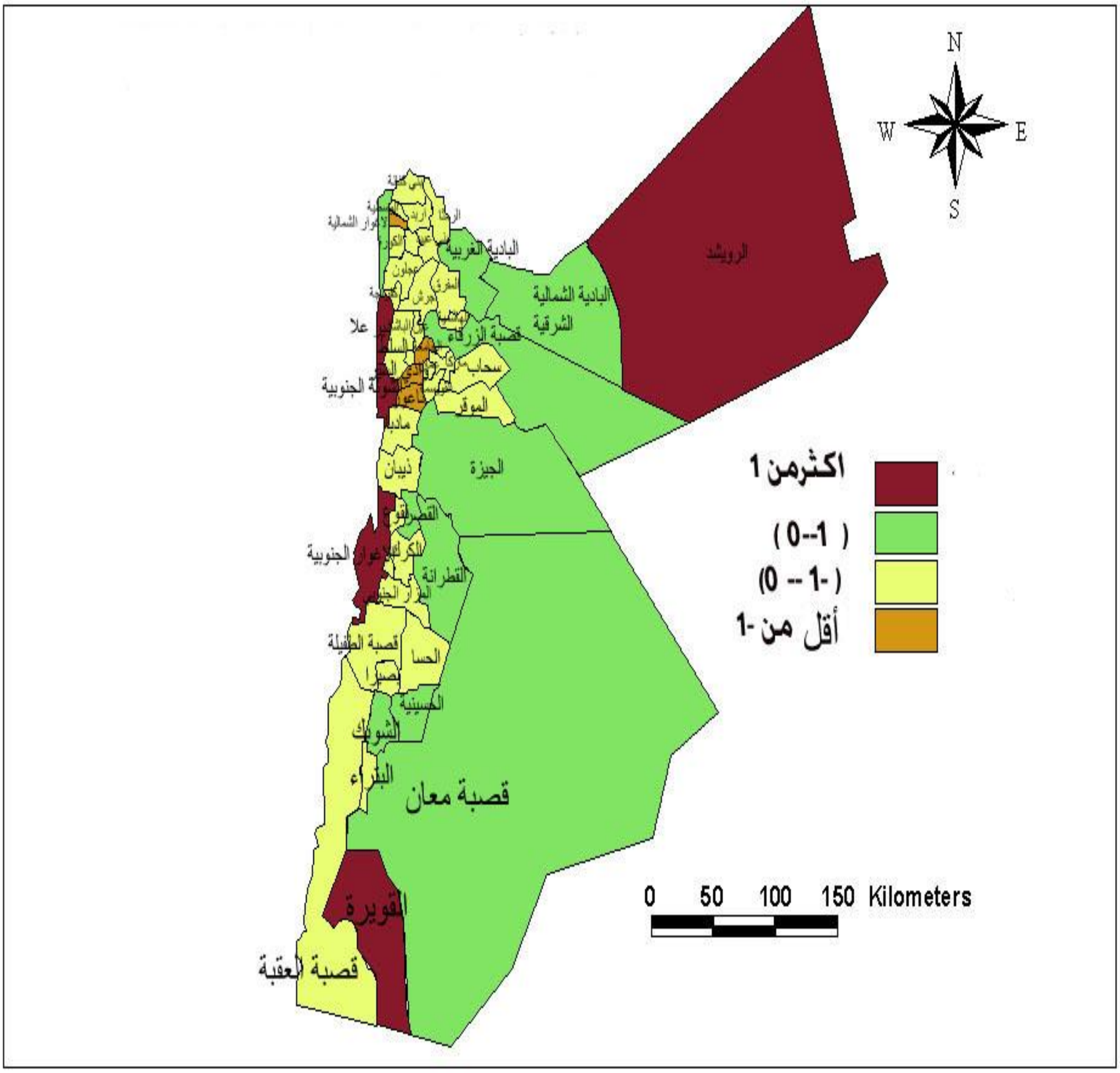
وتتوزع أنماط الدرجات العاملية للعامل الثاني على خريطة الأردن على النحو التالي:

1- نمط فقر ذو مستوى مرتفع (أكثر من 1) ويشمل خمسة ألوية وهي : لواء الرويشد ،لواء الشونة الجنوبية ، لواء القويره ، لواء دير علا ، لواء الأغوار الجنوبية .

2- نمط فقر ذو مستوى فوق المتوسط (من صفر إلى 1) ويشمل 10 ألوية وهي : لواء البادية الشمالية ، لواء القطرانة ، لواء الجيزة ، لواء قصبة معان ، لواء الأغوار الشمالية ، لواء الشوبك ، لواء البادية الغربية ، لواء الحسينية ، لواء القصر ، لواء قصبة الزرقاء .

3- نمط فقر ذو مستوى متوسط (من صفر - 1) ويشمل 32 لواء وهي : لواء عين الباشا ، لواء القويسمة ، لواء البتراء ، لواء قصبة عمان ، لواء سحاب ، لواء الموقر ، لواء الرمثا ، لواء عي ، لواء بني عبيد ، لواء قصبة السلط ، لواء قصبة العقبة ، لواء ماركا ، لواء قصبة اربد ، لواء قصبة الطفيلة ، لواء قصبة جرش ، لواء الحسا ، لواء قصبة مادبا ، لواء الرصيفة ، لواء قصبة المفرق ، لواء ذيبان ، لواء ماحص والفحيص ، لواء فقوع ، لواء الهاشمية ، لواء المزار الجنوبي ، لواء قصبة الكرك ، لواء بني كنانة ، لواء قصبة عجلون ، لواء الكوره ، لواء كفرنجة ، لواء المزار الشمالي ، لواء الوسطية ، لواء بصيرا .

4- نمط فقر ذو مستوى منخفض (أقل من -1) وتشمل أربع ألوية وهي : لواء الطيبة ، لواء الجامعة ، لواء وادي السير ، لواء ناعور .



الشكل رقم (25) التوزيع المكاني للدرجات العاملية للعامل الثاني (الفقر)

يستدل من التوزيع المكاني لعامل الفقر إن الفئة الأولى أكثر من 1 تضمنت خمس ألوية وهي لواء الرويشد ،لواء الشونة الجنوبية، لواء القويره ، لواء دير علا ، لواء الأغوار الجنوبية . يعني ذلك إنها اقوي ارتباطا للعامل الأول (الفقر) حيث يزداد الفقر وتزداد نسبة المساكن غير ملائمة وتزايد نسبة الأمية وارتفاع متوسط حجم الأسرة وتعتبر هذه المناطق زراعية نتيجة ارتفاع نسبة الأيدي العاملة الزراعية ومن الملاحظ إنها تقع معظمها في المنطقة الغورية .

ويعد ارتباط العامل الثاني (الفقر) مع الفئة الثانية ارتباطا قويا إلا انه اقل من قوة ارتباطه مع الفئة الأولى وقد تضمنت هذه الفئة 10 ألوية وهي : لواء البادية الشمالية ، لواء القطرانة ، لواء الجيزة ، لواء قصبة معان ، لواء الأغوار الشمالية ، لواء الشوبك ، لواء البادية الغربية ، لواء الحسينية ، لواء القصر ، لواء قصبة الزرقاء ومن الملاحظ من خلال الشكل رقم (25) إن الفئة الأولى والثانية تقع ضمن المناطق الهامشية والصحراوية والمنطقة الغورية فتعتبر المناطق الأقل حظا.

أما الفئة الثالثة والرابعة فلهما ارتباط سلبي مع العامل الثاني حيث تتناقص نسبة الفقر وتنخفض نسبة العاملين في الزراعة ويرتفع مستوى التنمية البشرية وتقل نسبة الأمية ويرتفع فيها مستوى المعيشة فتعتبر هذه المناطق بالأوفر حظا.

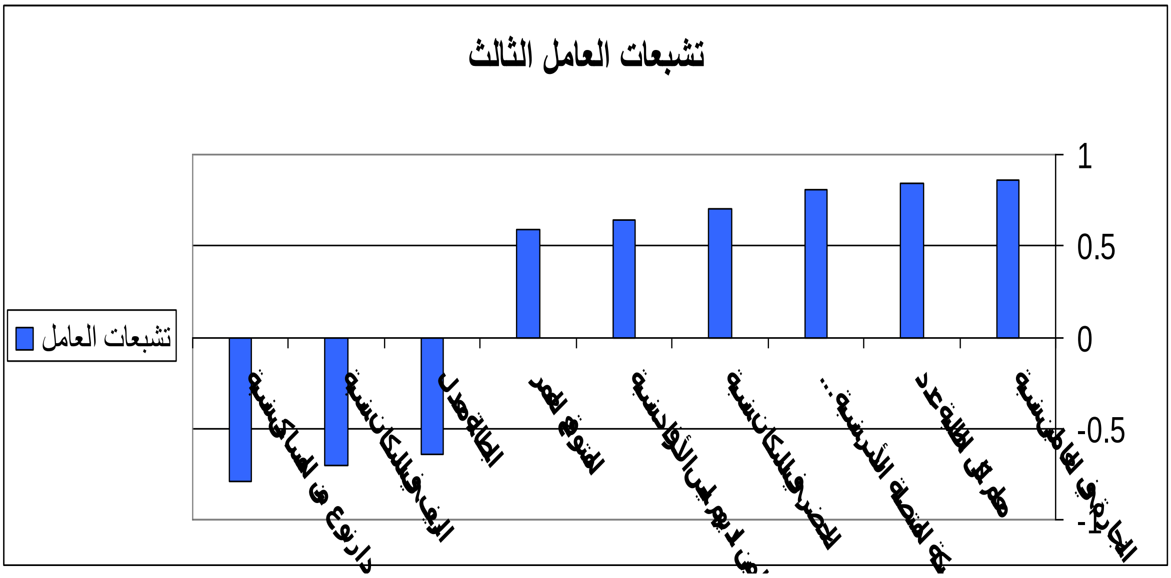
3- العامل الثالث (التحضر)

يعد عامل (التحضر) من بين العوامل التي تم استخلاصها من تحليل البيانات. إذ انه فسر ما نسبته 10.249%من إجمالي التباين الكلي في مصفوفة البيانات، وبقيمة مميزة نسبتها 3.895%.ويتضمن الجدول رقم (24) المتغيرات التي ترتبط بهذا العامل بدرجات مختلفة.

جدول رقم (24) تشبعات العامل الثالث (التحضر)

الرقم	اسم المتغير	تشبعات العامل
1	نسبة السكان في الحضر	0.707
2	نسبة السكان في الريف	-0.707
3	العمر المتوقع	0.586
4	نسبة العاملين في التجارة	0.862

5	معدل البطالة	-0.646
6	نسبة المساكن من نوع دار	-0.792
7	عدد الطلبة لكل معلم	0.847
8	نسبة الأفراد ليس لديهم تامين	0.64
9	نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي	0.807



شكل رقم (26) تشبعات العامل الثالث (التحضر)

يظهر من خلال الجدول رقم (24) والشكل رقم (26) اللذان يمثلان تشبعات العامل الثالث (التحضر) أن أهم تشبعات هذا العامل ذ ي الارتباط الايجابي هو نسبة العاملين في التجارة (0.862) و عدد الطلبة لكل معلم (0.847) ونسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي (0.807) و نسبة السكان في الحضر (0.707) ونسبة الأفراد الذين ليس لديهم تامين (0.64) و العمر المتوقع (0.586) .وان أهمّ تشبعات هذا العامل ذ ا الارتباط السلبي نسبة المساكن من نوع دار (-0.792) و نسبة السكان في الريف (-0.707) و معدل البطالة (-0.646).

ونستطيع القول أن شبكة الترابطات بين المتغيرات مرد ها إلى هذا العامل إذ نلاحظ ظهور قيم تشبعات مرتفعة إزاء المتغيرات الخاصة بالتحضر لذلك أسميناه عامل التحضر ،إذ انه لا يظهر ارتباطات قوية بين المؤشرات الخاصة بالريف من خلال القيم السلبية التي أظهرها من خلال مؤشر نسبة السكان في الريف إلى نسبة المساكن من نوع دار و معدل البطالة .

إلا أن اللافت للنظر هي القيمة المعنوية لتشبع نسبة العاملين في التجارة 0.862 وهذا يفسر إلى حد ما إلى ميل الناس إلى التخصص في مجال التجارة وخاصة من يسكنون في المناطق الحضرية بالإضافة إلى ارتفاع ارتباط العامل بمتغير عدد الطلبة لكل معلم حيث إن تزايد أعداد الطلبة لكل معلم من سمات المناطق الحضرية التي تتميز بالاكتظاظ حيث ترفع حصة المعلم من الطلاب بعكس المناطق الريفية التي تتميز بانخفاض حصة المعلم من الطلاب نتيجة قلة السكان في المناطق الريفية .

أما بالنسبة لمتغير نسبة الأسر ذات المنازل المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي فهي ترتبط بصورة ايجابية مع عامل التحضر حيث إن معظم منازل السكان داخل المدن تتصل بشبكة الصرف الصحي . أما بالنسبة لمتغير نسبة سكان الحضر فيوتبط مع هذا العامل بصورة ايجابية حيث تمتاز المناطق التي تأخذ القيمة العليا من الدرجات العاملية تمتاز بأ نها مناطق حضرية 100% .أما بالنسبة لمتغير البطالة فهو يأخذ ارتباط ا سلبيا مع هذا العامل حيث ينخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية لأنها مناطق جاذبة للسكان لتوفر فرص العمل .

و من الملاحظ أن هذا العامل يرتبط بالخصائص الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والصحية للسكان ، إذ صاحب عملية التنمية الانتقال من الريف إلى المدينة ، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة والى الازدحام في الغرف الصفية نتيجة ارتفاع عدد الطلبة لكل معلم والى ارتفاع المستويات الصحية نسبيا التي وانعكس على تزايد العمر المتوقع .

توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث (التحضر)

لقد تم توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث (التحضر) على خريطة الأردن التي تمثل 51 لواء وقسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات اثنتين منها موجبتين واثنتين سالبتين. أما الموجبتين فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي 1- (أكثر من 1) 2 – (من صفر إلى 1) . وأما السالبتين فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي :1- (من صفر -1) 2- ب- (اقل من -1).

والجدول رقم (25) يمثل الدرجات العاملية للعامل الثالث (التحضر) للألوية في الأردن

الجدول رقم (25) يمثل الدرجات العاملية للعامل الثالث (التحضر) للألوية في الأردن

اللواء	العامل الثالث	اللواء	العامل الثالث
لواء قصبة عمان	2.11327	لواء الطيبة	-0.10977
لواء ماركا	1.96579	لواء الوسطية	-0.15335
لواء القويسمة	1.95387	لواء قصبة المفرق	0.09484
لواء الجامعة	0.20233	لواء البادية الشمالية	-1.34126
لواء وادي السير	0.48493	لواء البادية الغربية	-0.98375
لواء سحاب	0.81019	لواء الرويشد	-1.19157
لواء الجيزة	-1.15971	لواء قصبة جرش	0.25961
لواء الموقر	-0.80724	لواء قصبة عجلون	0.09794
لواء ناعور	-0.71059	لواء كفرنجة	0.28205
لواء قصبة السلط	0.49592	لواء قصبة الكرك	-0.32638
لواء الشونة الجنوبية	-0.23508	لواء المزار الجنوبي	-0.62702
لواء دير علا	-1.01973	لواء القصر	-1.05877
لواء عين الباشا	1.05318	لواء الأغوار الجنوبية	-0.86181
لواء ماحص والفحيص	0.07923	لواء عي	-0.8616
لواء قصبة الزرقاء	2.08038	لواء فقوع	-1.05883
لواء الرصيفة	2.14173	لواء القطرانة	-0.93175
لواء الهاشمية	0.63321	لواء قصبة الطفيلة	-0.18484
لواء قصبة مادبا	0.81003	لواء بصيرا	-1.1401
لواء ذيبان	-0.6588	لواء الحسا	-1.11857
لواء قصبة اربد	1.32582	لواء قصبة معان	0.08042
لواء الرمثا	0.66671	لواء البتراء	-0.53253
لواء الكوره	0.04743	لواء الشوبك	-1.42748
لواء بني كنانة	-0.66009	لواء الحسينية	-1.22724
لواء الاغوار الشمالية	-0.03587	لواء قصبة العقبة	1.29596
لواء بني عبيد	0.28266	لواء القويره	-1.09224
لواء المزار الشمالي	-0.14126		

التوزيع المكاني للعامل الثالث (التحضر) :

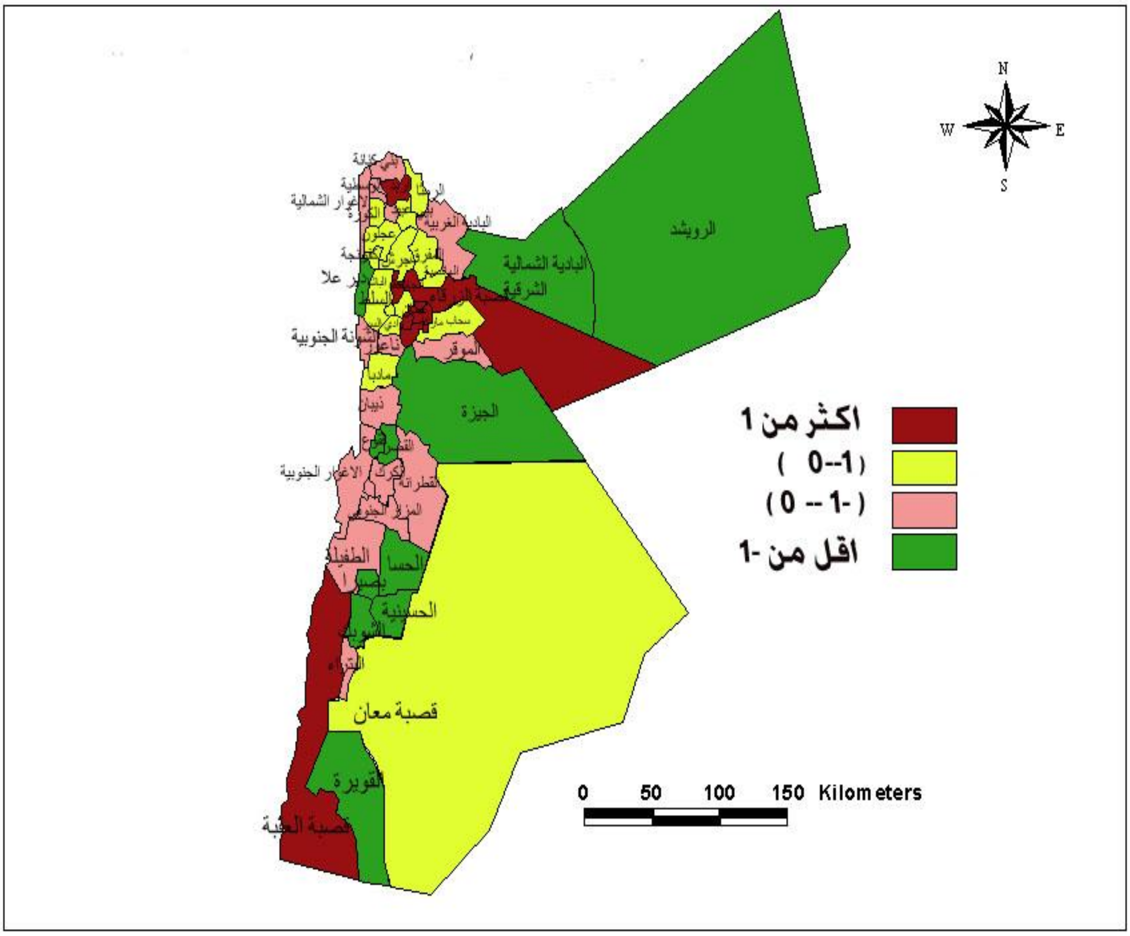
وتتوزع أنماط الدرجات العاملية للعامل الثالث (التحضر) على خريطة الأردن شكل رقم (27)على النحو التالي:

1- نمط حضري ذو مستوى مرتفع (أكثر من 1) يشمل الألوية التالية : لواء الرصيفة ، لواء قصبة عمان ، لواء قصبة الزرقاء ، لواء ماركا ، لواء القويسمة ، لواء قصبة اربد ، لواء قصبة العقبة ، لواء عين الباشا .

2- نمط حضري ذو مستوى فوق المتوسط (من صفر إلى 1) يشمل الألوية التالية: لواءسحاب ، لواء قصبة مادبا ، لواء الرمثا ، لواء الهاشمية ، لواء قصبة السلط ، لواء وادي السير ، لواء بني عبيد ، لواء كفرنجة ، لواء قصبة جرش ، لواء الجامعة ، لواء قصبة عجلون ، لواء قصبة المفرق ، لواء قصبة معان ، لواء ماحص والفحيص ، لواء الكوره.

3- نمط حضري ذو مستوى متوسط (من صفر -1) يشمل الألوية التالية: لواء الأغوار الشمالية ، لواء الطيبة ، لواء المزار الشمالي ، لواء الوسطية ، لواء قصبة الطفيلة ، لواء الشونة الجنوبية ، لواء قصبة الكرك ، لواء البتراء ، لواء المزار الجنوبي ، لواء ذيبان ، لواء بني كنانة ، لواء ناعور ، لواء الموقر ، لواء عي ، لواء الاغوار الجنوبية ، لواء القطرانة ، لواء البادية الغربية .

4- نمط حضري ذو مستوى منخفض (اقل من -1) يشمل الألوية التالية: لواء الشوبك ، لواء البادية الشمالية ، لواء بصيرا ، لواء الحسينية ، لواء الرويشد ، لواء الجيزة ، لواء الحسا ، لواء القويره ، لواء فقوع ، لواء القصر ، لواء دير علا .



الشكل رقم (27) التوزيع المكاني للدرجات العاملية للعامل الثالث (التحضر)

يستدل من التوزيع المكاني لعامل التحضر أن الفئة الأولى أكثر من (1)تضمنت ثمانية ألوية. ويعني ذلك أنها اقوي ارتباطا بالعامل الثالث (التحضر) حيث تزداد نسبة سكان الحضر وتتناقص نسبة سكان الريف وانعكس ذلك على الخصائص الاقتصادية والتعليمية والخدمات والصحية ومن الملاحظ إن هذه الفئة تقع ضمن ثلاث محافظات كبرى في الأردن وهي عمان الزرقاء واربد .

ويعد ارتباط العامل الثالث (التحضر) بالفئة الثانية ارتباطا قويا إلا أنه اقل من قوة ارتباطه مع الفئة الأولى وقد تضمنت هذه الفئة 15 لواء ومن الملاحظ إن الفئة الأولى والثانية تقع ضمن المناطق الشمالية الغربية للأردن .

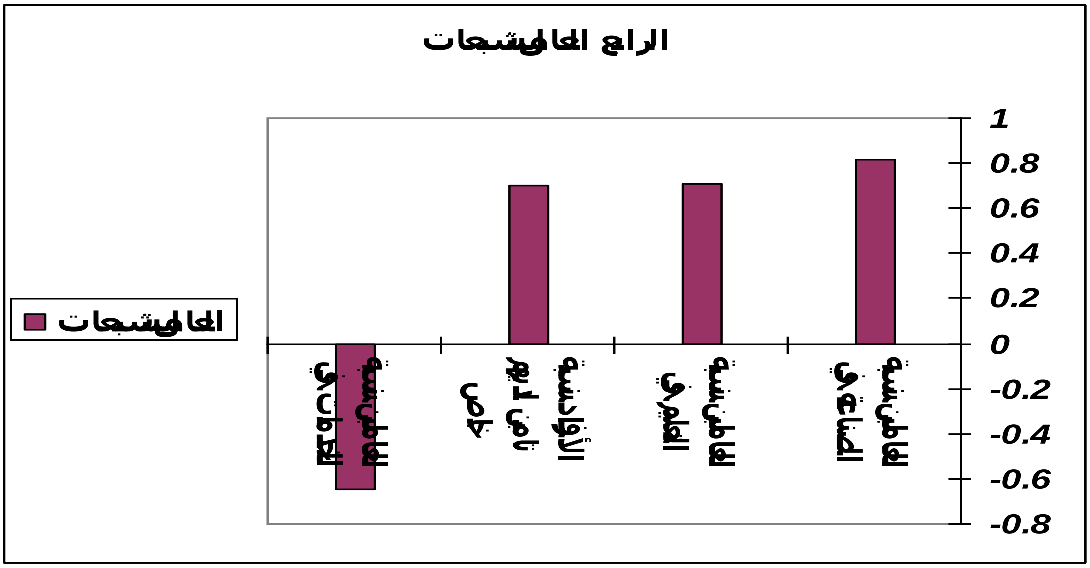
أما الفئة الثالثة والرابعة فلهما ارتباط سلبي مع العامل الثاني حيث تزداد نسبة سكان الريف مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانعكس ذلك بصورة سلبية على الخصائص الاقتصادية والخدمات،ومن الملاحظ أن الفئة الثالثة والرابعة تقع ضمن المناطق النائية والهامشية البعيدة عن مركز المدن الرئيسية .

4- العامل الرابع (الصناعي التعديني)

يحتل العامل(الصناعي) المرتبة الرابعة من بين العوامل التي تم استخلاصها من تحليل البيانات. إذ انه فسر ما نسبته 6.124%من إجمالي التباين الكلي في مصفوفة البيانات، وبقيمة مميزة نسبتها 2.327%.ويتضمن الجدول رقم (26) والشكل رقم (28) المتغيرات التي ترتبط بهذا العامل بدرجات مختلفة.

جدول رقم (26) تشبعات العامل الرابع (الصناعي التعديني)

الرقم	اسم المتغير	تشبعات العامل
1	نسبة العاملين في الصناعة	0.814
2	نسبة العاملين في الخدمات	-0.644
3	نسبة الأفراد لديهم تامين خاص	0.704
4	نسبة العاملين في التعليم	0.711



شكل رقم (28) تشبعات العامل الرابع (الصناعي التعديني)

ظهر من خلال الجدول رقم (26)أن أهم تشبعات هذا العامل ذات ا لارتباط الايجابي وذات دلالة معنوية مرتفعة هو نسبة العاملين في الصناعة (0.814) و نسبة العاملين في التعليم (0.711) و نسبة الأفراد الذين لديهم تامين خاص (0.704)اما تشبعات هذا العامل ذات الارتباط السلبي فهي نسبة العاملين في الخدمات (-0.644) .

من الملاحظ إن هذا العامل يرتبط بالتركيب المهني في الأردن من حيث نسب العاملين في الصناعة والتعليم والخدمات ويستدل على وجود نشاط صناعي قائم على وجود مناطق صناعية من خلال ارتباط هذا العامل بارتباط ايجابي مع نسب العاملين في الصناعة ، كما تشير التشبعات ذات الارتباط الايجابي إلى وجود نشاط تعليمي من خلال تعدد المؤسسات التعليمية (مهنية ،وأكاديمية) من خلال نسب القائمين عليها موظفين ومعلمين .

ويرتبط متغير نسبة الأفراد الذين لديهم تامين خاص في علاقة ايجابية مع عامل التركيب المهني لان معظم العاملين في القطاع الصناعي يحصلون على تأمين خاص من المؤسسات الصناعية باعتبار هذه المؤسسات تابعة للقطاع الخاص . ويرتبط متغير نسبة العاملين في الخدمات مع علاقة متوسطة القوة وبعلاقة سالبة مع العامل الصناعي التعديني ، أي تناقص نسب العاملين في ذلك القطاع .

توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع (الصناعي التعديني)

لقد تم توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع (الصناعي التعديني) على خريطة الأردن التي تمثل 51 لواء وقسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات اثنتين منها موجبتين واثنتين سالبتين. أما الموجبتين فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي 1- (أكثر من 1) 2 – (من صفر إلى 1) . وأما السالبتين فتتوزع درجاتهما العاملية كما يلي :1- (من صفر -1) 2-ب- (اقل من -1)

الجدول رقم (27) يمثل الدرجات العاملية للعامل الرابع (الصناعي) للألوية في الأردن

اللواء	العامل الرابع	اللواء	العامل الرابع
لواء قصبة عمان	0.2873	لواء الطيبة	-0.75383
لواء ماركا	1.03871	لواء الوسطية	-1.19157
لواء القويسمة	1.23576	لواء قصبة المفرق	-0.53219
لواء الجامعة	0.5177	لواء البادية الشمالية	0.06248
لواء وادي السير	0.23763	لواء البادية الغربية	-0.06664
لواء سحاب	1.52138	لواء الرويشد	-1.51948
لواء الجيزة	1.37888	لواء قصبة جرش	-0.79787
لواء الموقر	0.3502	لواء قصبة عجلون	-1.24109
لواء ناعور	0.77094	لواء كفرنجة	-1.28385
لواء قصبة السلط	-0.79786	لواء قصبة الكرك	-0.04325
لواء الشونة الجنوبية	0.31845	لواء المزار الجنوبي	-0.61967
لواء دير علا	0.13336	لواء القصر	-0.96376
لواء عين الباشا	0.6005	لواء الأغوار الجنوبية	1.45433
لواء ماحص والفحيص	-0.0289	لواء عي	-1.13799
لواء قصبة الزرقاء	0.29042	لواء فقوع	-0.52101
لواء الرصيفة	0.52418	لواء القطرانة	-0.19214
لواء الهاشمية	0.6138	لواء قصبة الطفيلة	-0.12578
لواء قصبة مادبا	-0.41038	لواء بصيرا	0.69332
لواء ذيبان	-0.85645	لواء الحسا	4.47702
لواء قصبة اربد	-0.38623	لواء قصبة معان	0.20683

لواء الرمثا	0.26891	لواء البتراء	-0.60142
لواء الكوره	-0.76393	لواء الشوبك	-0.77851
لواء بني كنانة	-1.20095	لواء الحسينية	0.4435
لواء الأغوار الشمالية	-0.04601	لواء قصبة العقبة	0.17889
لواء بني عبيد	-0.45536	لواء القويره	0.74303
لواء المزار الشمالي	-1.0314		

التوزيع المكاني للعامل الرابع (الصناعي) :

وتتوزع أنماط الدرجات العاملية للعامل الرابع (الصناعي) على خريطة الأردن على النحو التالي:

1- نمط صناعي ذو مستوى مرتفع (أكثر من 1) يشمل 6 ألوية وهي : لواء الحسا ، لواء سحاب ، لواء الأغوار الجنوبية ، لواء الجيزة ، لواء القويسمة ، لواء ماركا .

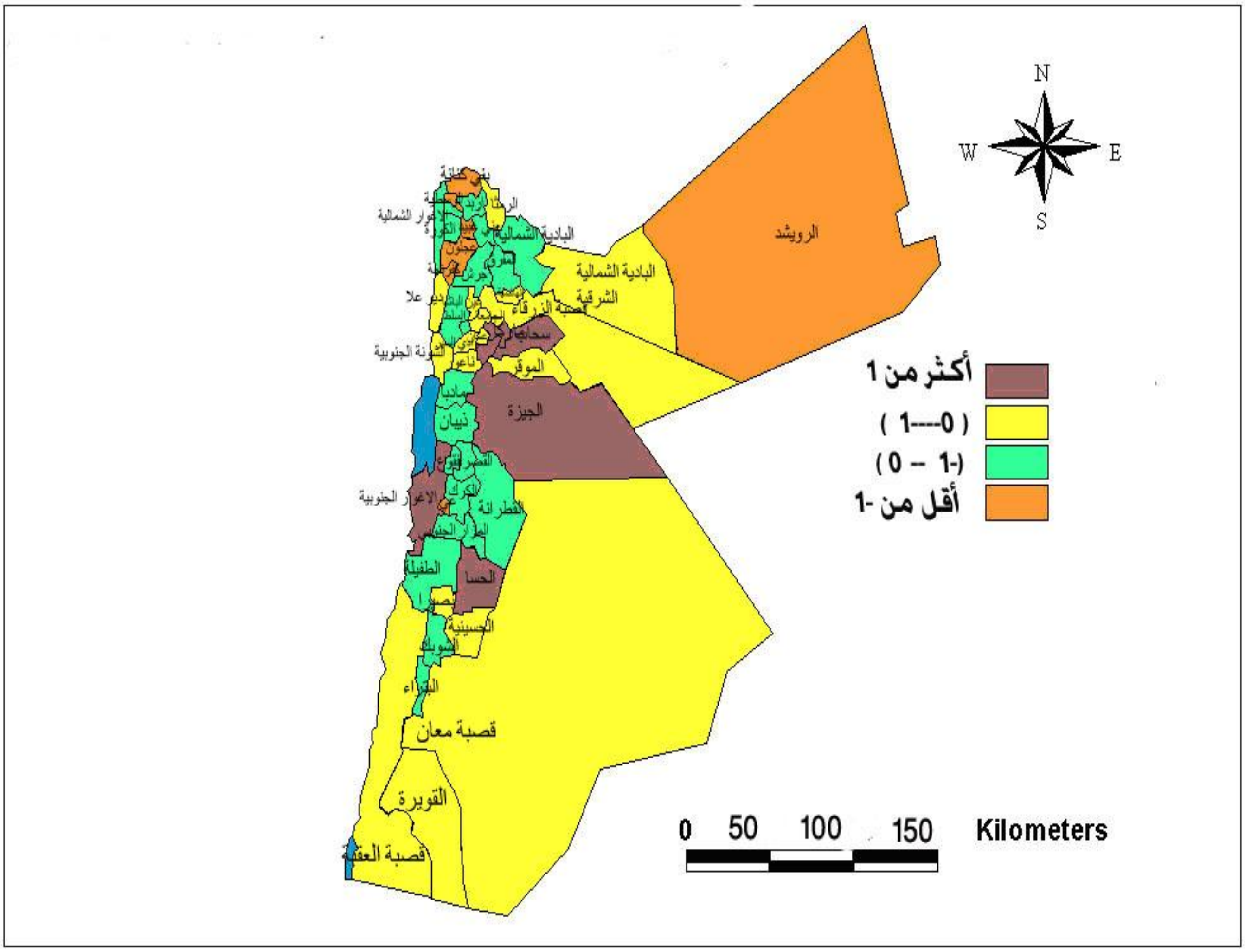
2- نمط صناعي ذو مستوى فوق المتوسط (من صفر إلى 1) يشمل 18 لواء وهي :

لواء ناعور ، لواء القويره ، لواء بصيرا ، لواء الهاشمية ، لواء عين الباشا ، لواء الرصيفة لواء الجامعة ، لواء الحسينية ، لواء الموقر ، لواء قصبة الزرقاء ، الشونة الجنوبية ، لواء قصبة عمان ، لواء الرمثا، لواء وادي السير ، لواء قصبة معان ، لواء قصبة العقبة ، لواء دير علا ، لواء البادية الشمالية.

3- نمط صناعي ذو مستوى متوسط (من صفر -1) يشمل 20 لواء وهي :

لواء ماحص والفحيص ، لواء قصبة الكرك ، لواء الأغوار الشمالية ، لواء البادية الغربية ، لواء قصبة الطفيلة ، لواء القطرانة ، لواء قصبة اربد ، لواء قصبة مادبا ، لواء بني عبيد ، لواء فقوع ، لواء قصبة المفرق ، لواء البتراء ، لواء المزار الجنوبي ، لواء الطيبة ، لواء الكوره . لواء الشوبك ، لواء قصبة السلط ، لواء قصبة جرش ، لواء ذيبان ، لواء القصر .

4- نمط صناعي ذو مستوى منخفض (اقل من -1) يشمل 7 ألوية وهي : لواء المزار الشمالي ، لواء عي ، لواء الوسطية ، لواء بني كنانة ، لواء قصبة عجلون ، لواء كفرنجة ، لواء الرويشد .

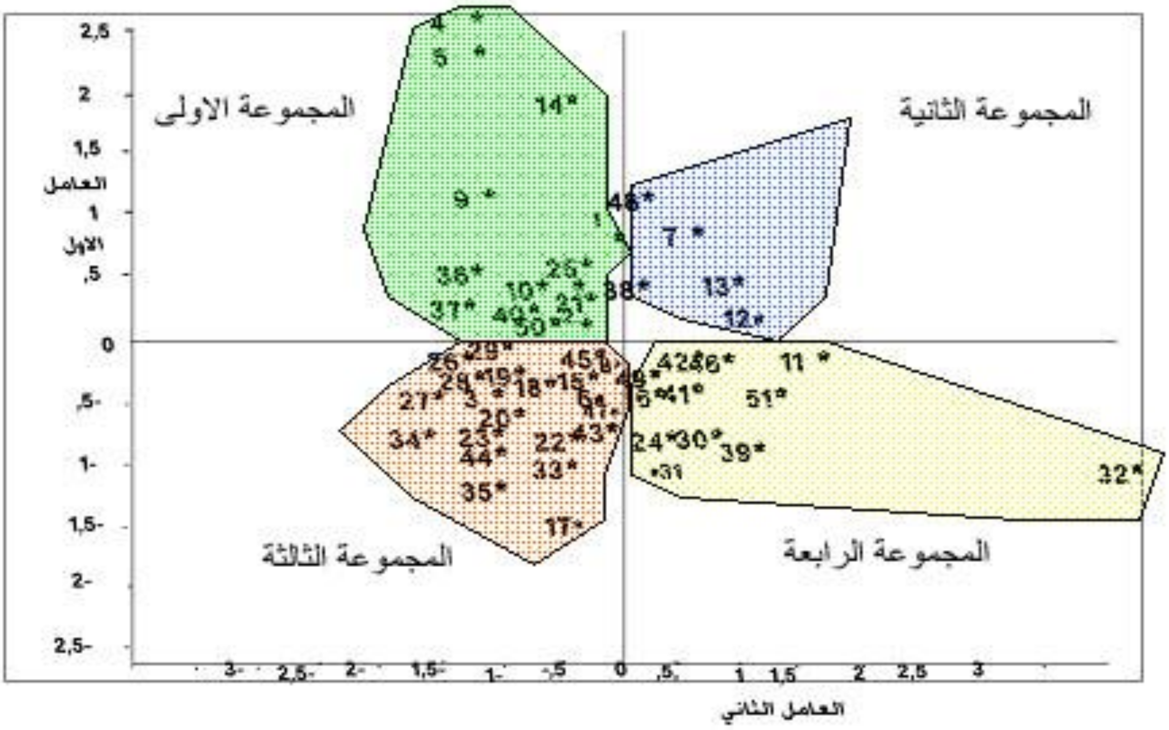


الشكل رقم (29) التوزيع المكاني للدرجات العاملية للعامل الرابع (الصناعي)

التباين التنموي ب ين الوحدات المكانية (الألوية) في الأردن بناء على التحليل البياني للدرجات العاملية للعوامل مقابل العامل الأول :

يمكن التعرف على مدى التباين القائم بين الوحدات المكانية في منطقة الدراسة من خلال توقيع الدرجات العاملية على رسوم بيانية من أجل تصنيف الألوية إلى مجموعات إقليمية وفق عاملين بدلا من عامل واحد وذلك من خلال توقيع الدرجات العاملية للعامل الاول مقابل العامل الثاني والثالث والرابع .

شكل رقم (30) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني



1 - توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الاقتصادي الاجتماعي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الثاني (الفقر)

ويظهر الشكل رقم (30) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني حيث تظهر أربع مجموعات :

المجموعة الأولى :

تحظى بمستوى اقتصادي مرتفع وفقر منخفض حيث ترتبط ايجابيا مع العامل الاول وسلبيا مع العامل الثاني ويوضح الجدول رقم (28) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة :

الجدول رقم (28) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الاول مع العامل الثاني)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
4	لواء الجامعة	14	لواءماحص والفحيص
5	لواءوادي السير	9	لواء ناعور
1	لواء قصبة عمان	50	لواء قصبة العقبة
37	لواءالمزار الجنوبي	36	لواء قصبة الكرك
40	لواء عي	10	لواء قصبة السلط
2	لواء ماركا	21	لواء الرمثا
26	لواء المزار الشمالي		

المجموعة الثانية :

تحظى بمستوى اقتصادي فوق المتوسط و ومستوى فقر متوسط حيث ترتبط ايجابيا مع العامل الأول وايجابيا مع العامل الثاني كما هو في الشكل(30) ولكن هذا الارتباط بدرجة اقل من المجموعة الأولى ويوضح الجدول رقم (29) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة :

الجدول رقم (29) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الثانية (العامل الاول مع العامل الثاني)

رقم اللواء	اسم اللواء
12	لواء دير علا
48	لواء الشوبك
7	لواء الجيزة
13	لواء عين الباشا
38	لواء القصر

المجموعة الثالثة :

تحظى بمستوى اقتصادي متوسط ومستوى فقر متوسط حيث ترتبط سلبيا مع العامل الأول وسلبيا مع العامل الثاني ويوضح الجدول رقم (30) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة

الجدول رقم (30) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الثالثة(العامل الاول مع العامل الثاني)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
47	لواء البتراء	43	لواء قصبة الطفيلة
8	لواء الموقر	22	لواء الكوره
45	لواء الحسا	33	لواء قصبة جرش
15	لواء قصبة الزرقاء	18	لواء قصبة مادبا
25	لواء بني عبيد	19	لواء ذيبان
29	لواءقصبة المفرق	28	لواء الوسطية
20	لواء قصبة اربد	6	لواء سحاب
27	لواء الطيبة	3	لواء القويسمة
34	لواء قصبة عجلون	23	لواء بني كنانة
44	لواء بصيرا	17	لواء الهاشمية
35	لواء كفرنجة		

المجموعة الرابعة :

تحظى بمستوى اقتصادي منخفض و مستوى فقر مرتفع حيث ترتبط سلبيا مع العامل الأول و وايجابيا مع العامل الثاني ويوضح الجدول رقم (31) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة:

الجدول رقم (31) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الاول مع العامل الثاني)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
11	لواء الشونة الجنوبية	30	لواء البادية الشمالية
16	لواء الرصيفة	31	لواء البادية الغربية
24	لواء الأغوار الشمالية	32	لواء الرويشد
51	لواء القويره	39	لواء الأغوار الجنوبية
49	لواء الحسينية	41	لواء فقوع
46	لواء قصبة معان	42	لواء القطرانة

2- توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الاقتصادي الاجتماعي) درجات العاملية للعامل الثالث(التحضر)

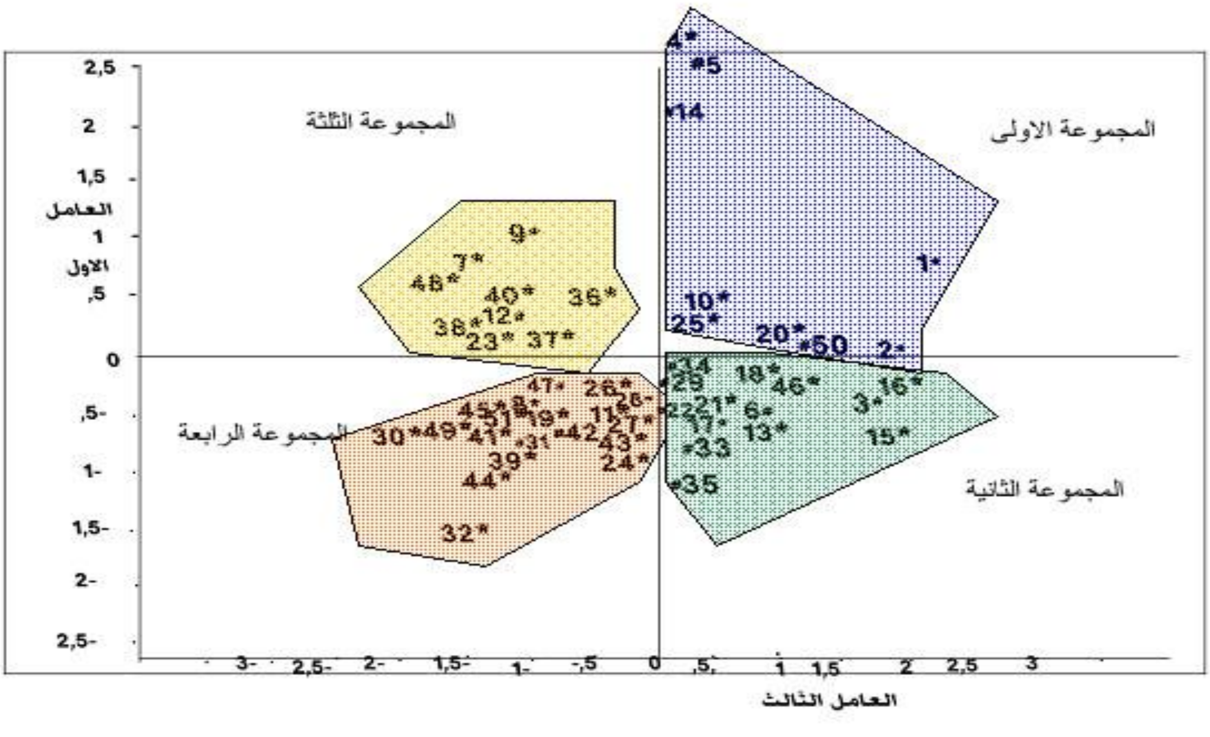
ويظهر الشكل رقم (31) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث حيث تظهر أربع مجموعات إقليمية :

المجموعة الأولى :

تحظى بمستوى اقتصادي مرتفع ومستوى تحضر مرتفع حيث ترتبط ايجابيا مع العامل الأول وايجابيا مع العامل الثالث ويوضح الجدول رقم (32) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة :

الجدول رقم (32) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الاول مع العامل الثالث)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
4	لواء الجامعة	1	لواء قصبة عمان
5	لواء وادي السير	10	لواء قصبة السلط
14	لواء ماحص والفحيص	25	لواء بني عبيد
20	لواء قصبة اربد	2	لواء ماركا
50	لواء قصبة العقبة		



شكل رقم (31) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث

المجموعة الثانية :

تحظى بمستوى اقتصادي متوسط و مستوى تحضر فوق متوسط حيث ترتبط سلبيا مع العامل الأول وايجابيا مع العامل الثاني ويوضح الجدول رقم (33) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة

الجدول رقم (33) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الثانية(العامل الاول مع العامل الثالث)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
16	لواء الرصيفة	29	لواء قصبة المفرق
3	لواء القويسمة	21	لواء الرمثا
15	لواء قصبة الزرقاء	22	لواء الكوره
46	لواء قصبة معان	17	لواء الهاشمية
18	لواء قصبة مادبا	6	لواء سحاب
34	لواء قصبة عجلون	13	لواء عين الباشا
33	لواء قصبة جرش	35	لواء كفرنجة

المجموعة الثالثة :

تحظى بمستوى اقتصادي فوق المتوسط و ومستوى تحضر متوسط حيث ترتبط ايجابيا مع العامل الأول وسلبيا مع العامل الثالث ويوضح الجدول رقم (34) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة :

الجدول رقم (34) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الثالثة (العامل الاول مع العامل الثالث)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
9	لواء ناعور	12	لواء دير علا
7	لواء الجيزة	38	لواء القصر
48	لواء الشوبك	23	لواء بني كنانة
40	لواء عي	37	لواء المزار الجنوبي
36	لواء قصبة الكرك		

المجموعة الرابعة:

تحظى بمستوى اقتصادي منخفض و ومستوى تحضر منخفض حيث ترتبط سلبا مع العامل الأول وسلبيا مع العامل الثالث ويوضح الجدول رقم (35) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة:

الجدول رقم (35) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الرابعة (العامل الأول مع العامل الثالث)

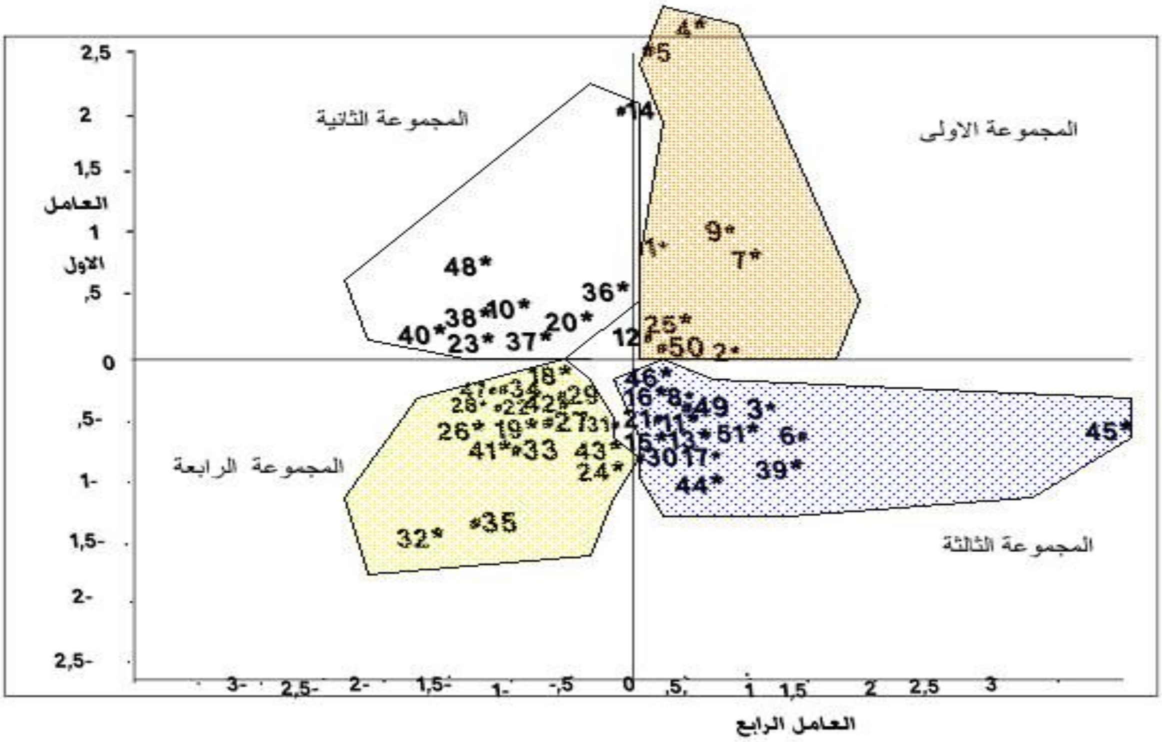
رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
32	لواء الرويشد	45	لواء الحسا
44	لواء بصيرا	51	لواء القويره
30	لواء البادية الشمالية	8	لواء الموقر
49	لواء الحسينية	19	لواء ذيبان
41	لواء فقوع	31	لواء البادية الغربية
39	لواء الأغوار الجنوبية	47	لواء البتراء
26	لواء المزار الشمالي	27	لواء الطيبة
28	لواء الوسطية	43	لواء قصبة الطفيلة
11	لواء الشونة الجنوبية	42	لواء القطرانة
24	لواء الأغوار الشمالية		

٣ -توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الاقتصادي الاجتماع ي)درجات العاملية للعامل الرابع (الصناعي التعديني)

ويظهر الشكل رقم (32) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع حيث تظهر أربع مجموعات إقليمية :

المجموعة الأولى:

تحظى بمستوى اقتصادي مرتفع ومستوى صناعي مرتفع حيث ترتبط ايجابيا مع العامل الأول وايجابيا مع العامل الرابع ويوضح الجدول رقم (36) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة :



الشكل رقم(32) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع

الجدول رقم (36) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الاول مع العامل الرابع)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
4	لواء الجامعة	25	لواء بني عبيد
5	لواء وادي السير	12	لواء دير علا
1	لواء قصبة عمان	50	لواء قصبة العقبة
9	لواء ناعور	2	لواء ماركا
7	لواء الجيزة		

المجموعة الثانية :

تحظى بمستوى اقتصادي فوق المتوسط و مستوى صناعي متوسط حيث ترتبط ايجابيا مع العامل الأول وسلبيا مع العامل الرابع ويوضح الجدول رقم (37) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة:

الجدول رقم (37) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الثانية (العامل الأول مع العامل الرابع)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
14	لواء ماحص والفحيص	23	لواء بني كنانة
36	لواء قصبة الكرك	38	لواء القصر
20	لواء قصبة اربد	48	لواء الشوبك
37	لواء المزار الجنوبي	10	لواء قصبة السلط
40	لواء عي		

المجموعة الثالثة:

تحظى بمستوى اقتصادي متوسط ومستوى صناعي فوق المتوسط حيث ترتبط سلبيا مع العامل الأول وايجابيا مع العامل الرابع ويوضح الجدول رقم (38) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة

الجدول رقم (38) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الثالثة (العامل الاول مع العامل الرابع)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
45	لواء الحسا	44	لواء بصيرا
39	لواء الأغوار الجنوبية	30	لواء البادية الشمالية
6	لواء سحاب	15	لواء قصبة الزرقاء
3	لواء القويسمة	13	لواء عين الباشا
51	لواء القويره	11	لواء الشونة الجنوبية
17	لواء الهاشمية	21	لواء الرمثا
16	لواء الرصيفة	49	لواء الحسينية
8	لواء الموقر	46	لواء قصبة معان

المجموعة الرابعة:

تحظى بمستوى اقتصادي منخفض و ومستوى صناعي منخفض حيث ترتبط سلبا مع العامل الأول وسلبيا مع العامل الرابع ويوضح الجدول رقم (39) الوحدات المكانية التابعة لهذه المجموعة :

الجدول رقم (39) الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الرابعة (العامل الاول مع العامل الرابع)

رقم اللواء	اسم اللواء	رقم اللواء	اسم اللواء
32	لواء الرويشد	18	لواء قصبة مادبا
35	لواء كفرنجة	42	لواء القطرانة
24	لواء الأغوار الشمالية	34	لواء قصبة عجلون
43	لواء قصبة الطفيلة	22	لواء الكوره
31	لواء البادية الغربية	47	لواء البتراء
27	لواء الطيبة	28	لواء الوسطية
29	لواء قصبة المفرق	26	لواء المزار الشمالي
19	لواء ذيبان	33	لواء قصبة جرش
41	لواء فقوع		

- الأنماط التنموية في الأردن : التحليل العنقودي

تم استخدام أسلوب التحليل العنقودي (**Hierarchical Cluster A nalysis**) في تصنيف الألوية في الأردن إلى أنماط إقليمية تنموية تبعا للأنماط التي استخلصت من التحليل العاملي . وقد تمكن الباحث من تصنيف الألوية في الأردن إلى أربع أنماط يظهر في الشكل رقم (33) توزيع الأنماط التنموية الإقليمية في الأردن حسب نتائج التحليل العنقودي ويوضح الجدول رقم (40) الطبقات الأربع التي أظهرها هذا التصنيف.

الجدول رقم (40)الأنماط الأربعة التي أظهرها التحليل العنقودي

النمط(التنموي المرتفع)	النمط(التنموي فوق المتوسط)	النمط(التنموي المتوسط)	النمط(التنموي المنخفض)
4- لواء الجامعة	3- القويسمة	45 –الحسا	11الشونةالجنوبية
1- قصبة عمان	2- ماركا	34-عجلون	39-الأغوار الجنوبية
14- ماحص	20- قصبة اربد	37- المزار ج	12- دير علا
9- ناعور	15قصبة الزرقاء	46- معان	40 -عي
5- وادي السير	50- العقبة	23- بني كنانة	38- القصر
	6-سحاب	43 -الطفيلة	47- البتراء
	36- قصبة الكرك	7- الجيزة	41- فقوع
	16-الرصيفة	28- الوسطية	19- ذيبان
	18 - مادبا	22- الكورة	35- كفرنجة
	10 – السلط	8- الموقر	42- القطرانة
	21-الرمثا	27-الطيبة	44- بصيرا
	17-الهاشمية	29–قصبة المفرق	51- القويرة
	26-المزار الشمالي	48- الشوبك	49- الحسينية
		24-الأغوار الشمالية	30-البادية الشمالية
			31 البادية الغربية
			32- الرويشد
			25- بني عبيد
			13-عين الباشا
			33 – جرش

يهدف التحليل العنقودي ، الذي يعتمد على الدرجات العاملية إلى تصنيف الألوية إلى مجموعات يكون التباين بينها أكبر ما يمكن ، وفي نفس الوقت يكون كل إقليم تنموي متشابه الخصائص فيما بين الألوية .

ومن خلال نتائج التحليل العنقودي تم تصنيف الألوية الأردنية إلى أربع ة مستويات كما هو مبين في الشكل رقم (34)وهي:

1- النمط التنموي ذو المستوى المرتفع

وتشمل لواء الجامعة ، ماحص ، قصبة عمان ، ناعور ، وادي السير ، وتتميز ألوية الطبقة الأولى بأنها تنتمي إلى النمط التنموي ذي المستوى المرتفع من حيث الخصائص الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والخدمات .

2- النمط التنموي ذو المستوى فوق المتوسط

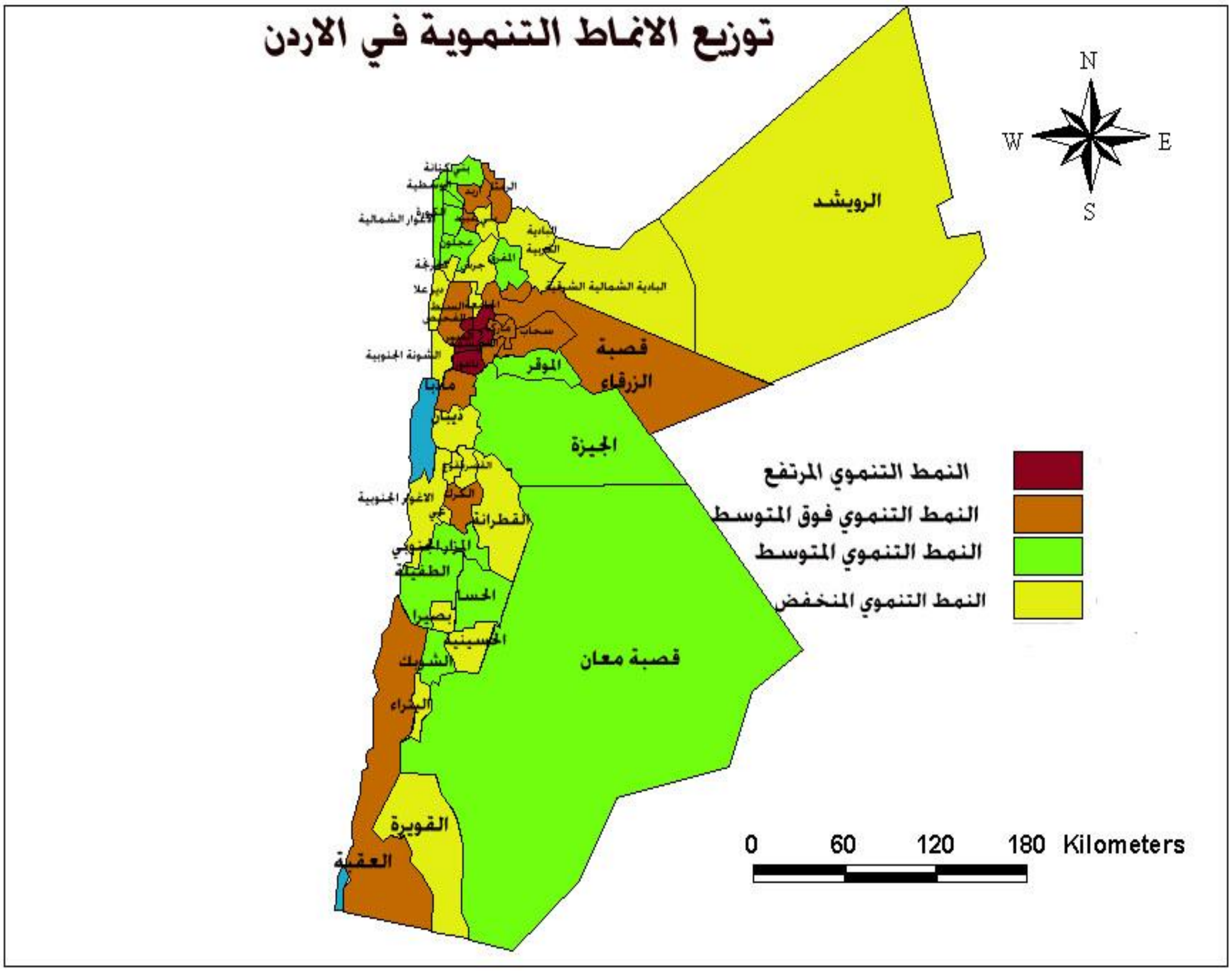
وتشمل لواء القويسمة ، ماركا ، قصبة اربد ، قصبة الزرقاء ، العقبة، سحاب ، قصبة الكرك الرصيفة ، مادبا ، السلط ، الرمثا ، الهاشمية ، المزار الشمالي ، وتتميز بمستويات اقل من النمط الأول من حيث الخصائص الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والخدمات .

3- النمط التنموي المتوسط

وتشمل لواء الحسا ، عجلون ،المزار جنوبي ، قصبة معان ، بني كنانة ، قصبة الطفيلة ، الجيزة ، الوسطية ، الكورة ، الموقر ، الطيبة ، قصبة المفرق، الشوبك ، الأغوار الشمالية .

4- النمط التنموي المنخفض

ويشمل لواء قصبة جرش ، الشونة الجنوبية ، الأغوار الجنوبية، دير علا ، عي ، القصر البتراء ، فقوع ، ذيبان ، كفرنجة ، القطرانة ، بصيرا ، القويرة ، الحسينية ، البادية الشمالية البادية الغربية ، الرويشد ، بني عبيد ، عين الباشا . تنتمي إلى النمط التنموي ذي المستوى المنخفض من حيث الخصائص الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والخدمات .



الشكل رقم (33) توزيع المكاني للأنماط التنموية الإقليمية في الأردن حسب نتائج التحليل العنقودي

```
  C A S E      0         5        10        15        20        25
 Label  Num    +---------+---------+---------+---------+---------+

         32    -+
         31    -+-+
         30    -+ +-+
         49    -+-+ |
         51    -+   +-+
         39    ---+ | |
         33    ---+-+ +-+
         42    ---+   | |
         35    -------+ |
         19    ---+     |
  4      41    ---+---+ |
         47    ---+   +-+
         38    -+---+ | +---+
         40    -+   +-+ |   |
         12    ---+-+   |   |
         11    ---+     |   +-+
         13    -+-----+ |   | |
         25    -+     +-+   | |
         44    -------+     | |
         48    -------------+ |
         29    -----+---+     |
         27    -----+   |     +-+
          8    ---+     |     | |
  3      22    ---+---+ +-----+ |
         28    ---+   +-+     | |
          7    ---+-+ | |     | |
         43    ---+ +-+ |     | +-+
         23    -----+   |     | | |
         24    -----+---+     | | |
         46    -----+   |     | | |
         37    ---------+     | | |
         45    ---------------+ | |
         34    -------------+---+ |
         26    -------------+     +---------+
         17    -+-+               |         |
         21    -+ +---+           |         |
         10    ---+   +---+       |         |
         18    ---+-+ |   |       |         |
         16    ---+ +-+   +-+     |         |
         36    -----+     | |     |         |
  2      15    -------+---+ |     |         +---------+
         20    -------+   | +-----+         |         |
          2    ---+-----+ | |               |         |
          3    ---+     +-+ |               |         |
          6    ---------+   |               |         +---------+
         50    -------------+               |         |         |
          9    -------+-------+             |         |         |
  1      14    -------+       +-------------+         |         |
          5    ---------------+                       |         |
          1    ---------------------------------------+         |
          4    -------------------------------------------------+
```

شكل رقم (34) نمط التجمع العام بين ألوية الدراسة باستخدام التحليل العنقودي

الفصل السادس

- السياسات التنموية
- النتائج
- التوصيات

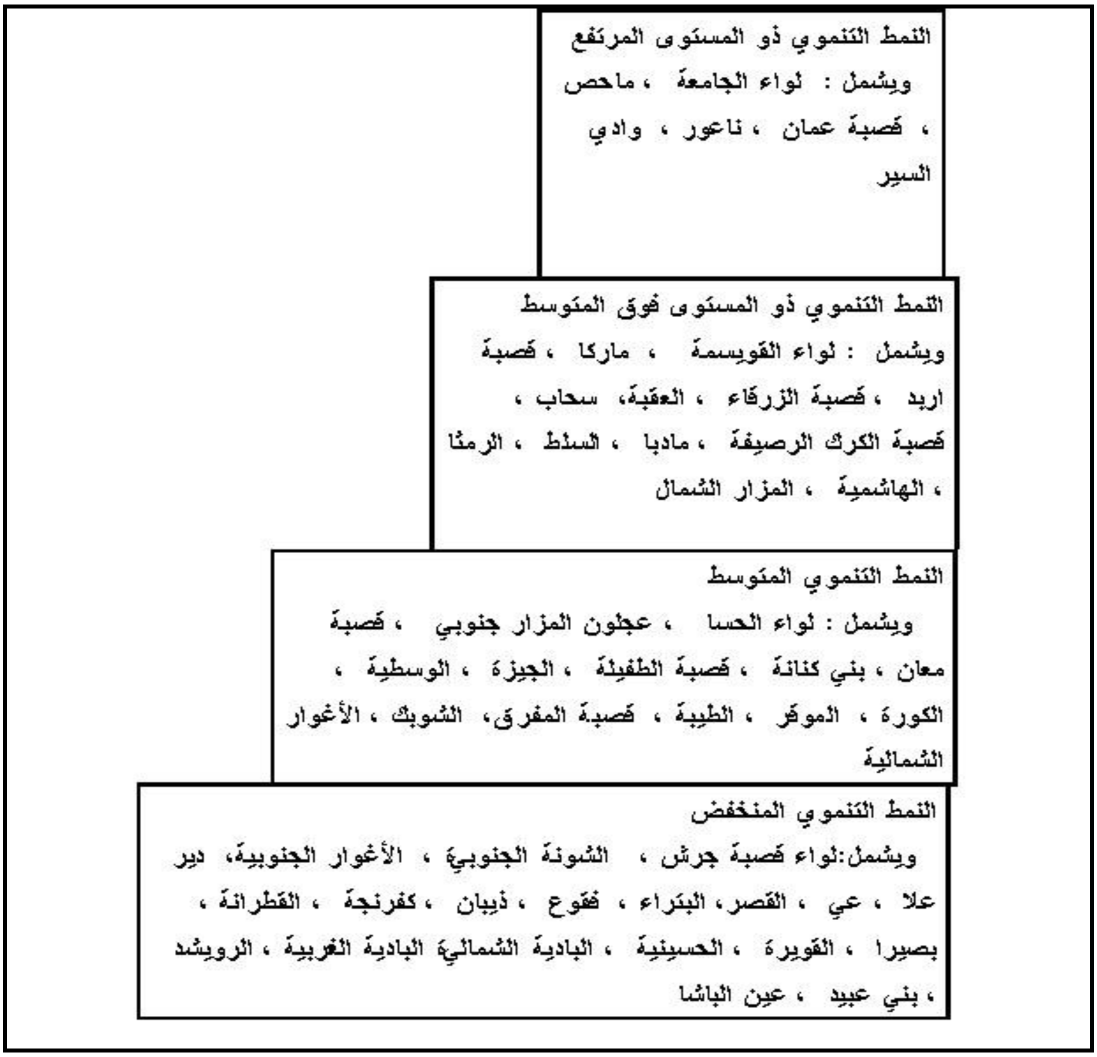
مقدمة :

بعد أن تم الكشف عن الإمكانات الطبيعية والبشرية للأردن والتعرف على الوضع التنموي وتحديد الأنماط التنموية السائدة والكشف عن التباين التنموي في منطقة الدراسة ومستويات التنمية البشرية ، بعد ذلك كله سيعرض الباحث السياسات التنموية المقترحة في ضوء المعطيات السابقة الذكر التي تختلف من مكان إلى آخر (لواء إلى آخر)مما يعكس اختلاف السياسات التنموية المكانية.

ويتضح مما سبق ، ومعروف بأن الأردن يعاني من شح الثروات الطبيعية الأمر الذي يؤدي إلى تأخير المسيرة التنموية ويستدعي ذلك رسم سياسات للتنمية المكانية تتناسب والقدرات التي يملكها الأردن حتى نصل إلى توزيع مناسب للثروات وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية ،ولا بد من اقتراح سياسات تنموية إقليمية لتحقيق التوازن التنموي في الأردن.

سياسات تنموية مقترحة

تنبثق السياسات من مخرجات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمات ومن نتائج التحليل سابقه الذكر ومن المفترض أن تركز السياسات على الجوانب السلبية والايجابية من خلال التمسك بالايجابيات وتعزيزها وتجنب السلبيات وإصلاحها وعدم تكرارها . ومن أجل تقليل الفوارق في المستويات التنموية الأربعة ، كما ظهرت بين المناطق والألوية المختلفة من نتائج الدراسة كم ا هو مبين في الشكل رقم (35)الذي يبين المستويات التنموية التي أظهرها التحليل العنقودي يهدف التحليل العنقودي ، الذي يعتمد على الدرجات العاملية إلى تصنيف الألوية إلى مجموعات يكون التباين بينها أكبر ما يمكن ، وفي الوقت نفسه يكون كل إقليم تنموي متشابه الخصائص فيما بين الألوية .يمكن اقتراح السياسات التنموية التالية :



شكل رقم (35) المستويات التنموية التي أظهرها التحليل العنقودي

أولا: سياسة الموقع الصناعي

تعكس مؤشرات التنمية الصناعية- المتمثلة بعدد العاملين في الصناعة وعدد المؤسسات في القطاع الصناعي التي بلغ عددها 10680 مؤسسة في محافظة عمان من أصل 20662مؤسسة في الأردن بنسبة 52%- هيمنة مدينة عمان على القطاع الصناعي إذ لم تستثمر سياسة الموقع الصناعي في الأردن بالشكل الصحيح ،إذ لابد من إعادة النظر والعمل بسياسة الموقع الصناعي من خلال إيجاد نمط مكاني للتنمية من خلال تطبيق سياسة الموقع الصناعي من اجل توزيع الاستثمارات والمشاريع التنموية الصناعية في المناطق ذات المستويات المتدنية تنمويا (بيانات المسح الصناعي، 2006م).

ثانيا :سياسة الاستثمار:

إن تركيز الاستثمار في المناطق التي تحظى بمستوى مرتفع يعمق الفجوة التنموية بين المستويات الأربعة وبالتالي يمكن التركيز على المستوى الثاني والثالث من أجل تقليل الفجوة بينه وبين المستوى الأول أما في المستوى المتدني ويجب التركيز على الاستثمار الذي يمكن من خلاله رفع المستوى الاقتصادي لسكان الألوية ذات المستوى المتدني من خلال تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتقديم تسهيلات مالية تمنح للسكان في المناطق الأقل تطورا لتشجيعهم عل ى إنشاء مشاريع استثمارية صغيرة وتوفير فرص العمل .

ثالثا : السياسات التعليمية:

العوامل التي تعيق الوصول إلى الخدمات التعليمية في المناطق النائية على الرغم من توفرها :

1- كلفة المواصلات والزي المدرسي

2- بعد المسافة بين المدرسة والمجتمعات الفقيرة لان تلك المناطق مترامية الأطراف وتناثر التجمعات السكانية .

3- ضعف الرابطة بين المدرسة والمجتمع المحلي

4- إخراج الطلبة من المدرسة للعمل

5- ضعف الإلمام بالقراءة والكتابة لربات البيوت .

6- الزواج المبكر الذي يؤدي إلى إخراج الفتيات من المدرسة

ويمكن تحسين المستوى التعليمي في المناطق ذات المستوى المتدني من خلال :

1- صيانة البنى التحتية للمدارس

2- تفعيل برامج محو الأمية للكبار .

3- تحديد احتياجات السوق واستحداث برامج جديدة للتدريب المهني

4- إجراءات لتحسين الوصول للتعليم ومساعدة الفقراء

5- التركيز على نوعية التعليم

6-توفير المنح الدراسية للأسر الفقيرة

رابعا : السياسات الصحية:

يواجه نظام الرعاية الصحية عددا من التحديات أهمها نقص الكوادر الطبية وخاصة في مجال التمريض والرعاية الصحية الأولية وتدني مستويات الخدمات الصحية

ومن الإجراءات الممكنة لتحسين الوصول إلى مستوى صحي :

1- تطوير منهجية من اجل تخفيض النمو السكاني

2- تطوير تامين صحي شامل يشمل جميع الفقراء.

3- إنشاء المركز الصحية المتخصصة في كل لواء

4-توفير الأدوية قليلة التكلفة للفقراء

5- توعية المجتمعات المحلية لكيفية التعامل مع الإعاقة

خامسا :السياسات لمواجهة الفقر :

لاتزال نسبة الفقر مرتفعة حيث يعيش 14.2%من الأردنيين دون خط الفقر وتعاني المناطق الريفية من الفقر والأمية أكثر من المدن ويمكن تخفيض نسبة الفقر من خلال :

1- إعداد خرائط للفقر على مستوى التجمعات الصغيرة

2-إعداد تقارير تتبنى الحاجات الأساسية

3-قياس الفقر على مستوى الأفراد من خلال مضاعفة حجم العينة لمسح الأسرة ونفقاتها

4- استبدال المعونة للفقراء بمشاريع تدر دخلا شهريا .

5- تطوير فهم واضح لأسباب الفقر وخصائصه

6- توفير مساكن ملائمة لذوي الدخل المحدود

7-تشجيع المشروعات الصغيرة لزيادة دخل الأسر من خلال القروض الميسرة للفقراء .

سادسا : سياسات تجمعات القرى الريفية:

تقوم هذه السياسة على :

1- اختيار القرى الرئيسية التي يمكن اعتبارها أقطابا للتنمية الريفية بحيث تستطيع هذه القرى ان تستوعب القرى القريبة منها وذلك للتخلص من مشكلة التبعثر في التوزيع المكاني للقرى الريفية وصعوبة توفير الخدمات لها . إن الاستثمارات الحكومية في مثل هذه المراكز المتوسطة الحجم، ستقلل من تكاليف تقديم الخدمات، وسبل الإنتاج المختلفة. والسبب وراء اختيار المراكز المتوسطة الحجم، هو أن معظم القرى الصغيرة غير قادرة على توفير الخدمات. بالإضافة إلى أنها

تفتقر إلى المراكز والمؤسسات الإدارية والاقتصادية اللازمة. وبوساطة دعم مثل هذه المراكز، فإنه يمكن إقامة علاقة قوية بين المراكز الريفية التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها، وبين المراكز الحضرية التي تعتمد في اقتصادها على الخدمات، وإلى حد ما الصناعات الخفيفة.

ولا بد للسياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية للمراكز الحضرية، وتطوير شبكة المواصلات التي تصل بين تلك المراكز، وبينها وبين المراكز الأصغر منها، سيؤدي حتما إلى نمو الريف وتطويره. وتستطيع الحكومة أيضا أن تدعم نمو هذه المراكز عن طريق إقامة المراكز الإدارية الحكومية فيها، لتوفير اتصالية أفضل للمزارعين مع الخدمات التي يحتاجونها. وبالإضافة إلى كونها مراكز حافزة لتطوير الريف، وزيادة الإنتاج الزراعي، فإن المراكز المتوسطة ستوفر أماكن بديلة يتجه إليها المهاجرون من الريف **(الدويكات ،2002م)** .

2-تشجيع المنظمات غير الحكومية للعمل في المجتمعات المحلية

3- عمل مشاريع إسكان توفر المستوى المعقول من البيئة السكنية للمواطنين

4- العمل من أجل القضاء على الأمية في الريف خاصةً أمية النساء لأنهن أساس الأسرة؛ وهن عماد النهوض بالمجتمع الريفي.

5 - العمل على إقامة مشاريع اقتصادية لتشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل في الريف؛ للحد من هجرة السكان الريفيين إلى المدينة.

سابعا :السياسات للحد من البطالة :

1- رفع قابلية تشغيل القوة العاملة من خلال التدريب المناسب وبرامج التدريب الملائمة لاحتياجات السوق

2- تشجيع الإحلال التدريجي للعمالة الوافدة

3- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل

ثامنا : سياسة اللامركزية الادارية .

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التنمية الإقليمية، يعمل على تسهيل برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان المناطق الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد.وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التخطيط المركزية وهيئات التخطيط الإقليمية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.

مرتكزات التنمية في الأردن

يمثل الشكل رقم (36) تقاطع المرتكزات من اجل تحقيق التنمية:

المرتكز الأول: السياسات الحكومية

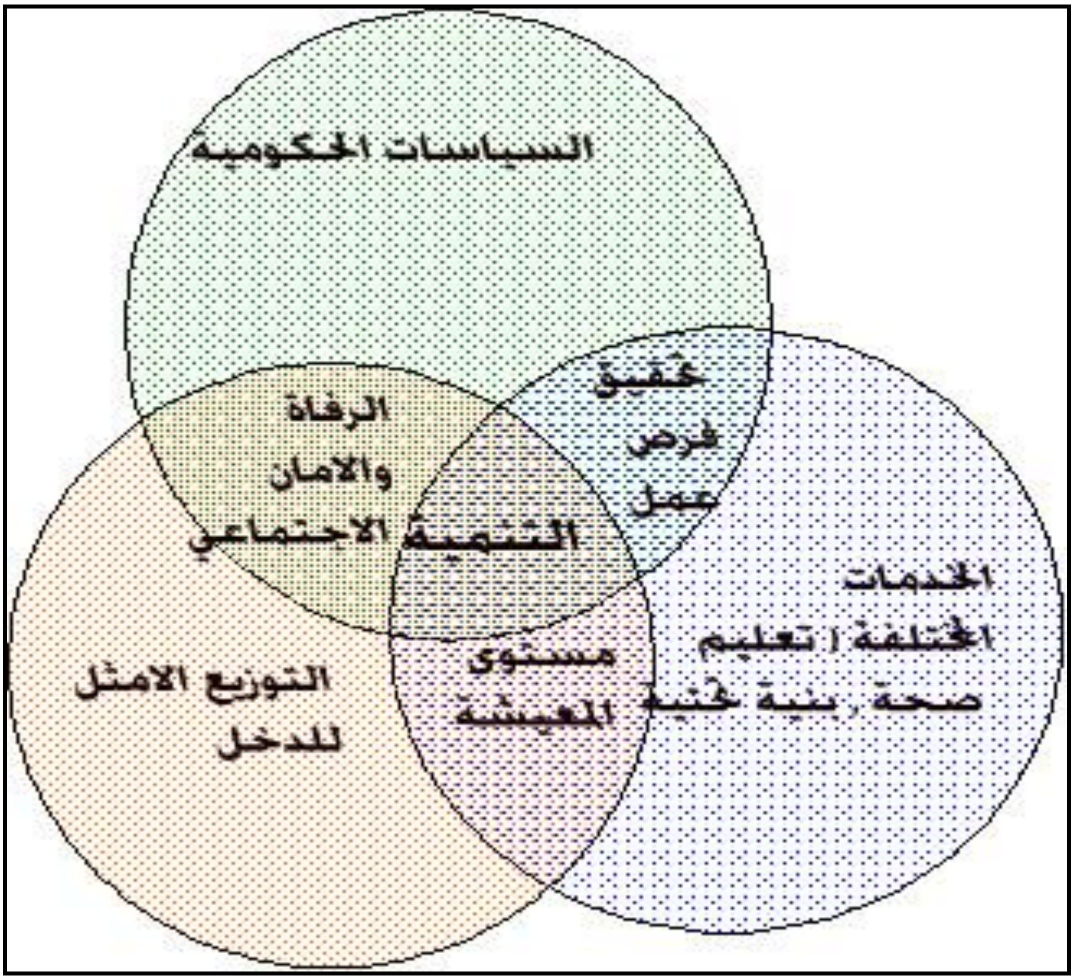
و يشمل هذا البعد الإصلاحات التي تهدف إلى المساهمة في تحفيز التنمية وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين وتتضم ن هذه الإصلاحات إيجاد بيئ ة استثمارية ملائمة ، العدالة ، المساواة وسياسات سوق العمل والتدريب المهني والحد الأدنى للأجور والحد الأعلى لساعات العمل وتفعيل دور الشركات الصغيرة والتعليم النوعي وتوفير رعاية صحية ملائمة

المرتكز الثاني : التوزيع الأمثل للدخل

يقوم على توفير سبل العيش الكريم للمواطنين أفرادا وجماعات وخف ض نسبة الفقر والبطالة والتمتع بمستوى صحي لائق

المرتكز الثالث : الخدمات المختلفة والقطاعات الاقتصادية

تشمل شبكة نقل آمنة واستخدام أمثل للمياه والزراعة المستدامة وسياسة عمالية ملائمة وتعزيز الصناعة



الشكل رقم (36) تقاطع المرتكزات التنموية

المصدر : عمل الباحث

التحديات التنموية التي تواجه الأردن:

يعتبر الأردن أحد أصغر وأفقر الدول اقتصادي ا في الشرق الأوسط ويعاني من العديد من التحديات وه ي :

1- يعيش 14% من الأردنيين دون خط الفقر ويظل الفقر عقبةكبرى في مسيرة التنمية بسبب أن قطاعا كبيرا من السكان لا يحصلون على مستوى معيشي مناسب .

2-يعاني الأردن من بطالة حيث لم يتمكن الاقتصاد الأردني من استيعاب التدفق السنوي لطالبي العمل الجدد .وفي الوضع الاقتصادي ومعدل النمو السكاني الحالي البالغ 2.4%فقد يتجاوز معدل البطالة 20% ويزيد عدد العاطلين عن العمل عن نصف مليون نسمة .

٤ ـ العجز المزمن في الموازنة العامة أدى إلى تراكم المديونية العامة وبالتالي انخفاض مقدرتها على الاستثمار في محركات التنمية الاقتصادية و أدى أيضا إلى توقف المساعدات والمنح الخارجية بشكل تدريجي مما يضع على عاتق الحكومة تحقيق التوازن في الاستثمار من أجل النمو والانضباط المالي والجدول رقم (41) يمثل حجم الدين العام

الجدول رقم (41) يمثل حجم الدين العام

البند	2007		2008	
	القيمة (مليار)	%من الناتج المحلي	القيمة (مليار)	%من الناتج المحلي
الدين الداخلي	2.946	%25.1	4.91	%34.6
الدين الخارجي	5.253	%44.8	3.64	%25.7
الدين العام (الداخلي و الخارجي)	8.199	%70	8.55	%60.2

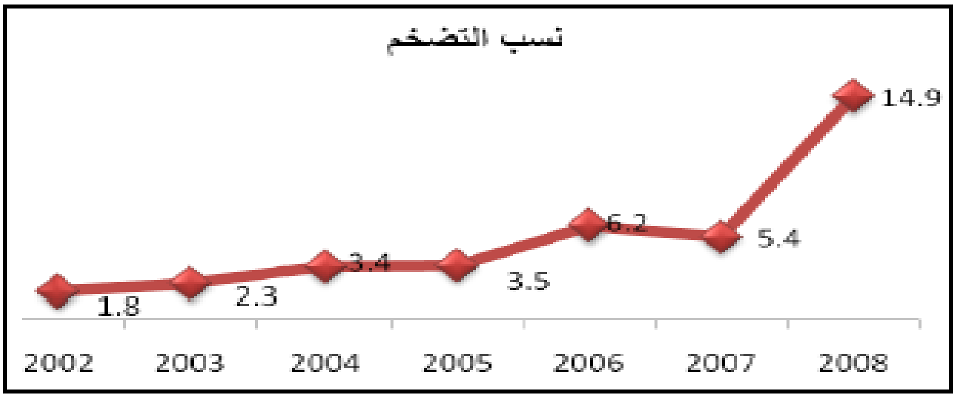
المصدر: تقرير سير العمل 2008-وزارة التخطيط والتعاون الدولي

4-توجد تباينات واسعة في حجم ونوعية الخدمات الحكومية العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية الأمر الذي أدى إلى تباين مستويات المعيشة بين مناطق مختلفة من المملكة . ومن الأمثلة على ذلك إن الإنفاق العام على الرعاية الصحية يتركز في المناطق الحضرية كما أنة لا يستهدف فئات سكانية بصورة صحيحة (الأجندة الوطنية 2006-2008)

5-للمياه في الأردن أهمية خاصة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد تصبح إحدى المعيقات للتنمية بسبب شح الموارد المائية المتجددة واستنزاف المياه الجوفية ويعاني قطاع المياه أيضا من ضعف أنظمة التزويد والتوزيع المائي وارتفاع نسبة الفاقد من المياه.

6- شهد الاقتصاد الأردني ارتفاعا في المستوى العام للأسعار خلال العام 2008-حيث بلغ معدل التضخم 14،9 % 2008 م بالمقارنة مع 2007م 5،4%و السبب في هذا الارتفاع هو ارتفاع مستوى الطلب الكلي وارتفاع أسعار المحروقات الذي انعكس على العديد من السلع ممّا انعكس

بدوره على المواطنين من ذوي الدخل المحدود ويوضح الشكل رقم (37) معدل التضخم 2002-2008م



المصدر: تقرير سير العمل 2008-وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الشكل رقم (37) معدل التضخم 2002-2008م

7 – التصحر : شهد الأردن منذ أوائل الخمسينيا ت من القرن العشرين زياد سكانية كبيرة وترتب على هذه الزيادة ضغط سكاني على الموارد وضع الأردن أمام الكثير من التحديات منها الزيادة السكانية الكبيرة والتوسع العمراني على حساب مساحة الأراضي الزراعية أفقيا وعموديا وعلى حساب الأراضي الرعوية في المناطق الهامشية لدرجة أن التوسع الحضري أدى إلى فقدان ما بين 15-20%من مجموع الأراضي المنتجة في الأردن(الخطة الخمسية1986-1990)

وقد أسهمت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تكثيف الزراعة وإقامة المشروعات الصناعية التي كان لها آثارها على الموارد المائية كما وكيفا . كما أدى اكتظاظ السكان وتركزهم الشديد في إقليم عمان –الزرقاء إلى استنزاف المياه وتعرضها إلى التلوث .

من خلال الجدول رقم (42) يتبين أن الأردن يعاني من مشكلة التصحر باعتبار أن نسبة الأراضي المتصحرة من مساحته الكلية تبلغ 84% وهذه النسبة عالية بالمقارنة مع الدول الأخرى

جدول(42) المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الأردن (بالاف كم2)

	المساحة الكلية الف / كم	المساحة المتصحرة / كم	نسبة التصحر(%)	المساحة المهددة بالتصحر / كم	نسبة المساحة المهددة(%)
الأردن	89	75	84	15,23	16

المصدر: مراد ، 2000

مناقشة النتائج

يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

1- تشير نتائج التحليل العاملي ونتائج دليل التنمية البشرية إلى أن هناك تباينا تنمويا بين الوحدات الإدارية في الأردن على مستوى الألوية .

2- أظهرت نتائج أسلوب دليل التنمية البشرية -على مستوى الألوية -ان دليل التنمية البشرية في الأردن تراوح بين حد أعلى هو 0.79 في لواء الجامعة التابع لمحافظة العاصمة وحد أدنى في لواء الرويشد التابع لمحافظة المفرق حيث بلغ **0.469**وتؤكد هذه النتيجة التي توصل إليها التحليل العاملي من تباين بين المناطق المختلفة في المملكة . .

3- أظهرت نتائج دليل التنمية البشرية على مستوى الألوية عدم وجود أي لواء يتمتع بمستوى تنمية بشرية مرتفعة حسب المعيار الذي حدد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي أكثر من 0.80 .

4-تم تصنيف الأردن حسب دليل التنمية البشريةعلى مستوى الألوية إلى أربعة مستويات وهي :مستوى تنمية بشرية متوسطة مرتفعة ، مستوى تنمية بشرية متوسطة ، مستوى تنمية بشرية متوسطة منخفضة ، مستوى تنمية بشرية منخفضة .

5- أظهرت نتائج دليل التنمية البشرية في الأردن على مستوى الألوية ان السبب الرئيسي لتدني مستوى دليل التنمية البشرية في الأردن ه و تدني مستوى متوسط دخل الفرد السنوي بالمقارنة بالدخول العالمية .

6-استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي -شكل المكونات الرئيسية- للوقوف على التباين التنموي على مستوى الألوية في الأردن وأمكن اشتقاق أربعة عوامل فسرت من مجموع التباين الكلي وهي : الاقتصادي الاجتماعي ، والفقر ، التحضر ، الصناعي التعديني .

7- تمكن الباحث من الحصول على تصنيف آخر للألوية باستخدا م أسلوب التحليل العنقودي وتوصل من خلاله إلى أن هناك خمس طبقات وهي :النمط التنموي المرتفع ، و النمط التنموي ذو المستوى فوق المتوسط ،و النمط التنموي المتوسط ،و النمط التنموي المنخفض وتتفق هذه الأنماط مع تلك التي أمكن التوصل إليها باستخدام الأساليب الإحصائية الأخرى .

8- تواجه التنمية في الأردن تحديات رئيسية أبرزها : الفقر ، البطالة ، العجز المزمن في الموازنة العامة ، تباينات واسعة في حجم ونوعية الخدمات الحكومية العامة بين الألوية ، المياه ، قلة الموارد الطبيعية والتصحر .

9- تمكن الباحث من وضع سياسات منبثقة من المستويات التنموية بهدف رفع المستو ى التنمو ي لتلك الألوية وأهم تلك السياسات : سياسة الموقع الصناعي ، وسياسة الاستثمار .

التوصيات

1- بعد إعطاء صورة واضحة عن مدى التفاوت التنموي بين الألوية الأردنية التي يمكن أن تنعكس كتوصية علمية عملية لمتخذي القرار بضرورة توفير التمويل المناسب للألوية الأقل تطورا والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنى التحتية والاجتماعية الجاذبة للاستثمارات وصولا إلى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف الألوية في الأردن

2- توصي الدراسة بإدخال المزيد من المؤشرات التنموية وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات التنموية المختلفة ، ودراسة التباين التنموي في الأردن على مستوى الاقضية حتى تكون دراسة أشمل وإدخال بيانات حديثة قد تتوافر من خلال التعدادات والمسوحات السكانية القادمة .

3- تنفيذ دراسات تقييم آثار التشغيل والبرامج المدرة للدخل وتخصيصها للفقراء .

4-رفع المستوى التعليمي وخفض نسبة الأمية لسكان الألوية ذات المستوى المتدني فالتعليم له الدور الأساسي في عملية التنمية وهو شرط ضروري ومسبق لتحقيق التنمية .

5-دعم برامج القروض والمنح لإقامة مشاريع إنتاجية للحد من البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل .

6- زيادة عدد المراكز الصحية الشاملة في الألوية التي تمتد على مساحات واسعة .

7- التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني ودعمها و تطوير الجهو د من أجل إعادة تدريب وتأهيل العمالة وتوجيهها للقطاعات المختلفة من أجل رفع المستوى الاقتصادي للأفراد .

8- توفير الحوافز من قبل الحكومة من أجل جذب الاستثمارات الصناعية في المناطق النائية لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة .

9 - توجيه مؤسسة الضمان الاجتماعي من قبل الحكومة من أجل إيجاد تأمين ضد البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو رضوان،ماجد ، (2007) ، **التباين المكاني للتنمية في مدينة جرش** ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الأردنية ،عمان.

- أبوزنط، ماجدة ،(2002)، تخطيط التنمية الإقليمية في شمال الضفة الغربية ، فلسطين رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الأردنية ،عمان.

- أبو عياش، عبد الإله، **توجهات التخطيط الإقليمي في الأردن** ، مجلة العلوم الاجتماعية، (143)، منشورات مجلس البحث العلمي – جامعة الكويت، الكويت، 1988م .

- أبو صبحه ،كايد (1983)، **تحليل البيئة العاملي :دراسة للتركيب الداخلي في المدن** ،مجلة دراسات ،مجلد 10،عدد1.

- البحيري ، صلاح (1991م) **جغرافية الأردن** ، دار الشروق ، ط2، عمان .

- البنك المركزي الأردني (97 -2004)، **نشرات إحصائية سنوية** ، عمان ، الأردن .

- الحنيطي ، حرب (1983م)، **الأنماط التنموية الإقليمية في الوطن العربي** ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع .

-الحنيطي ، حرب(1991) ، **الفجوات التنموية بين المحافظات الأردنية** ،مجلة دراسات المجلد الثامن عشر (أ) العدد الأول .

- حيدر ، فارس ، (2004م) **تخطيط التنمية في مدينة الزرقاء** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الأردنية ،عمان.

- دائرة الإحصاءات العامة (2007) ، **مؤشرات المحافظات 2003- 2006** ،عمان،الأردن .

- دائرة الإحصاءات العامة (2008) ، **الكتاب الإحصائي السنوي** ،عمان ، الأردن

- دائرة الإحصاءات العامة (2006) ، **مسح دخل ونفقات الأسرة** ،عمان ، الأردن

- دائرة الإحصاءات العامة (2004) ، **التعداد العام للسكان والمساكن** ،عمان ، الأردن .

- دائرة الإحصاءات العامة(2006م). **المسح الصناعي** ،عمان ، الأردن .

- الدويكات قاسم (2002م) **التحضر واستراتيجيات التنمية الإقليمية في الأردن** ، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد (14)، الآداب (2)، ص 371 – 411

- الرفاعي، عبد الهادي(2005) ، **التنمية الريفية في المنطقة الساحلية،** مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، المجلد (27) العدد (1)، 177-194.

- الروسان ، الزقرطي ، عنانزة (2001م) ، **جغرافية الأردن،**دار الشروق ،ط1 ، عمان.

- السنيني، نبيلة **(2004) التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن.

- شحاده ، نعمان (1991م)، **مناخ الأردن** ، دار البشير ، ط1 ، عمان .

- صالح ،حسن ،(2002) ،**التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية** ،دار وائل للنشر ،عمان.

- الظاهر ، نعيم (2005) ، **جغرافية الأردن** ، عالم الكتب الحديث ، اربد

- العبادي ،عبد الله (1990) ، **قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي** ،المستقبل العربي،العدد (42).

- عودة ، سميح (2005) ، **أساسيات نظم المعلومات الجغرافي وتطبيقاتها في رؤية جغرافية،** ط1، دار المسيرة ، عمان.

- فرجاني ، نادر (1987) **التنمية المستقلة في الوطن العربي** .مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

-كايد ،فيصل **(1984)،أثر المتغيرات التنموية على التوزيع الجغرافي للسكان في الأردن،** رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية ،عمان، الأردن.

-الكفري ، العبد الله ، (2004 م) ، **الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002 -دراسة تحليلية** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.

- مراد ، محمد مروان (2000م) ،**التصحر في الوطن العربي المخاطر وسبل المواجهة** ، المدينة العربية ،العدد 98 .

- المرعي، ليلى(2003) ، **التباين المكاني لمدينة العقبة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن.

- المسيلم ، حمد (1985) **التباين التنموي الإقليمي في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن .

- النجار،يحيى(1991)، **التنمية الاقتصادية** ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد .

- النعيمات ، البخيت (2005) ، **دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي** ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، الأردن .

- وزارة التخطيط (1962-2006) ، **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، عمان

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2007-2008) ، **تقرير سير العمل** ، عمان ، الأردن .

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2006-2012) **الأجندة الوطنية** ، عمان، الأردن.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2004) **بناء سبل المعيشة المستدامة** ، **تقرير التنمية البشرية** ، عمان، الأردن .

-الوشاح،عبلة (1998) ،**التباين التنموي في محافظة البلقاء** ،رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية عمان، الأردن.

-يوسف، نعمان (1993) ،**التباين التنموي في محافظة عمان** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن.

المراجع الأجنبية

- Abe, H., and Alden, J.D, (1988), Regional Development Planning in Japan, Regional Studies, vol.22, pp.429-438.

- Aiden, J. D., and Awang, A.H., (1985), Regional Development Planning in Malaysia, Regional Studies, vol.19, pp.495-508.

Farhan,Y, and Hunaiti, ,(1986), Patterns of Rural Development in the Balqa Governorate, Jordan, The Arab Journal Of Social Siences VolumeNo2.

- Hunati, H. A., (1978), Regional Development Planning in the Third World with Special, Reference to East Bank of Jordan, Unpublished Ph. D Thesis, University of wales, Swansea Britain.

-Jhingan ,M.L(1999) ,The Economics of Development and Planning ,Vrinda Publications , (P) Ltd,32 ,Revised and Enlarged Edition .

Junjiewu and Munisamy Gopinath(May 2008) ,What Causes Spatial Variations in Economic Development in The United States? American Agricultural Economics Association (Amer. J. Agr. Econ), 392–408.

- Sabatini Fabio (2008).Social Capital and the Quality of Economic Development ,Journal compilation, Vol. 61 — No. 3, 466–499 .

-Todaro,Michael (2000) ,Economic Development , Seventh Edventh , Addison, Wesley ,London .

-UNDP (United Nations Development Programme) (2000, 2008), Human Development Repots. Oxford University Press, New York.

-UNDP(2007/2008), Human Development Report Jordan, Oxford University Press, New York.

- United Nations (2007), Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies .Third Edition October, New York,

- Wong , Cecilia 2002), Developing Indicators to Inform Local Economic Development in England, Urban Studies, Vol. 39, No. 10, 1833–1863.

ASSESSMENT OF REGIONAL AND DEVELOPMENT VARIATIONS IN JORDAN

by:
Amer Ibrahim Slama Alamoush
Supervisor
Dr. Kayd Othman Abu Sabhah, Prof.

Abstract

This study aimed at identifying the regional development variations in Jordan on the level of districts. It aimed also to define the available resources in the study area. This could be done by determining a number of economic, social, and demographic indicators, that extracted from the results of the 2004 Census, survey data about the to family income and expenses in 2006, according to the (al weyah) districts in Jordan. The aim of the study was to derive the dimensions which affected the development levels, to classify these districts into patterns in order to identify the development gap among these districts, and to determine the problems which these districts suffered from.

The researcher also applied the method employed by Human Development Guide issued by the development program of the United Nations, the factor analysis method, and the cluster analysis method. In fact, the number of variables used in this study was thirty eight belonging to 51 districts. As far as the findings of the Human Development Guide were concerned, they indicated four human development levels: high-intermediate level, medium level, low-intermediate level, and low level, which explained 80.189% of the total of the whole variations. These factors included the economic factor, poverty factor, industrial factor and urbanization factor. As for the cluster analysis, it brought a number of patterns ;

they were the high development pattern, the above-average development pattern, the average development pattern, and the low pattern.

with the application of the three aforementioned methods, the researcher enabled to identify the development problems from which these districts suffered. In light of the previous findings, the researcher recommends to provide the less developed districts with financial aids, and work to create an appropriate investment environment for the rehabilitation of the social infrastructure which attracts the investments. By doing so, all the districts may have equal chances to be develop ed at all levels.